

إستراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة.

NATO Strategy towards the Arab Gulf Region after the End of the Cold War.

اعداد الطالبة : أماني زاهر الشرهان

الرقم الجامعي : 401130037

المشرف : الاستاذ الدكتور محمود أحمد علي

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

الفصل الدراسي الأول

كانون الثاني /2015

تفويض

أنا الطالبة أماني زاهر الشرهان أفوّض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنيّة بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : أماني زاهر الشرهان

التاريخ : 24 / 1 / 2015

التوقيع :

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها : "استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة "، وأجيزت بتاريخ 24/ 1 / 2015 .

- أعضاء لجنة المناقشة : –

أ . الاستاذ الدكتور محمود أحمد علي مشرفاً ورئيساً التوقيع ......

ب. الدكتور محمد بني عيسى عضواً التوقيع ......

ج. الدكتور إبراهيم الحراحشة ممتحناً خارجياً التوقيع ......

الشكر والتقدير

تم بعون من الله وتوفيقه .. الانتهاء من هذا الجهد الأكاديمي ، وانتهز هذه الفرصة للتقدم بخاص الشكر ووافر العرفان وعظيم الامتنان إلى المشرف على هذه الرسالة الاستاذ الدكتور محمود علي الذي أحاطني برعايته واهتمامه طيلة فترة أعداد هذه الدراسة، والتي كان لنصائحه القّيمة الدور الكبير في اتمام هذا العمل وإخراجه بالصورة التي عليها .

وأتقدم بالشكر الجزيل وفائق الاحترام والتقدير إلى الأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة الذين اقتطعوا من وقتهم الثمين شيئاً كثيراً في قراءة الرسالة ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ومناقشاتهم الحكيمة التي أثرت الدراسة. وإلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية في جامعة الشرق الأوسط، أقدم الشكر والعرفان لما بذلوه من جهود خلال السنة التحضيرية التي مكنتني من الوصول إلى هذه المرحلة .. والشكر موصول للدراسات العليا و إلى إدارة جامعة الشرق الأوسط... وإلى كل من أسدى لي نصيحة أو قّدم لي معلومة تخص الدراسة وتخدمها، إلى كل هؤلاء وغيرهم الشكر وبالغ التقدير والرفعة .

أماني الشرهان

الإهداء

- **إلى وطني الغالي دولة الكويت وأميرها المفدى وشعبها الكريم .. رفع الله شأنهم.**
- **إلى والداي .. أعز الناس .. كرام النفس .. دام حفظ الباري لهما ..**
- **إلى أخوتي .. أحبائي.. كتب الودود السلامة والنجاح والسعادة لهم ..**
- **إلى زملائي في العمل والدراسة .. تقديري وامتناني الكبير على مساندتهم..**
- **إلى هؤلاء .. وإلى كل من في القلب يسمو ..**

أهدي جهدي المتواضع

أماني الشرهان

قائمة المحتويات

الفصل الثالث

منـهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

الفصل الرابع

حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة

الفصل الخامس

حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

الفصل السادس

محددات استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي

الفصل السابع

الملخص

استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة

إعداد الطالبة : أماني زاهر عبد المحسن الشرهان

أشراف الاستاذ الدكتور : محمود أحمد جمعة علي

هدفت الدراسة للتعرف على العوامل المؤثرة في انشاء حلف شمال الأطلسي ووضعه القانوني، وبيان استراتيجيته أثناء الحرب الباردة وبعدها، مع التركيز على استراتيجية الحلف تجاه منطقة الخليج العربي.

ودارت **مشكلة الدراسة** حول التساؤل الرئيس المتعلق بطبيعة الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة.

وأشارت **فرضية الدراسة** إلى **أن** الصراعات الدولية على منطقة الخليج العربي أسهمت في تغيير استراتيجية حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة .

وللتحقق من صحة الفرضية والإجابة عن أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها فقد تم **استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي،** لتوافقهما مع معطيات هذه الدراسة ومحاورها الرئيسية. والتي كان من أبرز نتائجها إن مجمل التطورات الأمنية الدولية التي شهدتها البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي منذ أحداث (11 أيلول 2001)، أسهمت في دفع حلف شمال الأطلسي لاجراء التغيير في استراتيجية الحلف تجاه المنطقة.

واستوجبت الدراسة **توصيات** عدة أهمها : تكثيف جهود التعاون من أجل وضع استراتيجية عربية، وتحقيق التقارب والتنسيق مع قادة حلف شمال الأطلسي بما يخدم المصلحة القومية للأمة العربية، وتعاون جامعة الدول العربية البناء مع حلف شمال الأطلسي من أجل وضع تصورات مشتركة من أجل حل قضية الملفين النوويين الإيراني والإسرائيلي، عبر تقليل الخلل الكبير في موازين القوى الإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة.

Abstract

NATO Strategies towards the Arab Gulf Region after the End of the Cold War

Prepared by Student. Amani Zaher Al Sharhan

Supervised By Prof. Dr. Mahmoud Ahmea Ali

This study aimed at identifying the factors affected the establishment of the NATO and its legal status, explaining the NATO strategy during and after the Cold War as well as shed the light on the NATO strategy toward the Arabian Gulf.

The study problem lied in the major question about the new NATO strategy in the Arabian Gulf after the end of the Cold War.

The hypothesis of the Study indicated that the international conflicts in the Arabian Gulf region led to change the NATO strategy after the end of the Cold War.

In order to validate the hypothesis and answer the study question, the study has used the analytical descriptive method and historical method because they are the good methods in this study. The study has proven the validity of its hypothesis. And that was the highlight of the results that the overall international security developments in the security environment in the Gulf region since the events (September 11, 2001), contributed to the push NATO to make the change in the alliance's strategy towards the region.

In addition, the study has suggested many recommendations including increasing cooperation efforts in order to establish Arab strategy as well as achieve the coordination between the leaders of the NATO in favor for the Arab Nation and the Arab League cooperation with the NATO in order to suggest common aspects to solve the Iranian Nuclear Issue and the Israeli issue through limiting the gap between strategic power balance in the Middle East.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

تمهيد

تشكل حلف شمال الأطلسي في (4 نيسان 1949) وتطور في عصر الحرب الباردة، لمواجهة التحديات التي فرضتها الثنائية القطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق ولتحقيق نوع من التوازن العسكري في مواجهة كل منهما. وعندما انهار النظام الاشتراكي وتفكك حلف وارسو، تراجع نظام القطبية الثنائية ليحل محله النظام الدولي الجديد (الأحادي القطبية) عام (1991)، حيث شكل ذلك التحول من وجهة نظر صناع السياسة الامريكية، فرصة تاريخية لقيام نظام دولي على قاعدة القطبية الاحادية التي تمارسها عمليا الولايات المتحدة الأمريكية.

وتحتل منطقة الخليج العربي موقعاً استراتيجياً على خارطة الاهتمامات والمصالح الدولية، كونها تنتج كميات كبيرة من النفط، ولها بعد جيوستراتيجي وجيوبوليتيكي، متميزة بموقع هام يسيطر على ممرات استراتيجية تمر عن طريقها الامدادات النفطية العالمية مثل : مضيق هرمز، ومضيق باب المندب، وخليج عمان، إضافة إلى امتلاكه للاحتياطات النفطية التي تبلغ (65%) من نسبة الاحتياطي العالمي، وهذا بدوره يجعل منطقة الخليج العربي مصدر استقطاب للقوى الكبرى .

وظلت السمة الدفاعية المهمة الرئيسية لحلف شمال الأطلسي منذ انشائه عام (1949) حتى انتهاء الحرب الباردة عام (1991) بموجب المادة الخامسة من ميثاقه، وهو العام الذي شهد بدء محادثات السلام الثنائية ومتعددة الأطراف بين عدد من الدول العربية والكيان الإسرائيلي برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، حيث طرح مسؤلو الحلف آنذاك أفكاراً بشأن دور الحلف في حفظ

السلام في العالم ومنها منطقة الشرق الأوسط. كما طرح الحلف عام (1994) مبادرة الشراكة من أجل السلام، وهي مبادرة للحوار بين دول الحلف وعدد من الدول المتوسطية وهي (مصر والأردن وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وإسرائيل).

ثم أخذت التطورات السياسية في منطقة الخليج العربي تكتسب أهمية بالغة لدى دول حلف شمال الأطلسي بعد تداعيات حرب الخليج الثالثة عام (2003)، لأن تأثير الاستقرار في منطقة الخليج العربي يتجاوز الحدود الجغرافية للمنطقة، حيث تنتج دول مجلس التعاون الخليجي الست واليمن والعراق وإيران ما يعادل (84%) من النفط العالمي، فضلاً عن احتوائها على ثلث الاحتياطي العالمي من الغاز.

وقد استهدف حلف شمال الأطلسي إحداث تقارب بين الفرقاء داخل منظومة الحلف، خاصة بين الصوت الأوروبي والصوت الأطلنطي من أجل تجاوز تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام (2003)، وبالتالي فقد رأى الحلف من الأهمية بمكان أن تكون بداية هذا التقارب مع دول منطقة الخليج العربي. وكانت الأهداف المعلنة بشأن دول مجلس التعاون الخليجي الست في قمة إسطنبول المنعقدة عام (2004)، هي التعاون العملي في مجال الدفاع والأمن بين الحلف وتلك الدول. لذلك سعى حلف شمال الأطلسي لانتهاج استراتيجية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة تستجيب لمعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، ومنها منطقة الخليج العربي. وقد شهدت قمة الحلف المنعقدة خلال شهر تشرين الثاني (1991) في روما، عقب انتهاء هذه الحرب، التوصية بصياغة استراتيجية جديدة للحلف، مفادها أنه يتعين على الحلف إيلاء السياسة الأمنية لدول الشرق الأوسط بشكل عام وعلى الخصوص منطقة الخليج العربي اهتماماً بالغاً، يقوم على أساس تطوير

سياسات استراتيجية محددة بعد انتهاء الحرب الباردة ابتداء بالدفاع الجماعي، ومروراً بالأمن الجماعي، وانتهاء بالتدخل في الأزمات .

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة هذه الدراسة في التساؤل الرئيس الذي يدور حول الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

1. التعرف على العوامل التي أسهمت في انشاء حلف شمال الأطلسي.
2. بيان استراتيجية المتبعة من قبل حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة وبعدها .
3. تسليط الضوء على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي .

أهمية الدراسة

تتضمن أهمية الدراسة جانبين علمي (نظري) وعملي (تطبيقي) كالآتي :

1. الأهمية العلمية (النظرية): تكمن الأهمية العلمية للدراسة في أنها تسهم في توضيح كثير من المفاهيم التي يتاولها الباحثون في الشؤون الدولية عن طبيعة استراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، ومستويات الصراع والتنافس الدولي على هذه المنطقة .

2. الأهمية العملية (التطبيقية) : توفر الدراسة من الناحية العملية فرصة للدارسين والمهتمين والمتابعين للشأن المحلي والإقليمي والدولي للاطلاع على الوصف التحليلي لاستراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة .

أسئلة الدراسة وفرضياتها

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية :

1. ما العوامل التي أسهمت في انشاء حلف شمال الأطلسي ؟
2. ما الاستراتيجية المتبعة من قبل حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة وبعدها ؟
3. ما استراتيجية حلف شمال الاطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة؟

فيما تنطلق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها: إن تغير موازين القوى الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة أسهم في تغيير استراتيجية حلف شمال الاطلسي، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الآتية :

1. أصبح حلف شمال الأطلسي طرفاً في الترتيبات الأمنية في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة .
2. تعد مبادرة اسطنبول من أبرز المتغيرات الجديدة في استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة .
3. لم يحصل الإجماع الخليجي على استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة .

حدود الدراسة

الحدود الزمانية : تغطي هذه الدراسة فترة زمنية تمتد منذ عام (1991– 2014)، تخللتها تحولات جذرية على المستوى الدولي تمثلت بانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وتفكك حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة، مهدت لظهور حقبة دولية جديدة أطلق عليها النظام الدولي الجديد الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية وكرست من خلاله هيمنتها على القرار الدولي .

الحدود المكانية : دول منطقة الخليج العربي ، والدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي .

الحدود البشرية : شعوب دول منطقة الخليج العربي وحلف شمال الأطلسي.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة فيما يلي:

1. تباين بعض الوثائق فيما يتعلق بطبيعة الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة.
2. صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات والوثائق الرسمية الصادرة عن حلف شمال الأطلسي، واقتصار ذلك على ما يتم نشره بالمواقع الإلكترونية .

مصطلحات الدراسة

الاستراتيجية :

- **الاستراتيجية لغوياً :** لم تتناول المعاجم اللغوية القديمة مفردة الاستراتيجية، فيما تشير الكثير من المراجع اللغوية الحديثة إلى أن كلمة الإستراتيجية (Strategy) يعود أصلها إلى اللغة

الإغريقية والتي تكتسب اسمها من اللفظ اليوناني القديم (Strategos) وتعني القائد (المعجم الكبير، 1970 : حرف الهمزة).

- **الاستراتيجية اصطلاحاً :** تشير بعض المصادر إلى أن (الإستراتيجية) (Strategy) التي يعود أصلها إلى اللغة الاغريقية هي فن القيادة (Art of Leadership) وهو فنٌّ مارسه بمهارة القادة العسكريون القدماء. ومن تأصيل الكلمة يتضح أنها كانت تستخدم في الجانب العسكري باعتباره المصدر الأولي لها، إلا أنه قد يطلق وصف "إستراتيجي" على قرار سياسي أو اقتصادي مهم. وقد يطلق هذا المصطلح على بعض الموارد الرئيسة المؤثرة في السياسة العسكرية أو السياسة الاقتصادية لدولة ما مثل البترول "موارد إستراتيجية". كما قد يطلق على بعض أنظمة الأسلحة المؤثرة بشكل حاسم في مسار الصراع "أسلحة إستراتيجية". وقد يوصف نمط معين من التفكير أو دراسات متخصصة بأنه "تفكير إستراتيجي" أو "دراسات إستراتيجية"، وعرّف عدد من المختصين مفهوم الاستراتجية وكانت تلك التعريفات تصب في منظور العمليات العسكرية، ومن أبرزها :

- تعريف (كارل فون كلازوفيتز) (Carl von Clausewitz) الذي ورد في كتاب فن الحرب على أنها: " فن إعداد ووضع الخطط العامة للحرب" : Clausewitz,1993 (165).
- تعريف الجنرال (أندريه بوفر) (André Boverie) في كتاب " مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية " أنها: فن استخدام القوة للوصول إلى أهداف سياسية (بوفر، 1970 : 80) .
- تعريف (نيكولا ميكافيلي) (Niccolò Bernardo Machiavelli) في كتاب "فن الحرب" أن : مفهوم الإستراتيجية أصبح يعني الحرب لتحقيق مصالح الأمة، كما وضع ميكافيلي

اطاراً للمبادىء الرئيسة للإستراتيجية السياسية، وسعى لتأسيس علاقة بين السلطة العسكرية وبين التنظيم السياسي وأكد في نظريته ضرورة التخطيط والإعداد للحرب على مستوى الدولة (Granett,1987 : 9).

- تعريف (ليدل هارت) (Basil Henry Liddell Hart) للإستراتيجية أنها : " فن توزيع واستخدام الوسائل العسكرية لتحقيق الأهداف السياسية " (Hart, 1966 : 334) .

- **التعريف الإجرائي للإستراتيجية:** هي " مجموع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والعسكرية تستعمل ضمن مخطط منظم هادف إلى تحقيق المصلحة القومية ".

حلف شمال الأطلسي :

- **حلف شمال الأطلسي اصطلاحاً** : هو الحلف الذي تأسس في بروكسل عام (1949)، بتوقيع (12) دولة على ميثاقه المكون من (14) مادة، والمتضمن تعهد الأطراف بتسوية النزاعات الدولية التي تكون طرفاً فيها بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة، وتعهد الأطراف بأن أي هجوم مسلح على أي من أطرافهايعد هجوماً عليها جميعاً، بما يتعين عليه اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على أمن شمال الأطلسي، مع عدم تأثير هذه المعاهدة في حقوق الأطراف الأعضاء وواجباتهم في منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى إمكانية دعوة الأعضاء أطرافاً أرى إلى الانضمام إلى المعاهدة (بدرس،1998: 12).

- **التعريف الإجرائي لحلف شمال الأطلسي:**هو الحلف القائم على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في الولايات المتحدة في (4 نيسان 1949)، ويتخذ من العاصمة البلجيكية بروكسل مقراً لقيادته، وله دور رئيسي يتحدد في حراسة حرية وحماية الدول الأعضاء فيه من

خلال القوة العسكرية، ويلعب دوراً متزايداً في إدارة الأزمات السياسية، ويتسهم جميع الدول الأعضاء في القوى والمعدات التي يستخدمها في مهامه .

الخليج العربي :

- **الخليج لغوياً :** الخَلِيجُ من البحر: شَرْمٌ منه. وهوما انقطع من معظم الماء لأَنه يُجْبَذُ منه، وقد اختُلِجَ؛ وقيل :الخليج شعبة تتشعب من الوادي تُعَبِّرُ بَعْضَ مائه إِلى مكان آخر، والجمع خُلُجٌ وخُلْجان،وخَلِيجَا النهر: جَناحاه (ابن منظور، 1970 :مادة خلج).

- **الخليج العربي اصطلاحاً:** هو مجموعة الدول الواقعة على الذراع المائية لبحر العرب والذس يمتد من خليج عمان جنوباً حتى شط العرب شمالاً بطول (965) كم، وتبلغ مساحته نحو(233,100) كم، ويتراوح عرضه بين حد أقصى حوالي (370) كم إلى حد أدنى (55) كم في مضيق هرمز، والخليج العربي ضحل لا يتجاوز عمقه (90) متراً إلا في بعض الأماكن، ويفصل الخليج العربي وشبه جزيرة العرب وجنوب غرب إيران، وتطل عليه ثماني دول هي : العراق والكويت والسعودية وقطر والإمارات زعمان وإيبران، وتحيط مياه الخليج العربي بدولة البحرين (الموقع الإلكتروني للموسوعة الحرة) . وتعد منطقة الخليج العربي إحدى أهم المناطق الإستراتيجية في العالم كونها تستحوذ على اهتمام كبير من الأطراف الدولية والإقليمية (كشك، 2012 : 23) .

- **التعريف الإجرائي لمنطقة الخليج العربي :** المنطقة التي تقع على شرق وغرب الخليج، وتشمل دولة الإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، ومملكة البحرين، ودولة قطر، والمملكة العربية السعودية، ودولة الكويت، والجمهورية الإسلامية الإيرانية، والعراق الذي له إطلالة محدودة على الخليج في ممر ضيق نسبياً، لذا نجد أن الدول المطلة على الخليج هي دول

عربية باستثناء إيران التي تسيطر منذ عام (1925) على الساحل الشرقي للخليج بعد أن قامت بفرض احتلالها على إمارة عربستان.

الحرب الباردة :

- **الحرب لغوياً :** الحَرْبُ : نَقِيضُ السِّلم، أُنثى، وأَصلُها الصِّفةُ كأَنها مُقاتَلَةٌ حَرْبٌ، هذا قول السيرافي، وتصغيرها حُرَيْبٌ بغير هاءٍ، روايةً عن العَرب، لأَنها في الأَصل مصدر(ابن منظوخ، 1970 : مادة حرب) .

وتناول القاموس المحيط كلمة الحَرْبُ وقال بأنها مؤنثة،وقد تُذَكَّر ، وجمعها حُروبٌ. ودارُ الحَربِ: بِلادُ المُشْركينَ الذين لا صُلْحَ بيْنَنا وبَيْنَهُم. ورَجُلٌ حَرْبٌ ومِحْرَبٌ ومِحْرابٌ: شَديدُ الحَرْبِ شُجَاعٌ. ورجُلٌ حَرْبٌ: عَدُوٌّ مُحارِبٌ، وإن لم يكنْ مُحارِباً، لِلذَّكرِ والأُنْثَى، والجَمعِ والواحدِ. وقَوْمٌ مِحْرَبَةٌ (الفيروزآبادي، 2004 ، مادة حرب) .

- **الحرب الباردة اصطلاحاً: هي"** الفترة الزمنية التي شهدت حالة العداء الناشئة بعد الحرب العالمية الثانية في العلاقات بين الكتلتين: الشرقية التي كانت تضم الدول الشيوعية ويتزعمها الاتحاد السوفيتي السابق، والغربية التي تضم الدول الرأسمالية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي اتسمت باستخدام كل طرف لأدوات الحرب العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية والإعلامية ضد الطرف الأخر، دون أن يـؤدي هذا الاستخدام لتصاعد الحرب إلى حد المواجهة المسلحة المباشرة على غـــرار ما حدث في الحربين العالميتـين الأولى والثانيـة " (سليم، 2004 : 548) .

ويترادف مصطلح الحرب الباردة مع نظام توازن القوى ثنائي القطبية الذي يقصد به توزيع إمكانات القوة في العالم على محورين أو كتلتين رئيستين تتمحور حولهما بعض الدول، وقد

ساد هذا النظام العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية إذ انقسم العالم إلى معسكرين، معسكر الرأسمالية وتقوده الولايات المتحدة ومعسكر الاشتراكية ويقوده الاتحاد السوفيتي السابق (توفيق، 2002 : 16)،

- **التعريف الإجرائي للحرب الباردة :** هي حالة الصراع الأيديولوجي التي نشبت بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي السابق والمعسكر الغربي بزعامة والولايات المتحدة الأمريكية، والتي بدأت بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عام(1945) وانتهت بزوال المعسكر الشرقي وتناثر دوله وتفكك الاتحاد السوفيتي عام (1991) .

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

أولا : الأدب النظري

مثلت الاحلاف وسيلة مهمة من وسائل تحقيق التوازن الدولي في مرحلة الحرب الباردة التي أمتدت خلال الفترة (1945 – 1991) التي أعقبت انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام (1945). فقد برز نظام القطبية الثنائية التي ساد خلاله نظام توازن القوى، فكانت الأحلاف وسيلة جوهرية في وضع النظام الدولي كونها أنشأت حالتي الاستقرار او اللاستقرار في مراحل كثيرة وفي مناطق عديدة في العالم، وعدت الاحلاف أداة رئيسة في شيوع حالة التعادل بين القوى المتجابهة حينذاك، وتختلف العوامل التي تقود الدول الى عقد الاحلاف فيما بينها، فهناك دولاً تشارك في الاحلاف لاعتبارات توازن القوى الذي يعد السبب الرئيس وراء عقد الأحلاف جراء حالة التنافس أو الصراع التي أصبحت تمثل الظاهرة الغالبة على السياسة الدولية، وتأتي اعتبارات الانتماء في الدرجة الثانية إذ تلعب العوامل الايديولوجية دوراً بارزاً في هذا المجال، وهناك العوامل الداخلية التي تسعى من خلالها بعض الحكومات للتحالف من أجل الحصول على التأييد الخارجي ضماناً لاستمرار وجودها (حافظ، 2010 : 135).

ويعد حلف شمال الأطلسي أداة مهمة من أدوات الاستراتيجية الغربية وتحديداً الأمريكية للتعامل مع عالم الحرب الباردة وفقاً لمبدأ احتواء القوة السوفييتية وجعلها داخل إقليم الاتحاد السوفييتي ومنطقة نفوذه في شرق أوروبا، مع عدم السماح لتلك القوة بالنفاذ إلى مناطق المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية في غرب أوروبا أو الشرق الأوسط أو شرق وجنوب آسيا (كشك، 2012 : 196). وقد أثير الجدل حول مبررات وجود الحلف ذاته بعد انتهاء الحرب الباردة عام

(1991)، الأمر الذي فرض على الحلف إيجاد مناطق عمل جديدة بعيداً عن المناطق التقليدية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، مما أوجب تطوير عقيدة الحلف الدفاعية من الردع إلى الدفاع عن المصالح الجماعية لدوله خارج أقاليمها، وقد تطلبت هذه المهمة الجديدة إيجاد تشكيلات عسكرية جديدة حجماً ونوعاً، فلم يعد الحلف يعتمد على التشكيلات الضخمة والثابتة، بل تحول إلى اعتماد تشكيلات صغيرة الحجم وخفيفة التسلح وسريعة الحركة بما يمكنها من تنفيذ المهام العسكرية المطلوبة خارج أراضي الدول الأعضاء، سواء كانت مهام تدريب قوات دول أجنبية، أو المساهمة في عمليات حفظ سلام أو قيادتها، أو التدخل السريع في مواقع الأزمات، أو الإشراف على تأسيس أكاديميات عسكرية (سيف، 2008 : 8).

ويذهب مضمون هذه الدراسة إلى البحث في دور حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، هذه الحرب التي خلفت تداعيات كبيرة على منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي، التي شهدت دخول الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فاعلاً في تفاعلات الأمن فيها، بعد أن غدت القوة الأكثر تأثيراً في تحديد مسارات ظاهرة الأمن واتجاهاتها التي بدا فيها عنصرا تأمين الطاقة والمحافظة على أمن حلفائها في المقاربة المتعلقة بالأمن الإقليمي الخليجي، كجزء من المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (المرهون، 2007 : 11).

وتأتي توجهات حلف شمال الأطلسي نحو منطقة الخليج العربي بعد أن بدأت أهمية هذه المنطقة تتزايد بشكل كبير مع تزايد أهمية النفط كسلعة إستراتيجية، بالإضافة إلى الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه المنطقة والتي جعلتها إحدى المناطق الإستراتيجية الهامة في العالم المعاصر. فقد أصبحت المنطقة مسرحاً لصراع ونفوذ الدول الكبرى سواء كانت شرقية أو غربية، وبعض القوى الإقليمية في

المنطقة، مدفوعة بعوامل وأسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية متوارثة. وقد أدى ذلك إلى أن تصبح المنطقة واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم، الأمر الذي أدركت فيه الدول العربية الستة المطلة على الخليج العربي بأن النمو والازدهار الاقتصادي الذي تنعم به لا يمكن أن يتحقق ويتطور إلا في ظل بيئة آمنة ومستقرة، وانطلاقاً من هذا المبدأ فإنها نظرت إلى أن أمنها كل لا يتجزأ، فقامت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي هدف إلى : تحقيق الأمن القومي لدول المجلس، وتحقيق الاستقلال والتنسيق والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات، والعمل على إيجاد قواسم مشتركة لحل المشكلات التي تعترض العلاقات الأخوية فيما بينهم كتلك التي تتعلق بالمشكلات الحدودية بين بعض الأعضاء (فودة، 1991 : 5–16).

ثم شهدت المنطقة جملة من المتغيرات الإقليمية والتي كان لها تأثير واضح في الأمن القومي الخليجي، الذي كان يتطلب وجود تنسيق مباشر بين دول مجلس التعاون الخليجي وحلف شمال الأطلسي الذي تتحمل الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأبرز في قيادته، وشملت هذه المتغيرات: التغير في السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجي بعد انتهاء حرب الخليج الثانية عام (1991)، وخروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في أعقاب الاحتلال الأمريكي عام (2003)، وتنامي دور الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران منذ عام (2003)؛ ونجاح ما يسمى ثورات الربيع العربي في عدد من دول النظام الإقليمي العربي، وبروز دور عدد من الفاعلين المحليين من غير الدول بالشأن الإقليمي، والتغير الحاصل في سياسة حلف شمال الأطلسي التي لم تعد عسكرية ومحصورة في أراضي أعضائه بل بدأت تلامس منطقة الخليج العربي من اجل حماية مصالحها (العربي، 2013 : 14).

ثانيا : الدراسات السابقة

1. الدراسات العربية

- **دراسة بدرس (1998) : أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية : دراسة تطبيقية على حلف شمال الأطلسي:** هذه الدراسة التي هي اطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة، تضمنت عدة أفكار تتعلق بتعريف الأحلاف والهدف من انشائها بالإضافة إلى مفاهيم أخرى مثل : الأمن الجماعي والنسق الدولي، وأشارت الدراسة كذلك إلى استمرار حلف شمال الأطلسي وتكييفه لملاءمة بيئة ما بعد الحرب الباردة، ليمثل سابقة جديدة من نوعها، وتطرقت الدراسة إلى أثر التحولات في النظام الدولي في حلف شمال الأطلسي ودوره، ومن ذلك الحوار مع دول جنوب المتوسط وشرقه .

- **دراسة الحيالي (2003) : دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة :** اشتملت هذه الدراسة على أربعة فصول، تناول الأول منها إطاراً نظرياً حول الدور الجديد لحلف الناتو ، أما الفصل الثاني فقد تناول التطور التاريخي للحلف وعلاقته بالتغيرات التي شهدتها القارة الأوروبية بعد انتهاء الحرب الباردة، ومواقف القوى الأوروبية الكبرى تجاهه . وتناول الفصل الثالث استراتيجية الحلف الجديدة لبناء الأمن من خلال مشروع التوسع نحو الشرق، في حين عرض الفصل الرابع التصورات المحتملة لمستقبل حلف شمال الأطلسي من خلال التعرض لثلاثة سيناريوهات أساسية تتعلق بالضعف والتفكك، والاستمرارية، والتحول إلى قوة عسكرية عالمية تمتد أنشطتها إلى خارج المنطقة الأطلسية وشرق أوروبا.

- **دراسة القلاب (2005) : أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج:** صدرت هذه الدراسة عن مركز الخليج للأبحاث في دبي، واحتوت على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول منها نشأة حلف شمال الأطلسي وتطوره وطريقة عمله وميزانيته السنوية، مع بيان الهيكل التنظيمي لهذا الحلف، بينما تطرق المبحث الثاني إلى دور الحلف داخل أوروبا وخارجها بعد انتهاء الحرب الباردة، وركز على علاقته مع روسيا، ودور الحلف في مكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ودوره في أفغانستان ومنطقة حوض البحر المتوسط، ودور الحلف في قوة الرد السريع. أما المبحث الثالث فتناول قضية حلف الناتو وأمن الخليج ودوره المحتمل في هذه القضية، إلى جانب علاقة الحلف مع العراق ودول مجلس التعاون الخليجي .

- **دراسة كشك (2012) : تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو** : قسمت هذه الدراسة إلى قسمين رئيسين، تضمن القسم الأول المعنون الأمن الإقليمي الخليجي وبيئته الإقليمية فصلين، تناول الأول الأمن الإقليمي الخليجي من خلال التطرق إلى تعريفه ومؤشراته، وأشكال تحقيقه وشروطه، ومفهوم توازن القوى والعلاقة بين الأمن الإقليمي والأمن العالمي، إذ أشارت الدراسة إلى وجود مدرستين في العلاقات الدولية تربط العلاقة بين النظام العالمي ونظام الأمن الإقليمي وهما: مدرسة التبعية التي تؤكد على هذه العلاقة وتشير إلى ثلاثة أشكال فيها، وهي المصالح الاقتصادية، والتنافس الدولي، أما المدرسة الثانية وهي التي تبلورت في سبعينيات القرن العشرين وترى أن للنظم الإقليمية تفاعلاتها الذاتية بغض النظر عن النظام الدولي السائد. وتناول الفصل الثاني بيئة الأمن الإقليمي الخليجي من خلال التطرق إلى السياسات الدفاعية لدول مجلس التعاون

الخليجي، والتطورات في العراق وتأثيرها في الأمن الإقليمي الخليجي، وصعود الدور الإيراني وتأثيره في الأمن الخليجي.

وتضمن القسم الثاني من الدراسة والمعنون مضمون إستراتيجية حلف الناتو للأمن في الخليج ومعوقاتها، ثلاثة فصول، تطرق الأول إلى إستراتيجية حلف الناتو للأمن في الخليج، وتناول الفصل الثاني تأثير إستراتيجية حلف الناتو في قضايا أمن الخليج، فيما ركز الثالث على معوقات تطبيق إستراتيجية حلف الناتو في الخليج .

2. الدراسات الأجنبية

- **دراسة (Bensahel, 2004) : "The Future Security Environment in the Middle East " بيئة الأمن المستقبلية في الشرق الأوسط**، الصادرة باللغة الإنكليزية عن مؤسسة راند لمشاريع القوة الجوية. تناولت الدراسة جملة مفاهيم سياسية تتضمن النزاع والاستقرار والمتغيرات السياسية . وركزت الدراسة على التهديدات الأمنية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط أعقاب حرب الخليج الثانية (1991)، مما أدى إلى عدم استقرار المنطقة وخلق فوضى سياسية وأزمات اقتصادية وإنسانية الأمر الذي زاد من التهديدات المضادة للولايات المتحدة، ثم أوصل الحال إلى تعرضها للهجوم في (11أيلول 2001). كما تناولت الدراسة ما شهدته المنطقة من تغييرات في قيادات بعض دولها فبات الزعماء الجدد أضعف وأقل احتمالية للتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد التغييرات التي شهدتها كل من إيران والجزائر والبحرين والأردن والمغرب وسوريا، كون زعماء هذه البلدان بحاجة للتركيز على الدعم الشعبي أكثر من حاجاتهم للتعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على الإرهاب أو التوجه نحو السلام مع إسرائيل في المستقبل القريب . وقد توصلت الدراسة إلى أن الأزمات التي برزت في الشرق الأوسط تدفع الولايات المتحدة للأخذ بعين الاعتبار الحذر من مختلف

السياسات المحتملة وذلك بغية الوصول للأفضل نحو القضية الحاسمة التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها تلك التي تتعلق بتعزيز الاستقرار السياسي بعد الأخذ بالديمقراطية كونها أحد أبرز أساليب النزاع مع الدول الأخرى في الشرق الأوسط.

- **دراسة (Gordon, 2006) : " Nato's Growing Role in the Greater Middle East توسيع دور حلف الناتو في الشرق الأوسط الكبير**: تناولت الدراسة عدد من المحاور التي شملت أفكاراً عدة، من أبرزها :

1. إن توسيع دور حلف الناتو في منطقة الشرق الأوسط الكبير لا يعني تحوله إلى تحالف أمني بالنسبة للشرق الأوسط كما هو بالنسبة إلى غرب أوروبا .
2. يرجع اهتمام حلف الناتو بالشرق الأوسط إلى أنها المنطقة التي تشهد اندلاع أزمات عديدة.
3. إن الاختلافات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية لا تمنع وجود إدراك بأهمية العمل معاً ، لأن مصلحتهما تتطلب توافر هيكل قيادي موحد، وعقيدة عسكرية مشتركة .
4. إن التسليم بوجود توجه جديد للناتو يشير إلى استعداد اعضاء الحلف لتخصيص الموارد الدفاعية اللازمة للاستمرار في توسيع عمليات الحلف ومهامه .
5. إن دور الناتو في أفغانستان يعد مثالاً جيداً في الشرق الأوسط الكبير، لكنه لا ينفي وجود مشاكل أمام مهمة الناتو داخل أفغانستان تجعل من الصعب إعلان نجاحه هناك .
6. تعكس موافقة جميع أعضاء الناتو (26) دولة على دعم دور الحلف في العراق إمكانية أن تزداد في المستقبل مشاركته في المنطقة عموماً .
7. إن أهمية مبادرة إسطنبول للتعاون بين الحلف ودول مجلس التعاون الخليجي لا تلغي وجود تباين في العلاقة بين الطرفين تبعاً لمصالحهما.

8. يواجه حلف الناتو تحديات في سبيل قيامه بدور في الشرق الأوسط الكبير تتعلق بالابقاء على قدرات ملائمة للمهام القائمة والمحتملة .

ثالثا : ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

ستحاول هذه الدراسة تجاوز بعض مظاهر النقص الواردة في الدراسات السابقة، مثل عدم تناولها الدور الذي يمكن أن يضطلع به حلف شمال الأطلسي في معالجة الخلل القائم في نظام الأمن الإقليمي الخليجي . كما تباينت الدراسات السابقة في تحديد مصادر تهديد أمن الخليج العربي . بالاضافة إلى ذلك، فإن الدراسات السابقة لم توضح كيفية توفيق دول الخليج العربي بين إلتزاماتها الأمنية مع حلف شمال الأطلسي مستقبلاً، ولم تشر كذلك إلى طبيعة الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي، والتباين داخل الحلف بشأن تمدد دول الحلف إلى منطقة الخليج العربي .

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

مناهج الدراسة

لاثبات فرضيات الدراسة، والاجابة على تساؤلاتها وتحقيق أهدافها فقد استخدمت الباحثة مجموعة من المناهج أهمها:

1. المنهج الوصفي التحليلي: وذلك من خلال تحليل ظاهرة التحول في استراتيجية حلف شمال الأطلسي بموجب المادة الخامسة من ميثاق الحلف، والتي تغيرت بعد انتهاء الحرب الباردة عام (1991) ومتابعة الأدوار التي أسهم الحلف بها في حفظ السلم والأمن الدوليين في منطقة الخليج العربي موضوع الدراسة، مع امكانية أن يكون الحلف حليفاً استراتيجياً .
2. المنهج التاريخي : يأتي استخدام هذا المنهج من أجل متابعة وملاحظة مجمل الاحداث التاريخية التي أدت إلى انتهاء الحرب الباردة وبروز نظام القطبية الاحادية، وتأثير ذلك على نمط العلاقات بين حلف شمال الأطلسي ومنطقة الخليج العربي في هذه المرحلة .
3. منهج صنع القرار : وذلك من خلال دراسة آليات صنع القرار في دوائر حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، والخيارات التي اعتمدها الحلف لتحقيق مصالحه الاستراتيجحية في هذه المنطقة.

مجتمع الدراسة

تركز الدراسة في تناولها للموضوع على الدول الآتية :

- الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وتحديداً الدول المؤثرة في قرار هذا الحلف كالولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الأوروبية الكبرى .
- دول منطقة الخليج العربي التي تعرضت لتداعيات توسيع دور حلف شمال الأطلسي في هذه المنطقة الحيوية، وهي دول مجلس التعاون الخليجي الستة والعراق وإيران .

عينة الدراسة

سيكون مجتمع الدراسة لا احتمالي قصدي حيث ستقتصر على دول منطقة الخليج العربي.

أدوات الدراسة

تتحقق اجراءات الدراسة بالخطوات الآتية :

1. تحديد مجتمع الدراسة وهي دول منطقة الخليج العربي ودول حلف شمال الأطلسي .
2. تحديد عينة الدراسة .
3. جمع المعلومات عن العينة وهي دول الخليج العربي .
4. تحليل المعلومات .
5. التوصل إلى النتائج والتوصيات .
6. كتابة التقرير النهائي للدراسة .

الفصل الرابع

استراتيجية حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة

الفصل الرابع

استراتيجية حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة

تُعدّ الأحلاف والتكتلات العسكرية أول لَبِنَة في بناء التنظيم الدولي؛ فهي كانت أول صورة من صور التنظيمات الدولية. وقد أُطلق على العصر الذي نعيشه: "عصر التكتلات الدولية"، وهو الذي مثّلت الأحلاف العسكرية نواته، لأن مصطلح "الأحلاف العسكرية" من مصطلحات القرن العشرين. أما في القرن الحادي والعشرين، فقد تّم استعمال مصطلح "التكتلات العسكرية"، وأطلق البعض على هذا العصر: "عصر التكتلات الدولية .وبشكل عام فإن الأحلاف العسكرية هي تكتلات عسكرية ظهرت أثناء الحرب الباردة جمعت دول ذات مصالح مشتركة بزعامة إحدى القوتين العظميين في العالم، وأهمها الحلف الأطلسي وحلف وارسو.

ومنظمة حلف شمال الأطلسي "الناتو" هي منظمة دولية تأسست بناءاً على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في 4 نيسان 1949 على يد كل من : فرنسا، والدنمارك، وكندا، وبلجيكا، وآيسلندا، ولوكسمبورغ، والنرويج، وايطاليا، وهولندا، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة .

ويتناول الفصل الرابع استراتيجية حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : إنشاء حلف شمال الأطلسي .

المبحث الثاني : الوضع القانوني لحلف شمال الأطلسي .

المبحث الأول

إنشاء حلف شمال الأطلسي

شهدت العلاقات الدولية في مرحلة الحرب الباردة (1945–1991) حالة من الصراع والتنافس بين المعسكرين الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي السابق. وأدت هذه الحرب إلى نشوب سباقات ضخمة للتسلح بين المعسكرين من ناحية، وبين القوى الداخلة في صراعات إقليمية من ناحية أخرى، وقد تمثلت تلك السباقات في زيادة الإنفاق العسكري العالمي، حيث كان للقوتين العظميين النصيب الأكبر في نسب الانفاق من الناتج القومي العالمي، إذ شكل حوالي نصف الانفاق العسكري لكل دول العالم.

وبالتوازي مع السباق والتنافس بين المعسكرين الغربي والشرقي، أخذت محاور الصراع تتشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية، إذ مثلت القضية الألمانية أحد المحاور الرئيسية لذلك الصراع، كما كانت أحد مصادر الحرب الباردة جراء اختلاف مناهج الدول المتحالفة حول حل المسألة الألمانية، إلى جانب استشعار الدول الغربية لخطورة التوسع السوفيتي في شرقي أوروبا، مع بروز قضايا خلافية أخرى، الأمر الذي أسهم في قيام حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبالتعاون مع دول أوروبا الغربية الكبرى بريطانيا وفرنسا .

ويتناول المبحث الأول إنشاء حلف شمال الأطلسي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : الأوضاع الدولية قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي .

المطلب الثاني : العوامل المؤثرة في إنشاء حلف شمال الأطلسي .

المطلب الأول

الأوضاع الدولية قبل إنشاء حلف شمال الأطلسي

يُعدّ موضوع الأمن من أهم الأولويات لأي دولة فبموجبه تكون هذه الدولة قادرة على حفظ أفراد شعبها أو مؤسساتها أو منشآتها المحلية والإقليمية والدولية. وتهتم الدول دائماً برسم السياسات الأمنية المختلفة المتباينة والمتضاربة وتهيئ مواطنيهاومؤسساتها نفسياً ومعنوياً للتكيف مع متطلبات الأمن، فتعمل على بناء الأفراد المؤمنين بالمواطنة وحرية الإرادة الوطنية الواعية لمتطلبات مراحل ومفاصل مهمة في تاريخ دولتهم لمواجهة الأزمات والتحديات والاستهداف من أي مصادر تهديد لهذه الحالة من الأمن (نبهان، 2009 : 35).

وجاءت نتائج الحرب العالمية الثانية لتعمق من حالة التدهور الأمني الذي ساد في أغلب دول القارة الأوربية بعد أن شهدت هذه الدول تدمير قواها الاقتصادية وخسائر جسيمة في القوى البشرية، حيث لم ينج من ذلك المصير حتى الدول المنتصرة في الحرب. فقد أسفرت هذه الحرب عن مصرع (25) مليون أوروبي، وهبوط الإنتاج الصناعي والزراعي بنسبة (40–50%) بما كان عليه قبل الحرب، هذا بالإضافة إلى شل حركة النقل والمواصلات، ونقص المواد الغذائية، وانهيار الصادرات، واختفت الدولة الإلمانية بعد أن خسرت (5.5) مليون من سكانها، وجرى تقسيمها إلى أربع مناطق احتلال بين الدول الأربع المنتصرة، وفقدت كلاً من فرنسا وبريطانيا نصف مليون مواطن، ودمر جزء مهم من قاعدة الانتاج الصناعي في الدولتين، فيما فقدت اليونان (75%) من أسطولها التجاري، وشاعت فيها مشكلة نقص المواد الغذائية بشكل فادح، وكذلك خسرت كلاً من بولندا (22%) من سكانها، ويوغسلافيا (11%)، أي حوالي (1.7) مليون و (6) مليون على التوالي، ودمرت القاعدة الصناعية فيهما بالكامل تقريباً (رنوفان، 1979 : 784).

وقد أدى هذا الدمار إلى تراجع الدور الأوروبي في السياسة الدولية، مما ترتب عليه تعاظم دور الحركات الوطنية في المستعمرات الأوروبية واستقلالها، الأمر الذي دفع كثير من دول أوروبا إلى الاعتماد على الدعم الاقتصادي الأمريكي، ومن ثم بروز ظاهرة التبعية الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية (سليم، 2004 : 487).

وعليه فقد نظرت الولايات المتحدة الأمريكية قبل غيرها من الدول الأخرى إلى موضوع الأمن الدولي من خلال محاولة تنظيم العالم وفق توجهاتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية (1939–1945)، لذلك اهتمت بالدراسات التي تطرقت إلى هذا المجال حتى لا تفاجىء بمشكلات معقدة تخلق لها أوضاع مستعصية الحل كما حدث عام (1919) بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وصار بوسع الولايات المتحدة الأمريكية وبقية الحلفاء أن يناقشوا قضايا ما بعد الحرب واتخذوا فيها القرارات بعد أن تأكدوا من النصر، ومن ثم عقدت الدول الكبرى الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عدة مؤتمرات كان من أبرزها: مؤتمر طهران الذي عقد في (28 تشرين الثاني 1943) وشارك فيه كل من روزفلت وتشرشل وستالين، ومؤتمر يالطا في (4 شباط 1945)، الذي جرى خلاله توقيع اتفاقية بين الاتحاد السوفياتي بزعامة ستالين وبريطانيا بزعامة تشرتشل والولايات المتحدة الأمريكية بزعامة روزفلت، ومؤتمر بوتسدام في العاصمة الألمانية برلين في (17 تموز 1945) الذي كان آخر اجتماع يعقده هؤلاء الزعماء، وذلك من أجل رسم سياسة الحلفاء في أوروبا المحررة (أبو عامود، 2007: 30).

وقد أدى تحطم أوروبا إلى بروز حالة الفراغ في القوة على مستوى العالم وغياب إطار دولي ينظم العلاقات بين الأمم، حيث أدى إلى تدمير قدرات القوى الكبرى أثناء الحرب العالمية الثانية ترك العالم في حالة من الفوضى (Freeland,1971:15).

وفـي هـذا السـياق جـاء ظهـور الاتحـاد السـوفيتي والولايـات المتحـدة الأمريكيـة ليفصـح عـن كونهما قد أصبحا قوتين جديدتين تتمتعان بإمكانية التأثير السياسي والعسكري في أوروبا، إذ سبق لهاتين القوتين أن نسقتا سياساتهما أثناء الحرب العالمية الثانية، لكن هذا التنسيق أخذ يتلاشى بعد هزيمة ألمانيا في تلك الحرب، وأصبحت دوافع صراعهما أقوى (كيندي، 1994: 544). حيث لم تدم طويلاً حالة التعاون التي قامت بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ وضع الاتحاد السوفيتي نفسه على طريق السيطرة العسكرية والتأثير السياسي في أوروبا بصورة غير مسبوقة، وذلك من خلال درجة التأثير الكبيرة التي توفرت لديه في أوروبا، وبدا أن القوتين العظميين ستستمران في التحالف لبعض الوقت وستتجهان إلى التعاون في حكم ألمانيا والنمسا. إلا أن تـولي (هـاري ترومـان 1945–1953) منصـب الرئاسـة فـي البيـت الأبـيض خلفـاً للرئيس (فرانكلين روزفلت 1933– 1945)، كان لـه تأثير مهم على هذه العلاقات. فبينما كان (روزفلت) مشغولاً بتنظيم العلاقة مع الاتحاد السوفيتي السابق، تأثر خلفه (ترومان) بفكرة الصراع بين الشيوعية والرأسمالية، وكانت لـه نظرة خاصة بخطورة تزايد النفوذ السوفيتي في أوروبا وضرورة احتوائه، وكان نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في تفجير أول قنبلة ذرية من الأدوات التي استخدمها (ترومان) من أجل انهاء الحرب العالمية الثانية، وهي ذات الأداة التي وظفها في الحد من النفوذ السوفيتي في أوروبا، الأمر الذي أثار قلق الاتحاد السوفيتي، وجعل الرئيس السوفيتي (ستالين) يتجه إلى إعادة التفكير في رؤيته للتحالف الذي تم خلال الحرب، ، فعمل على تهديد دول أوروبا الغربية لردع الولايات المتحدة الأمريكية عن مهاجمته، وذلك من خلال التدخل المباشر في الدول الأوروبية القريبة من حدود بلادهودعمها عسكرياً واقتصادياً (Calvocressi,1987:5).

ويأتي اختلاف الرؤى بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية بسبب الدور الذي لعبه كل منهما في تحقيق الانتصار على ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، فالاتحاد السوفيتي قد خسر (20)مليون مواطن في تلك الحرب وهو يرى بأنه كان عاملاً رئيسياً في تحقيق النصر. لذلك كان له موقف متشدد في مرحلة ما بعد الحرب، إذ أصر على الحصول على (10) مليار دولار كتعويض مباشر من ألمانيا حتى قبل أن يتم إصلاح الاقتصاد الألماني، ورأى أن يتم ذلك من خلال تفكيك المصانع الألمانية ونقلها إلى الاتحاد السوفيتي للإسهام في تدعيم الصناعة التي تأثرت أثناء الحرب، كما سعى للحصول على أكبر عائد سياسي واقتصادي ممكن بعد انتهاء الحرب وهو ما تحقق نسبياً في مؤتمر بوتسدام عام (1945)، حيث تم تقسيم القارة الأوروبية إلى قسمين شرقي يقع في دائرة النفوذ السوفيتي، وغربي يدخل ضمن دائرة النفوذ الأمريكي (بريبف، 1985 : 67).

ووجدت الولايات المتحدة الأمريكية أن الاتحاد السوفيتي قد تمكن من الحصول على أكثر مما يستحق من نفوذ ومكانة دولية كبيرة، مما جعله يسعى لمد النفوذ الشيوعي إلى مناطق أخرى في دول القارة الأوروبية مستفيداً من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي تعرضت تلك الدول، وأنه لو ترك الوضع دون تدخل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، فإن السيطرة السوفيتية سوف تمتد من الشرق الأوسط وحتى حدود الهند على نحو يهدد بشكل مباشر المصالح الأمريكية والغربية. وقد شاع حينذاك أن دول القارة الأوروبية قد انقسمت بين الحرية التي تمثلها الولايات المتحدة الأمريكية والعبودية التي ينتهجها الاتحاد السوفيتي، وإن سبب هذا الشيوع يعود إلى الظروف التي كانت تعاني منها الدول الأوروبية (خصوصاً بريطانيا)، جراء تعرضها إلى

نقص مخزونها من الفحم وتراجع معظم منتجاتها الزراعية مما أدى إلى تفاقم مشكلة الغذاء فيها (العقاد، 1963 : 399).

وبموجب هذه التطورات حصل التحول النوعي الواضح في طبيعة العلاقات الأمريكية السوفيتية والانتقال من التعاون إلى الإتجاه نحو التنافس والصراع، خاصة بعد فشل المحاولات الأمريكية خلال الفترة (1945–1947) في اقناع الاتحاد السوفيتي بأن أي تمدد لحدوده ونفوذه في أوروبا هو أمر مرفوض (Kissinger,1995:451).

ثم شهدت اليونان وتركيا عام (1947) اندلاع الاضطرابات الداخلية التي قادتها القوى اليسارية ضد الحكومة اليونانية الموالية لبريطانيا، الأمر الذي أسهم بإعلان مبدأ ترومان الذي حدد أسس العلاقات الأمريكية السوفيتية، حيث قدمت الولايات المتحدة امريكية الدعم والمساعدة لدول كثيرة من أجل التصدي للمد الشيوعي، على الرغم من الصعوبات قد واجهت السياسة الأمريكية الساعية لتطبيق هذا المبدأ في أوروبا، وذلك جراء محدودية قدرات بريطانيا وفرنسا، الأمر يفسر اتجاه الخطاب السياسي الأمريكي لإبراز خطورة الاتحاد السوفيتي، وهو التقدير الذي بنيت عليه السياسة الأمريكية في أوروبا والعالم. وقد أثرت على صانع القرار الأمريكي حينذاك مجموعة من العوامل كان من أبرزها:

1. علاقات الردع المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، والخطر الحقيقي أو المتخيل من جراء التوسع الشيوعي في أوروبا .
2. الصعوبات الاقتصادية والمالية التي كانت تواجه بريطانيا وآثارها السياسية والاستراتيجية.
3. الانهيار الاقتصادي الألماني وإدراك الحاجة إلى سرعة إحياء الصناعة الألمانية.
4. عدم التوازن الاقتصادي وعدم الاستقرار المالي في دول غرب أوروبا .

5. التوقعات التي ظهرت في مطلع عام (1947) حول تأثير الانهيار الاقتصادي الأوروبي على الأوضاع الاقتصادية الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية، وعلى سير حركة التجارة الدولية (أبو عامود، 2007 : 42– 48).

لقد تصور القادة في الولايات المتحدة الأمريكية أن الإصـــلاح الاقتصادي فـــي أوروبا أصبح قريـــناً لاستقرارها السياسي، وأن ذلك يسلتـــزم التعاون الأوروبي كخطـــوة نحو الوحــــدة (Wexler,1983:4-5). وتبلورت أثر ذلك أفكار الدبلوماسي الأمريكي (جورج كينان) (George F. Kennan) بصدد العلاقات الأمريكية السوفيتية، في ظل تلك الأجواء التي كانت تنذر بالخوف من التحديات الأيديولوجية المتمثلة بالشيوعية، والاقتصادية النابعة من انهيار القواعد المؤسسية المنظمة للنشاط الاقتصادي الأوروبي، قام على أثرها وزير الخارجية الأمريكي حينذاك (جورج مارشال) (George Marshall) باستدعاء (كينان) ومعاونيه الذين أنجزوا تقريرهم المشهور عن طبيعة تلك العلاقات بين بلاده والاتحاد السوفيتي والذي عرف بسياسة الاحتواء، أي احتواء التوسع السوفيتي، والقوة السوفيتية داخل حدود إقليم الدولة أو داخل منطقة نفوذها في شرق أوروبا، وعدم السماح لتلك القوة بالنفاذ إلى مناطق المجال الحيوي للولايات المتحدة الأمريكية في غرب أوروبا أو الشرق الأوسط أو شرق وجنوب شرق آسيا (كشك، 2012 : 196).

ومع صياغة (كينان) لنظرية الاحتواء التي أشارت إلى المخاوف الأمريكية من المد الشيوعي والحاجة إلى وضع برنامج مضاد للشيوعية، والمخاوف الاقتصادية التي عبر عنها رجال الأعمال الأمريكيين، مع تبنيها لنظريات توازن القوى ، بالاضافة إلى استمرار التخوف من تقديم الدعم لألمانيا، وتقديم المساعدة لبريطانيا وإحلال الولايات المتحدة الأمريكية محلها، انتقلت ابتداءً من عام (1947) مهمة قيادة العالم الحر الرأسمالي الغربي من بريطانيا التي خرجت من الحرب العالمية

الثانية منتصرة سياسياً ومنهكة للغاية اقتصادياً وعسكريا، إلى الولايات المتحدة الأمريكية التي خرجت من تلك الحرب كأكبر الرابحين وأول اثنين من القوى العظمى الجديدة غير الأوروبية تقريباً. فرغم الأصول الفكرية والثقافية والاجتماعية والسياسية المشتركة بين المجتمع الأمريكي ومجتمعات غرب أوروبا، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الجيوستراتيجية هي قوة غير أوروبية. أما القوة العظمى العسكرية الثانية التي ولدت أيضاً من رحم الحرب العالمية الثانية فهي الاتحاد السوفيتي الذي يعتبر قوة أوروبية آسيوية (سيف، 2008 : 8).

لقد حدث تغير سياسي في الولايات المتحدة الأمريكية مع تولي الرئيس (هاري ترومان) الحكم خلفاً للرئيس المنتهية ولايته (روزفلت)، وبالتالي حصل اختلاف في الرؤى المتعلقة بأسس العلاقات الأمريكية السوفيتية، فجرى تبني سياسة خارجية أمريكية جديدة في إطار مشروع مارشال، ذلك وفق ما جاء بتقرير (كينان) عن احتواء الاتحاد السوفيتي والفكر الشيوعي (Kissinger, 1995 : 446).

ويأتي إعلان مشروع مارشال في (حزيران 1947)، ليصبح الأساس في منح أوروبا ومن ضمنها الاتحاد السوفيتي مساعدات اقتصادية حتى عام (1951)، على أن توافق الحكومات الأوروبية على تحمل مسؤولياتها في إدارة المشروع، وأن تتعاون الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا معاً من أجل إعادة البناء الأوروبي من خلال الجهد المشترك، ووفقاً للمؤشرات الاقتصادية الأوروبية خلال سنوات تنفيذ المشروع. ومقارنة بالفترة السابقة فقد حقق المشروع الأهداف الأقتصادية التي حددها مما وفر البيئة الملائمة لتحقيق أهدافه السياسية والاستراتيجية (أبو عامود، 2007 : 60).

ترى الباحثة إن الأحداث التي شهدتها القـارة الأوروبيـة في الفتـرة (1945– 1949) قد فرضت واقعاً دولياً جديداً، استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله بلورة المعسكر الغربي الذي قادته طيلة سنوات الحرب الباردة التي أعلنتها ضد الاتحاد السوفيتي أو على النظام الاشتراكي بعد أن وجدت استحالة التعايش بين المعسكرين، وأن الرأسمالية لا يمكن حصرها ضمن حدودها فقط، وإن انهيار الرأسمالية في أوروبا سيؤدي حتماً إلى انهيارها في الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، مما يتطلب احتواء الشيوعية بل تحقيق انحسارها أيضاً، فقد بدأت بصياغة عملية التكامل والاندماج فيما بين دولها، وبذلت جهوداً للعودة باقتصادها إلى حالته الطبيعية التي لم يكن بالإمكان الوصول إليها دون مشروع مارشال الأمريكي في غرب أوروبا، والكوميكون الشيوعي في شرقها. لكن حالة الأمن في الغرب الأوروبي كانت تتطلب مواجهة التهديد السوفيتي الجديد، وهذه المواجهة لا يمكن تحقيقها دون وجود أمريكي عسكري فاعل ومؤثر في أراضيها من خلال إقامة تحالف عسكري عبر المحيط الأطلسي يربط غرب أوروبا بأمريكا الشمالية وله القدرة على ردع أي عدوان، وصد أي هجوم سوفيتي محتمل.

المطلب الثاني

العوامل المؤثرة في إنشاء حلف شمال الأطلسي

شاعت فكرة توازن القوى بعد ظهور النظام الدولي عقب معاهدة ويستفاليا عام (1648)، وأصبحت هذه الفكرة من أهم الآليات التي عمل بها النظام الدولي في جميع المراحل التاريخية اللاحقة. وكان لظهور الدولة القومية في أوروبا أثر في ذلك، حيث تتم رسم الحدود الفاصلة بين الدول وتحديد مجالات سيادة كل منها، ودفعها لتطوير عوامل قوتها باعتبارها من أهم مطالب الشعور القومي لديها، وأصبح التوازن بينها عن طريق القوة هو السبيل لمنع تجاوز أي منها على حدود الدول الأخرى وسيادتها ومصالحها، ومن ثم تأطر ذلك قانونياً ضمن معاهدة أوتريخت عام (1713) (نعمة، 1972 : 32).

وقد سيطرت فكرة الصراع على مجرى العلاقات الدولية وذلك استناداً إلى أن الدول تسعى إلى استخدام مواردها من أجل تحقيق أهدافها ومصالحها، وبصفة خاصة نحو تحقيق الأمن والتوسع. وحيث أن النظام الدولي لا تتوافر لديه أية سلطة مشتركة حقيقية، أو أية حكومة مركزية لديها سلطة الإجبار على الأطراف الدولية، لذلك نشأت الصراعات كأمر حتمي نتيجة هذا الخلل النظامي ونتيجة لتعارض المصالح بين الدول المختلفة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن النظام الدولي غير متجانس بدرجة كبيرة، وذلك لأن الدول التي تندرج تحته لا يجمع بينها مفهوم سياسي مشترك كما أنها قائمة وفقاً لمبادىء مختلفة من الشرعية، وإن شعوبها تنتمي إلى خلفيات ثقافية متباينة ومتعارضة في كثير من الأحيان. فالصراع هو أحد مظاهر العلاقات الدولية التي تعرف بأنها مواجهة بين الإرادات المتعارضة للدول، إذ يعد أمر المحافظة على توازن القوى في هذا الميدان هو الطريق الوحيد لتحقيق السلام، كونه يمنع انفراد دولة ما أو مجموعة من الدول

المتحالفة باحتكار القوة، أو الحيلولة دون الوصول إلى حالة عدم التكافؤ في القوة بين الأطراف الدولية (أبو عامود، 2007 : 191).

وجاء نشوب الحرب العالمية الثانية في مطلع أيلول (1939) ليعلن فشل النظام الدولي المتمثل بعصبة الأمم في تفادي وقوع هذه الحرب التي انتهت بانتصار الحلفاء، وهزيمة ألمانيا وباقي قوات دول المحور، ويؤكد على ضرورة صياغة النظام الدولي من جديد، فأنشأت الأمم المتحدة، على أساس التعاون بين المنتصرين في الحرب والمساندين لهم، وذلك من أجل الحفاظ على الأمن الجماعي والاستقرار العالمي في إطار التوازنات الجديدة التي ظهرت بعد الحرب، وعنذاك ظهرت تكتلات وتكتلات مضادة في قارة أوروبا، هدفت إلى استقطاب دول أوروبا الشرقية إلى جانب الاتحاد السوفيتي، قابله على الجانب الآخر استمرار ترابط التحالف الغربي الذي استطاع استقطاب باقي دول أوروبا الغربية، بما فيها قوات المحور السابقة، وبذلك ظهر نوع جديد من الحرب، أطلق عليه الحرب الباردة، التي كانت الاحلاف العسكرية أبرز أدواتها ومنها حلف شمال الأطلسي (بن عبد العزيز، 1996 : 343).

وقد أعتبرت فكرة الأحلاف من العوامل المهمة التي ساعدت على ترسيخ آلية توازن القوى في النظام الدولي، إذ إن التنافس على القوة الذي رافق ظهور الدولة القومية، دفع الدول التي لا تستطيع مجاراة غيرها في تعزيز قوتها من خلال الدخول في أحلاف من أجل الموازنة مع القوى المضادة (Petkovic,1990: 10).

وصارت الأحلاف العسكرية خلال مرحلة الحرب الباردة علامة مميزة للعلاقات الدولية التي سادت خلال النصف الثاني من القرن العشرين، فهي أحد أهم أدوات الاستراتيجيات العالمية للتعامل مع عالم الحرب الباردة في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، تطلب تنفيذ أهدافها الالتزام

التعاقدي، والاتفاق مع دولة كبرى وانشاء منظمات وأطر مؤسسية تعمل على تنفيذ الأهداف، وتراقب الالتزامات (جاد، 1998 : 12).

وبذات الوقت أصبحت الأحلاف رمزاً للتمييز بين الدول في التطور الاجتماعي والاقتصادي والتطلعات الأيديولوجية (Holsti,1973:39)، وأخذ واقعها يعكس هيكلية توازن القوى والعلاقات بين وحدات النظام الدولي، فالغرض من توازن الأحلاف يكمن في مواجهة تفوق الحلف المضاد، لهذا تحرص الدول على إنشاء أحلاف كبيرة لأنها تخدم مصالحها بشكل أفضل، وتحقق لها قدرة أكبر على ردع المعتدي (Rosenau,1970:342).

وعليه كان انشاء حلف شمال الأطلسي استجابة لمجموعة من العوامل التي برزت على الساحة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأسهمت في إنشاء حلف شمال الأطلسي، إذ اجتمعت كل من انجلترا وفرنسا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ من أجل تأسيس هذا الحلف، تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وألمانيا الغربية، وبهذا تشكل الحلف وبات تطوره مبنياً على قاعدة تنظيم التعاون بين الحلفاء الأمريكيين والأوروبيين، ليكون تنظيماً عسكرياً يضطلع بواجب الدفاع عن مظاهر الخطر الأمني الجديد المتمثل في تحول الاتحاد السوفيتي إلى قوة عظمى ذات قدرات عسكرية هائلة، متسلحاً بأيديولوجية عالمية متناقضة تماماً مع مفاهيم الغرب وقيمه (Petkovic,1990: 10).

وقد اتخذت تلك العوامل التي شهدتها الساحة الأوروبية عدة مستويات كان من أبرزها:

1. **العوامل الأيديولوجية** : يقوم هذا المستوى من العوامل على أفكار الحزب الشيوعي التي تختلف جوهرياً عن قيم الغرب الرأسمالي ومفاهيمه والذي بدأ من عهد نجاح الثورة البلشفية في روسيا عام (1917)، لكنه لم يشكل خطورة على الأمن الأوروبي حينذاك، لأن الاتحاد السوفيتي كان

منشغلاً في فترة ما بين الحربين العالميتين بتدعيم نظامه الداخلي ووضع المرتكزات الأساسية للتحول الاشتراكي، فاتبع سياسة العزلة على الصعيد الدولي، مع عدم الاهتمام بالشؤون الأوروبية، فيما كان الأوروبيون منشغلين في كيفية مواجهة النزعات المتطرفة والديكتاتورية التي أخذت تظهر في ألمانيا وإيطاليا، وكانت سبباً مباشراً لقيام التحالف الغربي السوفيتي في الحرب العالمية الثانية (الصمد، 1983: 9).

وفي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت الشيوعية الخطر الأول على الأمن الأوروبي، إذ استشعرت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا خطورة التوسع السوفيتي في شرق أوروبا، وبرزت رغبتهما في الإبقـاء على تماسك المقاطعـات التي يحتلهـا الحلفـاء الغربيـون فــي مواجهــة احتمـال تدخل سوفيتي. لهذا اقترحت الدولتان – الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا – في (16 تموز 1946) توحيـد مناطـق احتلال الحلفاء الغربيين اقتصادياً وهـو ما رفضتـه فرنســا، مما حدا بهما توحيد قطاعيهما اقتصادياً في (كانون الأول 1946) وإنشاء منطقة موحدة تسمـى (Bizonia). وفي (10 آذار 1947) اجتمع وزراء خارجية الدول الأربعة في موسكو، حيث ظهر تطابق وجهتي النظر الفرنسية والسوفيتية بشأن مطالبة فرنسا بإقليم السار في هذا الاجتماع الذي يؤرخ لبداية الحرب الباردة جـراء عدم التوصـل إلى أي نتيجـة لحل المشاكل العالقة بين الأطراف الرئيسية فيه (سليم، 2004 : 605).

لقد كانت غاية السوفيت في هذا المؤتمر إقامة منطقة عازلة لتثبت وجودهم فيها وجعلها خاضعة لهم كلياً عبر استغلال وجودهم العسكري في دول وسط وشرق أوروبا من أجل إقامة أنظمة حكم شيوعية، تكون قاعدة متقدمة لنشر الشيوعية في أوروبا الغربيـة (عبد البديع، 1990 : 249).

2. **العوامل السياسية** : برزت بعد الحرب العالمية الثانية مشكلات سياسية معقدة، كان من أهمها مشكلة تحديد المستقبل السياسي للقارة الأوروبية عموماً، والمستقبل السياسي الألماني بعد سقوط النازية خصوصاً، إذ كانت رغبة الدول الغربية تتجه نحو عودة الشكل السياسي قبل اندلاع الحرب، أي دون تقسيمات سياسية للدول الخاسرة، وانسحاب الجيوش من أراضيها، حتى تختار نظمها السياسية بشكل ديمقراطي. وقد أصر الاتحاد السوفيي على أن يتحدد شكل القارة السياسي وفق مواقع الجيوش المنتصرة، وجاء إقدامه على إقامة منطقة عازلة أيديولوجياً في وسط وشرق أوروبا بمثابة إحباط مسبق لأي مفاوضات سياسية بهذا الموضوع، مما دفع الغرب إلى التمسك بأنظمته السياسية الليبرالية (ماكنمارا،1990: 28).

ورفض الاتحاد السوفيتي أي تغيير في شكل النظام الشيوعي لألمانيا الشرقية، واستغل وجوده العسكري فقام بفرض حصار على برلين عام (1948)، بغية إبعاد الغرب عنها وإجباره على الاعتراف بالسيادة السوفيتية عليها، الأمر الذي اقنع الغرب بأن مسألة توحيد ألمانيا ثم أوروبا هي هدف بعيد المنال لأن الموقف السوفيتي لن يتغير، وأن ألمانيا الغربية يجب أن تبقى دولة فيدرالية ديمقراطية مدعومة من قبلهم بغية عزل الاتحاد السوفيتي ومنعه من مهاجمتمهم عبر وسط أوروبا، وبهذا أصبحت أوروبا منقسمة سياسياً بموجب هذا التحدي (هالبرين، 1987 : 92).

3. **العوامل الاقتصادية** : خلفت الحرب العالمية الثانية دماراً شاملاً في أغلب دول أوروبا الغربية، وأوجدت معضلات اجتماعية واقتصادية كبرى، مثل البطالة والتضخم وانهيار مستويات الانتاج وتحطم البنى التحتية، وخسائر بشرية هائلة تكبدتها الدول المتحاربة خاصة مناطق العمليات الحربية. وكذلك عانى الملايين من سكان أوروبا وآسيا من الفقر والجوع بفعل خراب المنشآت

الاقتصادية، وكذلك عانت المستعمرات من شدة الاستغلال الاستعماري حيث تم تجنيد إمكانيات المستعمرات الاقتصادية والبشرية لصالح الدول الاستعمارية، إلى جانب الخسائر المالية التي تجاوزت ملياري دولار، ونفقات الحرب التي بلغت أكثر من مليار دولار. علاوة على ذلك فقد سببت الحرب تضخماً مالياً وزيادة في الضرائب والأسعار، وتراجـع الانتاج الفلاحـي والصناعـي في أوروبا، وارتفعت التخصيصـات الأمريكية المقدمـة لأغـراض مشروع مارشـال حوالـي (17) مليار دولار للفتـرة (1947– 1952) (جاد، 1997 : 122).

وقد سعت الولايات المتحـدة الأمريكيـة مـن وراء مشـروع مارشـال إلى تحقيـق الآتـي:

أ. تحويل أوروبا مجتمعة إلى سوق للمنتجات الأمريكية، بما يقوي من نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية على حساب الاتحاد السوفيتي وخاصة في وسط وشرق أوروبا .

ب. تشجيع دول أوروبا الشرقية للإنضمام إلى المشروع بشرط إجراء تغييرات في نظمها الاقتصادية وجعلها خاضعة للرقابة الأمريكية، وذلك بهدف مواجهة انتشار الشيوعية.

ج. إحاطة الاتحاد السوفيتي بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية لمنع انتشار الشيوعية في أوروبا والمناطق القريبة منها مثل تركيا واليونان ودول العالم الثالث وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا (نجيب، 1997 : 140).

ونظر الاتحاد السوفيتي إلى مشروع مارشال على أنه يمثل تهديداً لنفوذه في وسط وشرق أوروبا، ورد عليه بإنشاء مكتب الاستعلامات الشيوعي – الكومينفورم، وبهذا حصل الانقسام الثالث في أوروبا بموجب هذا التحدي الاقتصادي .

4. العوامل الأمنية : واجهت دول أوروبا الغربية التحدي الأمني الذي يعد الأخطر من بين جميع التحديات التي واجهتها بعد الحرب العالمية الثانية، لأنها كانت تعاني من تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وتحطم معظم قواتها العسكرية، فيما خرج الاتحاد السوفيتي من هذه الحرب وهو يمتلك ما يقارب (175) فرقة عسكرية ما زالت مشبعة بحرارة الحرب وذات خبرة قتالية عالية، واستراتيجية عسكرية تقوم على التهديد بالانتقام من دول أوروبا الغربية إذا ما أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على ضرب الاتحاد السوفيتي نووياً حيث لم يكن قد أنتج السلاح النووي بعد (هالبرين، 1987 : 85).

وإزاء هذا الوهن العسكري لدول أوروبا الغربية وانكشافها أمام القوات السوفيتية قامت بريطانيا وبلجيكا وهولندا ولوكسمبوج بتوقيع اتفاقية بروكسل للأمن الجماعي في عام(1948)، والتي شكلت أساس الترتيبات الدفاعية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية في مواجهة القوة السوفيتية (آغا، 1982 : 14).

لقد كانت هذه الاتفاقية اللبنة الأولى في إنشاء حلف شمال الأطلسي، إذ وجدت الدول الموقعة على اتفاقية بروكسل بأن القوة السوفيتية لديها فرصة المناورة ومفاجئة هذه الدول التي يقع معظمها في شمال أوروبا، وذلك بشن هجوم واسع عليها من وسط أوروبا عبر ألمانيا التي لم تنضم إلى الاتفاقية، لذلك أصبحت دول اتفاقية بروكسل مقتنعة بأن مواجهة القوة السوفيتية تتطلب قوات حليفة كبيرة وذات عقيدة قتال موحدة (هالبرين، 1987 : 141) .

وهنا اتجهت أنظار دول اتفاقية بروكسل إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت هي الأخرى تسعى لتثبيت نفوذها السياسي والاقتصادي في أوروبا، بما يضمن مصالحها ويسد الفراغ الأمني الناجم عن انكشاف دول غرب أوروبا الغربية أمام القوة السوفيتية، وهذا ما

شجع دول اتفاقية بروكسل لتحويلها إلى حلف شمال الأطلسي عام (1949) (Gaddis, 1972 : 42).:

لذلك جاء تأسيس حلف شمال الأطلسي (انظر ملحق رقم 1 أسماء الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي وتاريخ انضمامها) في العاصمة البلجيكية بروكسل عام (1949) من قبل (12) دولة، هي : بلجيكا وكندا والدنمارك وفرنسا وآيسلندا وأيطاليا ولوكسمبوغ وهولندا والنرويج والبرتغال والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، بمثابة معاهدة من أجل تحقيق الاهداف الواردة في ميثاق هذا الحلف المكون من (14) مادة، والمتضمن: تعهد الأطراف الموقعة بتسوية النزاعات الدولية التي تكون طرفاً فيها بالوسائل السلمية، والامتناع عن التهديد باستخدام القوة، والتعهد بأن أي هجوم مسلح على أي من أطراف الحلف يُعّد هجوماً عليها جميعا، علاوة على عدم تأثير هذه المعاهدة في حقوق الدول الأعضاء. وواجباتهم في منظمة الأمم المتحدة، بالإضافة إلى إمكانية دعوة الأعضاء أطرافاً أخرى إلى الانضمام إلى المعاهدة، مع إشارة الميثاق (انظرملحق رقم 2 ميثاق حلف شمال الأطلسي ومبادئه وأهدافه) إلى أن مجلس حلف شمال الأطلسي يضم هيئات فرعية كثيرة يناط بها تنفيذ أهداف الحلف .

علاوة على ذلك، فقد ساد الاعتقاد لدى حلف شمال الأطلسي أن احتمالات العدوان السوفيتي قد لا تأتي من وسط أوروبا عبر ألمانيا الغربية، أو من الشمال عبر هولندا ولوكسمبورغ فقط، وإنما قد تكون أيضاً من الجنوب عبر تركيا واليونان، خاصة أن الأحداث التي شهدتها العاصمة اليونانية أثينا عام (1947) كان للسوفييت يدٌ فيها. لذلك تم عام (1952) ضم تركيا واليونان إلى الحلف، لأنهما دولتان محاذيتان لدول شيوعية مثل بلغاريا، مما يجعلهما فريسة سهلة للدعاية الشيوعية، كما أن لتركيا قيمة استراتيجية مهمة للحلف لامتلاكها حدوداً طويلة مع الاتحاد

السوفيتي، ولها موقع حيوي مهيمن على البحر المتوسط، وتصلح أن تكون قاعدة جوية لاستقبال طائرات الحلف القادمة من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية عند حصول أي اعتداء محتمل عن طريق الجنوب (التقرير الاستراتيجي العربي، 1991 ، 111).

كذلك أدرك الغرب أن أي صيغة دفاعية أطلسية أوروبية من دون ألمانيا إنما تمثل وهناً استراتيجياً في وسط أوروبا، لذلك تم ضم ألمانيا الغربية إلى حلف شكال الأطلسي في عام (1955) كي تكون ألمانيا إلى جانب فرنسا محوراً للقوة التقليدية الأوروبية التي يستخدمها الحلف في صد أي هجوم سوفيتي قادم من وسط أوروبا (Brzezinski, 1995: 355) .

وتأسيساً على ما سبق فإنه يمكن القول بأن هيكلية بناء النظام العالمي طوال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية (1945) ولغاية انتهاء الحرب الباردة (1991) اتسمت بالقطبية الثنائية، فقد رسخت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي نفسيهما باعتبارهما أكبر دولتين لهما من القوة والنفوذ ما ليس لغيرهما، ويرتبط بكل منهما مجموعة من الدول في إطار نظام للأحلاف الدولية بحيث نشأت كتلتان عالميتان الأولى هي الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، وتنتظم في إطار حلف شمال الأطلسي، والثانية هي الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفيتي وتنتظم في إطار حلف وارسو (سليم، 2004 : 566).

ترى الباحثة إن تكوين الكتلة الغربية خلال الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية مر عبر سلسلة من المشروعات والاتفاقات التي سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بقيادة التحالف الغربي في أعقاب تلك الحرب، وخاصة بعد إعلان مبدأ ترومان في عام (1947) الذي أكد التزام الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة الشعوب الحرة ضد الحركات العدوانية، أعقبه صدور مشروع مارشال بذات العام والذي قضى بمساعدة أوروبا اقتصادياً، بيد أن الخطوة الحاسمة لتكوين الكتلة

الغربية جاءت مع إنشاء حلف شمال الأطلسي، رغم أن المؤسسة العسكرية والرأي العام الأمريكي لم يكونا على استعداد لتقبل فكرة الانضمام إلى أحلاف خارجية قد تكون مكلفة اقتصادياً وغير معروفة النتائج. لكن الحصار السوفيتي لمدينة برلين والتهديد السوفيتي لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية دفع سريعاً لتقبل فكرة الحلف، هذا الحلف الذي كانت له أهداف محددة ووظيفة تناولها ميثاق الحلف، وشهدت تطوراً ملحوظاً في أعقاب انتهاء الحرب الباردة.

المبحث الثاني

الوضع القانوني لحلف شمال الأطلسي

أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية الحرب العالمية الثانية القوة الرأسمالية الأولى، فهي تمتلك ثلاثة أرباع الرأسمال المستثمر دولياً، وهي مركز ثلثا القدرة الصناعية العاملة في العالم، وتجوب جيوشها وأساطيلها الحربية في كل قارات العالم ومحيطاته، وكانت حتى عام (1949) تنفرد بامتلاك السلاح النووي الذي لم يكن استعماله في هيروشيما وناكازاكي يهدف إلى تسريع هزيمة اليابان فحسب، بل كان بقصد أيضاً إرسال إشارة تهديد إلى الاتحاد السوفيتي عن حجم القدرات العسكرية الأمريكية ونوعها.

وكان على الولايات المتحدة الأمريكية تعزيز تلك السيطرة التي حصلت عليها حديثاً، وذلك من خلال السعي الحثيث نحو تدمير الاتحاد السوفيتي العدو الوحيد المحتمل، أو على الأقل إضعافه على نحو دائم، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتبني إرادة البرجوازيات الغربية في إستعادة الأراضي الروسية الغنية التي سبق أن انتزعتها ثورة أكتوبر من السوق الرأسمالية، وعلى هذا النحو نجحت الجهود الأمريكية في إنشاء حلف شمال الأطلسي الذي تم استخدامه كأحد أهم الوسائل الكفيلة بتحقيق أهدافها في احتواء الاتحاد السوفيتي وتطويقه، معيدة بذلك مواقفها التقليدية قبل الحرب العالمية الأولى.

يتناول المبحث الثاني الوضع القانوني لحلف شمال الأطلسي من خلال المطلبين الآتيين:

المطلب الأول : اتفاقية حلف شمال الأطلسي.

المطلب الثاني :وظائف حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة.

المطلب الأول

اتفاقية حلف شمال الأطلسي

تميز النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية باتساع العلاقات الدولية وتطورها بعد أن تداخلت المصالح المشتركة بين الدول بشكل متزايد، يدلل على ذلك تلك المميزات التطور الذي شهدته مختلف العلوم وخاصة في مجال المواصلات والاتصالات الدولية. وقد أوجب هذا التطور على المجتمع الدولي التحرك الجاد من أجل إيجاد تنظيم للعلاقات بين الدول وتسوية المنازعات لمنع تكرار تجربتي الحربين العالميتين الأولى والثانية.

كذلك فقد فرض هذا التطور على المجتمع الدولي إلتزامات جديدة تتعلق بضرورة البحث عن وسائل يمكن بواسطتها اجراء هذا التنظيم للعلاقات وتنسيق مصالح الدول، ولم يكن أمام المجتمع الدولي إلا طريق إنشاء مؤسسات دولية تتولى تنظيم المصالح بشكل يحقق المنافع المتبادلة لجميع الدول، حيث توصل المجتمع الدولي إلى إنشاء الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وذلك من أجل تحقيق السلم والأمن الدوليين. وقد تطلب هذا من الأمم المتحدة الاعتماد على عدد من الآليات الكفيلة بتحقيق أهدافها التي ارتبطت بها مهمة تسوية المنازعات بالطرق السلمية، فكانت محكمة العدل الدولية هي أحد تلك الأدوات، الأمر الذي دفع هذه المحكمة القيام بتحديد المصادر التي تعتمدها عند النظر في المنازعات التي تعرض عليها، واشتملت هذه المصادر على المعاهدات والعرف ومبادىء القانون العامة والفقه والقضاء ومبادىء العدل والإنصاف (الفتلاوي، 2011 : 51).

وعليه، فقد أصبحت المعاهدات الدولية فرع من فروع المصادر الأصلية من مصادر القانون الدولي، فهي تعني : " كل اتفاق مكتوب يعقد بين دولتين أو أكثر ويخضع للقانون الدولي، سواء تم في وثيقة واحدة أو أكثر وأياً كانت التسمية التي تطلق عليها " (المادة 2 ، اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969) (ملحق رقم 4).

ويلاحظ أن اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات قد قامت بالآتي:

1. قصرت تعريف المعاهدة على الاتفاق الذي يعقد بين الدول دون غيرها من أشخاص القانون الدولي كالمنظمات مثلاً .
2. قصرت التعريف على الاتفاقات المكتوبة، أما الشفوية منها فلا تعدها من المعاهدات.
3. ميزت بين التسميات التي تطلقها الدول على الاتفاقات التي تبرمها، بينما كان الفقه الدولي يحاول التمييز بين مسميات (المعاهدة، الاتفاقية، الدستور، الميثاق، الاتفاق) (سرحان، 1975 : 141).

لذا فإن اتفاقية واشنطن الموقعة في (4 نيسان 1949)، والتي بموجبها تم إنشاء حلف شمال الأطلسي تعد من المعاهدات الدولية، إذ نصت ديباجة هذه الاتفاقية على : " يؤكد أطراف هذه الاتفاقية، من جديد، إيمانهم بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ورغبتهم في العيش مع كل الشعوب والحكومات في سلام. وتؤكد الأطراف إصرارها على حماية الحرية، والتراث المشترك، وحضارة شعوبها، التي تقوم على أسس ومبادئ الديموقراطية، والحرية، الفردية، والنظام والقانون. وهي تسعى لترسيخ الاستقرار والرخاء، في منطقة شمال الأطلسي، مصممة على توحيد الجهود، من أجل الدفاع الجماعي، وحماية وصيانة السلام والأمن، وبناء عليه، فقد اتفقت على هذه الاتفاقية " (وثيقة ديباجة اتفاقية حلف شمال الأطلسي لعام 1949).

ومن هذه الديباجة يتضح أن لهذه الإتفاقية عدد من العناصر التي تتطابق من خلالها مع أي معاهدة دولية، وهذه العناصر هي :

أ. إلتقاء إرادات دولتين أو أكثر

يمثل مبدأ إلتقاء الإرادات أحد عنصر أي معاهدة، لذا فإن إرادات دول اتفاقية بروكسل إلتقت مع الإرادة الأمريكية من أجل مواجهة القوة السوفيتية بعد أن اقتنعت بأن اتفاقيتها الموقعة عام (1948) ولدت ميتة، ليس بسبب ضعف قدراتها العسكرية إزاء القوة العسكرية السوفيتية فحسب، بل لأنها أيضاً ضمت دولاً في شمال أوروبا مما يعطي السوفييت فرصة المناورة ومفاجئة هذه الدول بشن هجوم واسع عليها من وسط أوروبا عبر ألمانيا التي لم تنضم إلى الاتفاقية، والوصول إلى القنال البريطاني. لذلك إلتقت إرادة هذه الدول جميعاً من أجل عقد اتفاقية واشنطن في عام (1949) المنشئة لحلف شمال الأطلسي (هالبرين، 1987 : 141).

وقد تضمن نص الاتفاقية ما يشير إلى أن إرادة أعضاء الحلف اتفقت على أنه : "سوف تساهم الأطراف، في استمرار تطور علاقات السلم، والصداقة، الدولية في الوقت الذي تدعم فيه مؤسساتها الحرة، وتحقيق فهم أفضل للمبادئ والأسس التي تقوم عليها هذه المؤسسات، كما تنشد وتشجع عوامل التضامن والرخاء، وهي تسعى في سياستها الاقتصادية الدولية إلى تجنب الخلافات والمتناقضات، وتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي بين كل الأطراف فردية أو جماعية " (المادة 2، اتفاقية واشنطن لعام 1949) .

ب. الاتفاق بين أشخاص القانون الدولي

لكي يأخذ أي اتفاق وصف المعاهدة لا بد أن يكون أطراف هذا الاتفاق من أشخاص القانون الدولي الذي حددتهم اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام (1969) بالدول فقط دون بقية

أشخاص القانون الدولي، وإن كانت اتفاقية فيينا لا تنكر على الاتفاقات الأخرى قوتها الملزمة (المادة 3 ، اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969). ولا يعد من قبيل المعاهدة أي اتفاق بين طرفين كلاهما أو أحدهما ليس من أشخاص القانون الدولي (الطائي، 2010 : 120).

لذا فإن اتفاق دول حلف شمال الأطلسي يمثل أحد عناصر معاهدة واشنطن لعام (1949). فقد اتفقت دول أوروبا الغربية مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد إلتقاء تفكيرها وإداركها العالي لمظاهر الخطر الأمني السوفيتي الذي كان يستهدف الأوربيين سياسياً وعسكرياً، من خلال السعي لبسط الهيمنة السوفيتية المطلقة على وسط وشرق أوروبا وعزلها عن الغرب حتى وإن تطلب ذلك استخدام القوة (الصمد، 1983 : 144).

ج. إحداث آثار قانونية

لا يعد الاتفاق وإن كان بين الدول من قبيل المعاهدة إن لم يكن يهدف إلى ترتيب حقوق والتزامات متبادلة بين أطرافه، وذلك هو ما يميز المعاهدة الدولية عن البيانات الصحفية المشتركة لرؤساء الدول أو الحكومات أو غيرهم، التي يتم الإدلاء بها بعد المؤتمرات الدولية، أو البيانات المشتركة التي يعلن عنها بعد اللقاءات المشتركة بين ممثلي الدول، إذ تخلو مثل هذه البيانات من أية تعهدات أو التزامات واضحة (الطائي، 2010 : 120).

وفي هذا الصدد نصت الاتفاقية على : " يتفق الأطراف، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح، ضد طرف منهم، أو عدة أطراف، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدوانا عليهم جميعا، وبناء عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذاً لما جاء في المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة (ملحق رقم 5) عن حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم، بشكل فردي أو جماعي، تقديم المساندة والعون للطرف، أو الأطراف، التي تتعرض

للهجوم، باتخاذ الإجراءات الذاتية بالتعاون مع الأطراف الأخرى دون تأخير، بما في ذلك استخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن إلى منطقة شمال الأطلسي، وتأكيده. وكذلك يتم إبلاغ مجلس الأمن دون تأخير، بكل هجوم وعدوان مسلح، وكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه. ويتم وقف الإجراءات، بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية، لإعادة، واستقرار السلام والأمن الدوليين " (المادة 5 ، اتفاقية واشنطن لعام 1949).

د. الخضوع للقانون الدولي

يشترط في المعاهدات الدولية أن تكون خاضعة في إجراءات إبرامها أو في تنفيذها وإنهاء ما ينشأ من منازعات بصددها إلى القانون الدولي، فيما يكون من حق أي دولة اتباع قانونها الداخلي، ولها أن تتعاقد بموجبه مع الدول الأخرى ، بل ولها أن تتعاقد بموجب قانون غيرها من الدول. فشراء العقارات أو استئجارها لعقار في دولة أخرى بغية استعماله مقراً لبعثتها الدبلوماسية، إنما يخضع لقانون دولة المقر، وهكذا الأمر بالنسبة لعقود توريد النفط التي هي عقود بين الدول إلا أنها تخضع من حيث الاختصاص القضائي للقانون الداخلي لأحدى الدولتين المتعاقدتين (الطائي، 2010 : 121).

ووضعت اتفاقية واشنطن شرطاً يتعلق بذلك من خلال ما نصت عليه المادة الأولى التي أشارت إلى: " يلتزم الأطراف بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، بتسوية كل حالة نزاع دولي، يكونون طرفاً فيها، بالطرق السلمية، وبالتالي لا يتعرض السلام والأمن الدوليين، والعدالة للخطر. كما يلتزم الأطراف أيضاً، بالتخلي عن أي تهديد بالقوة، أو استخدامها، في علاقاتهم الدولية، بشكل يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة " (المادة 1، اتفاقية واشنطن لعام 1949).

وتأسيساً على ما سبق، فقد جرى العمل على إطلاق مصطلح المعاهدة على القضايا المهمة، مثل: معاهدات الحدود، والأحلاف العسكرية، والاتفاقية على القضايا المتعلقة بالعلاقات السياسية والتجارية والثقافية، والميثاق والعهد على الاتفاقات الخاصة بحقوق الإنسان، والبروتوكول على الاتفاقيات الدولية الملحقة وغيرها (الفتلاوي، 2011 : 53).

ترى الباحثة، إن اتفاقية حلف شمال الأطلسي من الناحية القانونية تعد معاهدة دولية استناداً إلى تعبير المعاهدات الدولية الوارد في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ، رغم أن الفقه الدولي قد اختلف بشأن تصنيف المعاهدات، وذلك بحسب عدد أطرافها أو موضوعها أو إجراءات عقدها .

المطلب الثاني

وظائف حلف شمال الأطلسي أثناء الحرب الباردة

لم يبتعد الدور الوظيفي لحلف شمال الأطلسي عن المعاني الواردة في تعريف مفهوم الحلف بشكل عام، حيث يشير إلى أن الحلف هو: " تجمع تخلقه معاهدة بين دولتين أو أكثر، يتضمن التزامات بالمساعدة السياسية والعسكرية عليهم تنفيذها أما بتصرف من قبلهم، أو مشتركاً ، دون ما إنشاء أجهزة عليا لاتخاذ قرار". كما أن الحلف هو " تعبير يستعمل للدلالة على الالتزام التعاقدي السياسي أو العسكري، بين عدد من الدول الموجهة ضد دولة محددة، ولو لم تكن مسماة، ومثل هذه الأحلاف تنشئ منظمات للسهر على تنفيذ أهداف للالتزام بها، تتسم بالطابع الرسمي بتوقيع معاهدة أو اتفاقية " (Edwards, 1964: 206). والحلف هو "معاهدات اتحاد بين دولتين أو أكثر يهدف للدفاع كل منهما عن الأخرى، ضد هجوم في الحرب، أو للاشتراك في مهاجمة دول الغير، أو للغرضين معاً " (Oppenheim ,1967:959).

لذلك فإن إنشاء هذا الحلف قد جاء من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع دول اتفاقية بروكسل، من أجل تحقيق الهدف الأساسي الذي هو هدف أمني يغلب عليه الطابع العسكري ومضمونه ردع الخطر الشيوعي واحتوائه في أوروبا وأمريكا الشمالية والمناطق الواقعة في شمال المحيط الأطلسي إضافة إلى تركيا واليونان (الحيالي، 2003 : 34).

وقد ورد في ميثاق حلف شمال الأطلسي أهداف عسكرية مباشرة تتسق مع المنهجية الأمريكية التوسعية وهي: حماية دول العالم بشكل عام، وحماية الدول الأعضاء فيه بشكل خاص، ويبدو واضحاً من خلال هذين الهدفين بأنها ذات منحى استراتيجي سياسي وعسكري وهي أهداف عامة تتيح حرية الحركة العسكرية، وتسمح للحلف بحشد ونقل القطعات باتجاه أي منطقة يرغب غزوها

أو وضعها ضمن دول الأهداف الاستراتيجية المنتخبة في الاستراتيجية العليا للولايات المتحدة الأمريكية، أو أي من أعضاء الحلف (العزاوي، 2009).

لذلك جاء انشاء حلف شمال الأطلسي عام (1949) بعد أربعة سنوات من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وليشهد العالم حالة من التنافس والصراع الثنائي بين قطبي النظام العالمي الذي ساد طيلة السنوات الممتدة من قيام الحلف ولغاية عام (1991)، حيث عرفت هذه المرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية بمرحلة الحرب الباردة، إذ احتدم الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها من الدول الغربية ذات التوجهات الرأسمالية من جهة، والاتحاد السوفيتي السابق وحلفاؤه في منظومة الدول الشيوعية ذات التوجهات الاشتراكية من جهة أخرى. وكان محور هذا الصراع بين الطرفين يدور حول دول التقاطع الاستراتيجي في أوروبا وآسيا، وبهذا نجحت الولايات المتحدة الأمريكية خلال هذه المرحلة المهمة من تاريخ البشرية من فرض سيطرتها المطلقة على دول أوروبا الغربية سياسياً وعسكرياً، وأطلقت على حلفائها تسمية الأنظمة الديموقراطية، وشكلت حلف شمال الأطلسي كحلف عسكري مضاد للاتحاد السوفيتي السابق . لكن معاهدة واشنطن لعام (1949) والبيانات والتقارير اللاحقة المنشئة لهذا الحلف لم تحدد الجهة التي يمكن أن يأتي منها الخطر سواء من الاتحاد السوفيتي السابق أو حلفائه في وسط وشرق أوروبا، أو من الصين ودول المنظومة الشيوعية الأخرى في العالم (هالبرين، 1987 : 62).

وبالإجمال فقد وضعت معاهدة واشنطن وظائف حلف شمال الأطلسي والتي تتلخص بالآتي :

أولا: الوظيفة الأساسية : تعد الوظيفة العسكرية هي الوظيفة الأساسية التي من أجلها جاء انشاء حلف شمال الأطلسي، إذ أن العلاقات الدولية تتأثر كثيراً بعدد من العوامل التي يأتي العامل العسكري على رأسها، لذلك لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية راضية عن القدرات التي امتلكها الاتحاد السوفيتي السابق في مرحلة الحرب الباردة، وكان الاعتقاد السائد بأن النظام الرأسمالي لا يمكن أن يتعايش مع النظام الاشتراكي، وأن الرأسمالية لا يمكن حصرها داخل القارة الأمريكية فقط جراء ضخامة اقتصادها، وأن انهيارها خارج هذه القارة سيؤدي إلى انهيارها في داخلها وفقاً لنظرية الدومينو. وعليه أصبح من الضروري ليس فقط احتواء الشيوعية فحسب، وإنما تحقيق انحسارها أيضا. علاوة على ذلك، فإن مقتضيات الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية تطلبت زيادة الإنفاق على التسلح لتحقيق التشغيل الكامل أو شبه الكامل لوسائل الإنتاج، إذ أن تجربة الأزمة المالية التي حدثت في ثلاثينيات القرن العشرين ما تزال عالقة في الإذهان، الأمر الذي زاد من اتساع نطاق الحرب الباردة وجعلها تتصف بسباق التسلح للمحافظة على توازن القوى بعد أن إنقسم العالم إلى كتلتين هما الرأسمالية والاشتراكية (الأطرش، 1993 : 43).

وتميزت مرحلة الحرب الباردة بكثرة بناء الأحلاف، والحروب المحلية، وشهدت سباقاً للتسلح التقليدي وغير التقليدي بين القطبين. فركزت الاستراتيجية السوفيتية على مواثيق الدفاع المشترك مع دول أوروبا الشرقية ومن ثم جمع هذه المواثيق في حلف وارسو الذي قام عام (1955) بعد أن جرى إنشاء مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة بين دول الكتلة الاشتراكية في عام (1949)، واتجهت الاستراتجية الأمريكية نحو الطابع النووي الذي كان يعتمد على اتباع استراتيجية الانتقام الشامل* وبناء الأحلاف التي كان من أبرزها حلف شمال الأطلسي (معوض، 1991 : 77).

---

* **استراتيجية الانتقام الشامل : هي نظرية بلورها جون فوستر دلاس ووزير خارجية الولايات المتحدة المريكية في الخمسينات من القرن العشرين والتي اعتقد أنها ستكون بمثابة التصحيح لكل الأخطاء ونقاط الضعف التي أسفر عنها تطبيق سياسة الاحتواء ضد**

ولم تتوانى الولايات المتحدة الأمريكية في تلبية نداء الدول الأوروبية الموقعة على اتفاقية بروكسل لعام (1948)، بعد أن لجأت إليها وذلك بعد تنامي الخطر السوفيتي، فاستجابت الولايات المتحدة الأمريكية لمطالب هذه الدول وجرى عقد معاهدة واشنطن لعام (1949) التي تمخض عنها ميثــاق حلف شمــال الأطلسي، الذي لم يكـن بعيــداً عن الأفكار التي جــاء بها (هانز مورجنثاو)[**] والتي حدد من خلالها مظاهر الصراع على القوة في العلاقات الدولية على نحو يسمح لبعض الدول بالحفاظ على الوضع القائم من خلال احتفاظها بالقوة خلال مرحلة تاريخية معينة، على أن يتم تحويل توزيع القوة إلى معاهدة قانونية بعد الانتهاء من الحرب (مورجنثاو ، 1964 :76).

لذا قامت الاستراتيجية الأطلسية الخاصة بالدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي على تدعيم القوة التقليدية لدول أوروبا الغربية للقوة النووية الأمريكية، أي تقسيم عبء الدفاع العسكري عن كتلة الحلف الأطلسي إلى شقين : المشاركة بالأسلحة التقليدية وتتولاها دول أوروبا الغربية، والمشاركة بالأسلحة النووية وتتولاها أساساً الولايات المتحدة الأمريكية (أبو عامر، 2004 : 198).

وهذه الاستراتيجية الأطلسية حددتها الوظيفة العسكرية التي أشار إليها ميثاق حلف شمال الأطلسي عندما نص على إقرار مبدأ التعاون المتبادل، لتقوية إمكانيات الدول الأعضاء الفردية،

الإتحاد السوفيتي في مرحلة التالية على انتهاء الحرب المباشرة . وتقوم هذه النظرية على أن الطريقة الوحيدة لردع أي معتد هي أن يقنعه مقدما بان أعماله العدوانية ستجلب عليه انتقاما مروعا يجعله يخسر أكثر مما يكسب و من ثمة فان الهدف من تطبيق إستراتيجية الانتقام الشامل لن تقتصر على مجرد محاصرة الكتلة الشيوعية و تطويقها (كما كان الهدف من سياسة الاحتواء) وإنما كان يتجاوز ذلك إلى العمل على تحرير هذه الكتلة و تدميرها، و هدفها هو حمل الخصم على الاستسلام وفرض إرادة النصر عليه (عباس ، 2014).

[**] **هانز يواخيم مورجنثاو (17 من** شباط **1904م – 19 من تموز 1980م) هو أحد رواد القرن العشرين في مجال دراسة السياسة الدولية. كانت له إسهامات بارزة تتعلق بنظرية العلاقات الدولية، فضلاً عن دراسة القانون الدولي، إلى جانب تأليفه كتاب *السياسة بين الأمم (Politics Among Nations).* الصادر عام 1948م، الكثير من المقالات بشأن السياسة الدولية والسياسة الخارجية الأمريكية في مجلات تحظى بانتشار عام مثل: (The New Leader) و (Commentary) و(Worldview) و(The New Republic). وكان على صلة بالكثير من كبار المفكرين والكتاب في عصره، من بينهم راينهولد نيبور وجورج إف. كينان وهانا أرندت (الموسوعة الحرة ،http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8).**

والجماعية، في صد أي اعتداء مسلح، يقع عليها (المادة الثالثة من ميثاق حلف شمال الأطلسي)، كما أقر الميثاق مبدأ الضمان المتبادل، عندما نص على أن أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء، يعتبر اعتداء مسلح على باقي الدول كذلك. ويجب المبادرة بمباشرة حق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي، وفقاً للمادة (51) من ميثاق هيئة الأمم المتحدة (ملحق رقم 5)(المادة الخامسة من ميثاق حلف شمال الأطلسي) .

ثانيا: الوظائف الثانوية

سعى حلف شمال الأطلسي لوضع مجموعة من الوظائف الثانوية (الساندة) من أجل تدعيم الوظيفة الاساسية (الوظيفة العسكرية)، وذلك لأن متانة الدفاع الجماعي لا تعتمد على القدرات العسكرية وما يرتبط بها من عقيدة قتال موحدة، وأنما تحتاج أيضاً إلى تضامن سياسي وتعاون اقتصادي بين أعضاء الحلف. لذلك لم يكن هذا الحلف طوال مسيرته التاريخية منظمة للتعاون الإقليمي أو الدولي فقط، بل إن سياساته كانت مرتبطة بالمفاهيم العسكرية المتداولة في مرحلة الحرب الباردة ؛ كالردع والاحتواء والدفاع والحرب المحدودة والحرب الشاملة (دومينيكو ، 1994 : 62).

ومن أبرز تلك الوظائف الثانوية (الساندة) ما يلي:

1. الوظيفة السياسية

تعد الوظيفة السياسية من الوظائف الرئيسية في حلف شمال الأطلسي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، التي شهدت تنامي حالة العداء والتوتر الشديدين في العلاقات الدولية بين الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية والكتلة الشرقية التي يتزعمها الاتحاد السوفيتي السابق

وتضم دول شرق أوروبا الشيوعية، وذلك نتيجة التناقضات الجذرية في التوجهات الفكرية والمصالح الاقتصادية والتطلعات العسكرية (القطاطشة، 2013 : 25).

لذلك اهتمت معاهدة واشنطن المنشئة لحلف شمال الأطلسي بالمبادىء العامة التي تقوم على العلاقات الدولية، إذ لم يغب عن تفكير القائمين على الحلف بأن هذه العلاقات ليست مستقرة وهادئة على الدوام، بل هي علاقات سلام وحرب، وإن الحكمة تقتضي من رجال السياسة العمل على تسوية النزاعات التي تقوم بين الدول بالطرق السلمية، لذلك تضمن ميثاق حلف شمال الأطلسي المنبثق عن هذه المعاهدة على :

أ. تعهد الدول الأعضاء، بفض المنازعات بالطرق السلمية، وتجنب التهديد بالقوة أو استعمالها، في علاقاتهم الدولية (المادة الأولى من ميثاق حلف شمال الأطلسي). ويتطابق ما جاء في هذه المادة مع ميثاق الأمم المتحدة في مواده المتعلقة بحل النزاعات التي تنشأ بين الدول بصورة سلمية، إذ تعارف المجتمع الدولي حسب نص ميثاق الأمم المتحدة في فصله السادس على مجموعة من التدابير التي تصنف بالطرق السلمية: وهي الطرق التي تشتمل على المحادثات والحوار بين أطراف النزاع، وكذلك المساعي الحميدة والوساطات التي تقوم بها أطراف ثالثة أو مؤسسات دولية لفض النزاع سلمياً برضى جميع الأطراف، والطرق القضائية (وثيقة ميثاق الأمم المتحدة، المواد 33،34،35) (ملحق رقم 6).

ب. راعت معاهدة واشنطن مبدأ التشاور الجماعي بين أعضاء الحلف في حالة حصول نزاعات بين أطرافه، أو بينها وبين الدول الأخرى من خارج الحلف. ويأتي إقرار مبدأ التشاور فيما بين الأطراف الموقعة على الميثاق، في حالة حدوث تهديد لسلامة أراضي إحداها، أو تهديد استقلالها السياسي، أو أمنها. هذا المبدأ التشاوري يتم اللجوء إليه كمحاولة لتلافي استخدام

القوة في فض المنازعات، أو التهديدات التي يتعرض لها الأعضاء، أو في حالات الاستغلال السياسي لأي من هذه الدول (المادة الرابعة من ميثاق حلف شمال الأطلسي).

2. الوظيفة الاقتصادية

شهدت مرحلة الحرب الباردة وضع قواعد النظام الاقتصادي الرأسمالي الجديد الذي يخدم أساساً متطلبات الرأسمالية الأمريكية. فقد جرى وضع مشروع مارشال ليسهم بدرجة كبيرة في إعادة إعمار أوروبا الغربية واليابان، ويكون في خدمة الاقتصاد الأمريكي (القطاطشة، 2013 : 26).

لذا فإن الوظيفة الاقتصادية التي تضمنها ميثاق حلف شمال الأطلسي جاءت لتكمل ما بدأ به مشروع مارشال، في تحسين الأوضاع التي مرت بها القارة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية. فأكد ميثاق الحلف على تعهد الدول الأعضاء، بالعمل على توثيق علاقاتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لدعم التعاون بين الدول لتستطيع التصدي للتيار الشيوعي، إلى جانب تعهد الدول الأعضاء في الحلف بالعمل على استقرار الأحوال الداخلية في دولهم ونشر الرفاهية بها (المادة الثانية من ميثاق حلف شمال الأطلسي) .

وقامت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المرحلة الشديدة التوتر في مسيرة العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، بالمساهمة في انطلاق المؤسسات الاقتصادية العالمية بعد أن تمخض مفهوم جديد في المؤسسية الدولية وهو المؤسسية الاقتصادية العالمية. وقد تمثل ذلك في إنشاء صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. لكن هذه المؤسسية الاقتصادية لم تكن عالمية بالمعنى الحقيقي لهذا المفهوم، وذلك لأن دول الكتلة الشيوعية رفضت الانضمام إلى الصندوق والبنك، وعمدت إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية خاصة بها. فقد رأت تلك الدول الشيوعية

أن الصندوق والبنك الدوليين هما أداتين لتكريس الهيمنة الاقتصادية الرأسمالية (سليم، 2004 : 493).

واتخذت الولايات المتحدة الأمريكية عدد من الاجراءات التي يمكن أن تسهم في خدمة التوجهات التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الوظيفة الاقتصادية لحلف شمال الأطلسي، فكان من أبرز تلك الاجراءات الآتي:

أ. توقيع معاهدة روما عام (1957) الهادفة لإقامة السوق الأوروبية المشتركة، من أجل الإسهام في تقوية دول أوروبا الغربية، وزيادة مناعتها ضد الخطر الشيوعي .

ب. أوجدت نظرية الدومينو التي يقوم منطقها على الزعم بأن سقوط دولة في قبضة الشيوعية سيؤدي بالضرورة إلى تهديد الدول المجاورة لها ومن ثم سقوطها تماما، مثلما يحدث مع مجموعة المكعبات المصفوفة رأسياً حتى إذا ما أُزيح أحدها من مكانه، فيترتب على ذلك تساقط الواحد تلو الآخر إلى أن ينهار البناء برمته في النهاية(القطاطشة،2013 27).

ترى الباحثة بأن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت إلى حدٍ كبير في تثبيت وجودها السياسي والاقتصادي في أوروبا الغربية خلال الفترة القريبة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الثانية، بحيث دفعها هذا النجاح في التفكير الجدي باتخاذ اجراءات عملية على الأرض من أجل المحافظة على مصالحها في القارة الأوروبية التي كانت تعاني من فراغ أمني، جعل من دول القارة تصبح مكشوفة أمام القوة السوفيتية الهائلة التي جرى بناءها خلال سنوات الحرب وما بعدها، الأمر الذي منح الولايات المتحدة الأمريكية المبرر للسعي الحثيث نحو تطويق الاتحاد السوفيتي السابق واحتوائه في شرق أوروبا ومنعه من التوسع نحو أوروبا الغربية أحد معاقل النظام الرأسمالي، خاصة أن منطقة أوروسيا هي الأخرى تشهد اختلالات نتيجة هزيمة المحور

الياباني الألماني، لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإقامة عدد من الأحلاف في أوروبا وأورواسيا، وهي :

- حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي يضم الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية.

- حلف جنوب شرقي آسيا (السياتو) Southeast Asia Treaty Organization الذي جرى تأسيسه في (8 كانون الأول 1954) ويعرف بحلف مانيلا عاصمة الفلبين، ويضم إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا وفرنسا، كل من الفلبين وتايلند وباكستان ونيوزيلندا وبنغلاديش، وكان يهدف إلى حماية مصالح الغربية في المنطقة ومحاصرة المد الشيوعي فيها، جرى حل الحلف في (30 حزيران 1977).
- حلف بغداد (السنتو) Central Treaty Organization الذي تم إنشاؤه عام (1955) للوقوف بوجه المد الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط، وكان يتكون إلى جانب بريطانيا كل من تركيا وإيران وباكستان والعراق الذي انسحب منه بعد قيام النظام الجمهوري في (14 تموز 1958)، ومع اندلاع الثورة في إيران فقد تم حل الحلف عام 1979.

وبهذا فإن حلف شمال الأطلسي قد جاء برغبة أمريكية التقت مع الحاجة الأوروبية إلى القوة التي تراجعت كثيراً في أعقاب الحرب العالمية الثانية، لذا فإن قوة التأثير الأمريكي كانت ظاهرة على الأوروبيين من أجل إنشاء الحلف .

الفصل الخامس

حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

الفصل الخامس

حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

شاع مفهوم صراع الحضارات خلال العقد الأخير من القرن العشرين، ولم يكن يعني حتماً الصراع المسلح الشامل، لكنه لا يستبعده، وهذا المفهوم رغم أنه لم يكن قد جرى تناوله في الطور الأول لنشأة حلف شمال الأطلسي وما بعده، وهو الطور الذي عرف بمرحلة الحرب الباردة، إلا أن الذي حدث أن الحلف عمل بكفاءة كقوة حصار وردع للاتحاد السوفيتي السابق ومنظومة الدول الاشتراكية الحليفة معه، وربما كان ذلك هو أهم مهمات الحلف في طوره الجديد، وهو الطور الذي يعرف بمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أي حصار الحضارات الأخرى وردعها لضمان استمرار الهيمنة الغربية (الأمريكية) على العالم .

وفي هذا السياق برز الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، من خلال استراتيجيته التي أصبح لها أهداف قد يكون بعضها غير معلن تهتم به الاستراتيجية الغربية (الأمريكية)، خاصة في توسيع هذا الحلف بما يقترب من قلب نظرية أو أيديولوجية صراع الحضارات التي بلورها عالم السياسة الأمريكي (صموئيل هنتنتغتون)، وهكذا، فإن الملامح العامة للإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي توضح أن الخطط المعدة إنما هي مدفوعة لتحقيق أهداف محددة لمحاصرة قوى عالمية وإقليمية، في إطار مفهوم صراع الحضارات.

يتناول الفصل الخامس حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : توسيع حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة.

المبحث الثاني : الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة .

المبحث الأول

توسيع حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

لم يتم تحديد أهداف حلف شمال الأطلسي منذ إنشائه بمجرد الدفاع عن الدول الأعضاء ضد التهديدات التي تتعرض هذه الدول، لكنها تشتمل أيضاً على : تنظيم العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية، وتوفير إطار عمل يمكن ألمانيا الغربية من إعادة اتحادها بأمان وإعادة تسليحها دون خوض مخاطرة ازدياد قوتها من جديد .

إلى جانب هذه المهام الرئيسية، ضمت اتفاقية حلف شمال الأطلسي دولاً لها قيم مشتركة وكانت تواجه خطراً مشتركا، وأبقت هذه الاتفاقية المجال مفتوحاً لانضمام الدول الأخرى إليها بموجب آلية تناولتها المادة العاشرة من ميثاق الحلف .

وقد برزت الحاجة لدى الدول الأعضاء بعد انتهاء الحرب الباردة بضرورة تغيير التوجهات الإستراتيجية للحلف، وتأسيس دعائم جديدة تؤمن استمراريته، بل وتؤدي لتوسيعه، وذلك من خلال إجراء تغييرات تتعلق بمهام جغرافية ووظيفية تسمح بتنفيذ بعض المهام سواء المنصوص عليها في مواد الميثاق أو لم ينص عليها وتقع خارج نطاق أراضي الدول الأعضاء في الحلف، رغم ما أثاره ذلك من جدلٍ واسع وتباين في وجهات النظر .

يتناول المبحث الأول توسيع حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : اتجاهات توسيع حلف شمال الأطلسي .

المطلب الثاني : مراحل توسيع حلف شمال الأطلسي .

المطلب الأول

اتجاهات توسيع حلف شمال الأطلسي

تعرض النظام الدولي الذي كان سائداً منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى نهايات عقد الثمانينيات من القرن العشرين، إلى تصدع هائل أدى إلى حدوث انقلاب في العلاقات بين أطرافه المتعددة وخاصة المعسكرين الشرقي والغربي، وانتقلت العلاقات بينهما من مرحلة الحرب الباردة إلى مرحلة التعاون والوفاق، فيما بقيت العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية تراوح مكانها متمسكة بالنمط غير المتكافىء الذي ساد خلال ذات الفترة، مما أوجب البحث في تعديل وتطوير النظام العالمي القائم الذي فرض نفسه على المجتمع الدولي بناًء على نتائج الحرب العالمية الثانية، فلا الدول العظمى باتت قانعة بمواقعها في هذا النظام ولا دول العالم الثالث رأت فيه الكثير من الخير والفائدة والعدالة، وباتت تأمل أن يتحول هذا النظام إلى نظام آخر أكثر أمناً وعدلاً (علي، 2004 : 13).

وبالفعل عصفت رياح التغيير بالمعسكر الشرقي بسقوط جدار برلين في (9 تشرين الثاني 1989)، وتفكك الاتحاد السوفيتي السابق في (16 آب 1991)، وأسدل الستار على حقبة تاريخية كانت الحرب الباردة والقطبية الثنائية من أبرز سماتها. وكان من الطبيعي أن يؤدي الوضع العالمي الجديد ألى حل كل من حلف شمال الأطلسي، وحلف وارسو لانتفاء أسباب الصراع والمواجهة بينهما. وإذا كان حلف وارسو قد خضع لهذه النتيجة المنطقية، وحل نفسه عام (1991) ، فإن حلف شمال الأطلسي ظل قائماً مستمراً على عكس كل التوقعات بل إزداد عدد أعضائه، وتوسعت مساحات نفوذه وسيطرته (العمراوي، 2003 : 8).

وقد وجدت دول شرق ووسط أوروبا نفسها خارج ترتيبات النظام الدولي وتطوراته فهي لم تكن من دول العالم الثالث، ولم تكن من دول العالم الغنية أيضاً. كما وجدت نفسها خارج الاستراتيجية الروسية الجديدة التي خلقتها ظروف النظام الدولي الجديد في مرحلة تاريخية انهت حالة المواجهة وتوازن الرعب التي كانت متبعة في السابق، فما كان عليها إلا التوجه سريعاً نحو امتداداتها الجغرافية في غرب أوروبا متجاهلةً تطورات المرحلة السابقة أبان حقبة الحرب الباردة حيث كانت تابعة للمعسكر الشرقي الذي يقوده الاتحاد السوفيتي السابق حينذاك.

لكن الاستراتيجية التي قام عليها حلف شمال الأطلسي لم تعد بذات الفاعلية بعد انتهاء الحرب الباردة، لأن بوادر الانهيار بدت عليها بانهيار حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفيتي، السابق وكان من المفترض إعلان انتهاء حلف شمال الأطلسي كذلك باختفاء العدو الذي أُنشيء لمواجهته، إلا أن دول الحلف بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية رأت الابقاء على الحلف، وتغيير توجهاته الاستراتيجية، والاستناد إلى أسس جديدة تستوجب استمرار الحلف بل وتوسيعه كذلك، وهنا ثار جدل واسع نحو تلك السياسة، وانقسمت وجهات النظر إلى ثلاث اتجاهات، هي:

1. الاتجاه المؤيد لتوسيع حلف شمال الأطلسي

تبنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا فكرة توسيع حلف شمال الأطلسي، فهي ترى ضرورة الاستجابة لطلبات العضوية التي تقدم بها عدد من دول وسط وشرق أوروبا، لأن ذلك يحقق اتساع المنطقة التي يسيطر عليها الحلف، ويدعم التوسع الأمن والسلم الدوليين، ويقلل من مخاطر نشوب الحرب في أوروبا، ويسهم في تقديم المساعدة لهذه الدول من أجل تحقيق الإصلاحات الداخلية، ويمثل قبول طلبات العضوية الجديدة حرمان روسيا من حلفائها التقليدين وعدم استمرار فرض هيمنتها عليهم (بن عبد العزيز، 2014 : 387).

ولعل هذه الأهداف المعلنة لتوسيع حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، من خلال قبول انضمام دول وسط وشرق أوروبا إليه، لم تكن كافية لتبرير توسع الحلف، إذ أن ما تم الإعلان عنه من هذه الأهداف، يتمثل بدعم عملية التحول الديمقراطي، وحل الصراعات القومية داخل هذه الدول، وفيما بينها دون الانزلاق إلى حروب أهلية، وتحرير التطور السياسي في هذه الدول من الخوف من القوة الروسية. لكن يمكن الاستنتاج أنه لو كانت تلك هي الأهداف فقط لما امتنع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عن التعهد لنظيره الروسي فلاديمير بوتين على هامش مؤتمر الألفية في هلسنكي عام (1997)، بعدم ضم الدول التي كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق إلى حلف شمال الأطلسي، ولو كانت هذه هي الأهداف فقط لكانت تكفي سلسلة من الترتيبات التعاقدية في إطار منظمة الأمن والتعاون الأوروبي التي تنص على عدم الاعتداء، وعلى احترام حقوق الإنسان والالتزام بالانتخابات طريقة لتولي السلطة. لذا أصبح من الواضح أن خطط توسيع الحلف تتضمن أبعاداً أخرى لا تقل أهمية عن الأمن الأوروبي، يأتي في مقدمتها تلك الابعاد المتعلقة بخدمة أهداف الاستراتيجية الغربية والتي هي في الأساس استراتيجية أمريكية، تسعى لمحاصرة أي دور عالمي أو إقليمي مهم لروسيا (معلوم، 1997 : 89).

وتبرز أهمية توسيع حلف شمال الأطلسي لدى الدول المؤيدة من خلال كون هذه العملية تمثل نوعاً من مكاسب النصر وتسهم في تفعيل الحلف الذي كسب الحرب الباردة. وكان من أبرز الساسة الذين كتبوا آراءاً تؤيد قضية التوسيع، هم كل من السيناتور الأمريكي السابق لوجاز ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر ومستشار الأمن القومي زبجينو بريجنسكي، إذ ساقوا في كتاباتهم المبررات الآتية:

أ. إن قضية توسيع الحلف قضية محورية لأنها تأتي بطلب من دول شرق ووسط أوروبا، وليس من جانب الحلف الذي كان عليه أن يتجاوب مع هذه الطلبات التي تلح عليها دول عانت من الهيمنة السوفيتية وتخشى المستقبل.

ب. إن ضم دول شرق ووسط أوروبا سوف يسد ما ترتب على تفكك حلف وارسو من فراغ أمني يمكن أن يفجر المنطقة، وبالتالي فالضم يأتي لخدمة استقرار غرب أوروبا عبر ترتيب الأوضاع الأمنية لدول شرق ووسط أوروبا.

ج. إن ضم دول شرق ووسط أوروبا يحول دون عودة روسيا لممارسة سياسة جديدة تخل بالتوازن والاستقرار في المنطقة.

د. إن ضم دول شرق ووسط أوروبا يساعد في عمليات التحول السياسي والاقتصادي في هذه الدول على نحو يجعلها تتجاوز مرحلة التحول بكل صعوباتها، ويساعد على تكريس قيم الديمقراطية واقتصاد السوق، وهي مصلحة حيوية للعالم الغربي(جاد،1997 : 76).

2. الاتجاه المعارض لتوسيع حلف شمال الأطلسي

يتزعم هذا الاتجاه كل من فرنسا وأسبانيا من دول حلف شمال الأطلسي، إذ كانا يعارضان فكرة توسيع الحلف خلال الفترة التي تقدمت بها دول شرق ووسط أوروبا لطلبات الانضمام، وذلك للأسباب الآتية:

أ. عدم وجود تهديد حقيقي من دول وسط وشرق أوروبا يستوجب توسيع الحلف، بقدر ما سيزيد قبولهم في الحلف من الأعباء الأمنية والدفاعية نتيجة هذا التوسع.

ب. قبول بعض الدول دون البعض الآخر في عضوية الحلف، سيضعف التيارات الإصلاحية في هذه الدول، ويزيد من حدة التوتر في القارة الأوروبية، بما يؤدي إلى ظهور تكتلات أخرى ضد الحلف والمصالح الغربية .

ج. إن توجهات الحلف خلال فترة تقديم دول وسط وشرق أوروبا طلبات الانضمام إلى الحلف كانت تتطلب تخفيض ميزانية الحلف الدفاعية، وهذا يفرض عدم التوسع في الالتزامات الأمنية، بل يلزم خفض هذه الالتزامات.

د. قد يؤدي التوسع إلى عدم التجانس والتماسك بين الأعضاء، وعدم القدرة على تحقيق الإجماع المطلوب داخل الحلف.

هـ. تشير معطيات الواقع حينذاك إلى تردي الوضع الاقتصادي لدول أوروبا الشرقية، بما لا يسمح لها بمزيد من الأعباء. حيث لم يكن من المتوقع عدم وفائها بالالتزامات التي يحددها الحلف، مما يزيد من العبء على دول غرب أوروبا غير المستعدة لتتحمل مثل هذا العبء.

و. إن استيعاب عدد كبير من الأعضاء الجدد يؤدي حتماً إلى فقدان الحلف لشخصيته المميزة.

ز. رفض روسيا الاتحادية ومعارضتها لضم حلفائها السابقين إلى حلف شمال الأطلسي، يفرض على الحلف وضع هذا الرفض في الاعتبار، كونه سيؤثر على تماسك الحلف ومصداقيته، إذ أن تنامي الحلف بصورة أكبر وأقوى ، ربما يزيد في عزلة روسيا دولياً وهذا ما لا يقبله عدد من دول الحلف (بن عبد العزيز، 2014 : 392).

وبهذا حصل الخلاف بصفة عامة بين الاتجاه الذي يؤيد توسيع حلف شمال الأطلسي والذي تتزعمه الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا من جهة، والاتجاه الذي تقوده فرنسا وأسبانيا الرافضتين لفكرة التوسيع، الأمر الذي أحدث خلافاً في الرؤية ليس بين هذين الاتجاهين فحسب، بل برزت خلافات شديدة حتى داخل أعضاء الحكومات في بعض الدول من أعضاء الحلف، إذ شهدت بريطانيا جدلاً حول مبدأ التوسيع يتعلق بضرورة التعامل بحذر ووضع المعايير الواضحة وفي نطاق الحدود، فيما وقعت ألمانيا أسيرة الخلافات الحادة في وجهات النظر ما بين المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية، حيث أيدت المؤسسة العسكرية الألمانية توسيع الحلف بدون حدود، فيما رأت وزارة الخارجية أن عملية التوسيع لا يجب أن تجري بمعايير عسكرية فقط، بل لا بد من أن تكون جزءاً من حركة أوسع وأشمل تجاه القارة الأوروبية ككل (جاد، 1997 : 76).

3. الاتجاه الذي يدعو إلى تأجيل التوسيع في عضوية حلف شمال الأطلسي

تبنت كل من أيطاليا وتركيا الفكرة الداعية إلى تأجيل التوسيع في قبول طلبات الانضمام التي تقدمت بها دول شرق ووسط أوروبا، وقد قامت هذه الفكرة على المبررات الآتية:

أ. إن حلف شمال الأطلسي يحتاج لوقت أكبر لحل أزمة يوغسلافيا، وضمان الاستقرار في وسط أوروبا قبل أن يوسع من عضويته، ويمكن خلال هذه الفترة أن يتم التأكد من صدق نوايا الدول الراغبة في الانضمام إلى الحلف .

ب. إن سياسة التقارب والصداقة مع روسيا الاتحادية تحتاج إلى وقت أطول لاختبار نواياها والتأكد منها، والوقوف على توجهاتها المستقبلية .

ج. يحتاج حلف شمال الأطلسي لمزيد من الدراسات والمناقشات التي تتطلب مزيداً من الوقت لاختيار وانتقاء الدول المرشحة للاشتراك في عضوية الحلف، وتحديد كيفية إجراء التوسيع.

د. تحتاج دول شرق ووسط أوروبا إلى فترة زمنية أكبر لتحقيق الاستقرار، وإعادة بناء هياكلها السياسية على أسس ديمقراطية، تتماشى مع الأسس الديمقراطية الغربية(بن عبد العزيز، 2014 : 306).

ويعد مبدأ الاستقرار في القارة الأوروبية أحد النتائج التي يرجى تحقيقها من خلال عملية التوسع التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي عبر عدة طرق من أبرزها:

(1) المعايير السياسية والعسكرية التي يجب على الدول المرشحة استيفائها قبل الانضمام إلى الحلف والتي تم إدراجها في خطة العمل الخاصة بالحصول على العضوية الواردة في ميثاق الحلف (ملحق رقم 2).

(2) تحقيق الفائدة للأعضاء الحاليين والمرتقبين على حد سواء، من المكاسب السياسية والاقتصادية والعسكرية التي تتمخض من عملية التوسع في جوانب مهمة، مثل حقوق الإنسان والتخطيط الدفاعي والنزاعات الحدودية .

(3) تقوية العلاقات بين الدول المرشحة والأعضاء الحاليين في الحلف .

(4) جعل حكومات وشعوب الدول المرشحة تحت رقابة سياسية وعسكرية واقتصادية مباشرة.

(5) تعزيز مبادىء الديمقراطية التي بدأت تسود الدول الراغبة لنيل العضوية (ميدكالف، 2009 : 226).

وقد قدمت مؤسسة راند الأمريكية دراسة تتضمن عدد من الخيارات المطروحة أمام الدول الراغبة بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي، وقامت مجلة الايكونومست البريطانية بنشر تعليقاً بعددها الصادر في (3 آب 1996) بعنوان : توسيع حلف شمال الأطلسي يمكن تحمله، شملت هذه الخيارات التي تتلخص بالآتي:

أولا: **خيار الدفاع الذاتي المدعوم** : يتناقض هذا الخيار مع المادة (5) من اتفاقية حلف شمال الأطلسي التي تنص على : " يتفق الأطراف، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح، ضد طرف أو عدة أطراف منهم، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدواناً عليهم جميعاً " ، إذ يقوم حلف شمال الأطلسي بتوفير القيادة والسيطرة والاتصالات والمعلومات والدعم اللوجستي، وعلى الأعضاء الجدد تحديث أسلحة جيوشهم لتتلاءم مع أسلحة الحلف. وتبلغ كلفة هذا الخيار حوالي (17) مليار دولار تدفع خلال (10 – 15) عاما، ويمكن لهذه الكلفة أن تتضاعف إذا اعتمدت هذه الدول الطائرات الحربية الأكثر تطوراً .

ثانيا: **خيار نشر القوات** : يتعهد بموجب هذا الخيار أعضاء حلف شمال الأطلسي بنشر قواتهم بسرعة في شرق أوروبا، ويتم استخدام مجموعتين من المقاتلات الحربية يقدر عددها حوالي (300) طائرة، وتبلغ كلفة هذا الخيار على الأعضاء الجدد ما يزيد على (8) مليار دولار .

ثالثا: **خيار الحماية المشتركة** : يخصص بالاضافة لخيار نشر القوات، خمسة فرق عسكرية لحماية الأعضاء الجدد في حلف شمال الأطلسي، وكلفة هذا الخيار تصل إلى (43) مليار دولار تسدد خلال (10 – 19) عاماً .

رابعا: **خيار المقرات الثابتة** : ويعني تأسيس مقرات لحلف شمال الأطلسي وقواعد عسكرية في دول أوروبا الشرقية، ويرفع هذا الخيار التكلفة إلى (82) مليار دولار(صحيفة الإيكونومست في 3 آب 1996).

وجاء توقيع اتفاق باريس في (27 آيار 1997) بين الرئيسين الأمريكي بيل كلينتون والروسي فلاديمير بوتين، ليمنح حلف شمال الأطلسي الحق في التوسع شرقا، بعد أن وافق الجانب الروسي على ذلك، مع الإعلان عن إزالة الصواريخ النووية الموجهة لدول الحلف. وبذلك طويت آخر صفحة من صفحات الحرب الباردة، وانتهى النظام الدولي القائم على معاهدات يالطا وبوتسدام، حيث التزمت روسيا وحلف شمال الأطلسي بإقامة إطار جديد من العلاقات القائمة على الشراكة واحترام سيادة واستقلال وسلامة أراضي جميع الدول وحقها في اختيار سبل الحفاظ على أمنها والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها فيما بينها. وبهذا دخل حلف شمال الأطلسي في المرحلة الجديدة من استراتيجيته التي وضعها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة (صالح، 1997 : 83).

لقد أصبح لزاماً على حلف شمال الأطلسي الاستجابة للمتغيرات التي حدثت بعد انتهاء الحرب الباردة على نحو مغاير لما كان متوقع. فقد بقي الحلف كمنظمة حيوية ولم يتقلص أو ينكمش، بل عمد إلى توسيع أهدافه واستراتيجيته وعضويته أيضاً، وأصبح إزاء مرحلة جديدة تختلف كثيراً عن مرحلة الحرب الباردة (زرنوقة، 1997 : 68).

ترى الباحثة إن الرغبة الأمريكية في ربط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي أدت إلى تقرير إبقاء حلف شمال الأطلسي وإعادة رسم دور جديد له في النظام الدولي الجديد، فقد دافعت الولايات المتحدة الأمريكية بكل ما لديها من قوة من أجل استمرار ارتباطها مع أوروبا، من خلال الحلف

بالرغم من التكلفة المترتبة على دورها القيادي للحلف، فهي تضع في اعتباراتها ما تحققه من فوائد اقتصادية من مبيعات الأسلحة لدول الحلف، بالاضافة إلى زيادة فرص استثماراتها داخل القارة الأوروبية، فضلاً عن كون الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن لتترك الأوضاع في أوروبا بعد خروج دول أوروبا الشرقية من دائرة النفوذ السوفيتي لأية احتمالات غير منظورة، خصوصاً بعد اتفاقيات الحد من التسلح الموقعة بينها وبين روسيا .

المطلب الثاني

مراحل توسيع حلف شمال الأطلسي

شهد العالم تغيرات جوهرية في طبيعة النظام الدولي وشكله، أسهمت بتحرر دول أوروبا الشرقية من أنظمتها الشيوعية وتحولها إلى نظم ديمقراطية. وقد سمحت هذه الأحداث بانفتاح أسواق هذه المنطقة أمام استثمارات دول أوروبا الغربية وشكلت خطوة متقدمة لتحقيق الوحدة السياسية للقارة الأوروبية. وفي هذه الاثناء أظهرت علاقة حلف شمال الأطلسي بالبيئة الأوروبية الجديدة حقائق رئيسية تتعلق بأهمية دور الحلف في البناء الأمني الأوروبي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وهذا الدور الذي فرض ضرورة القيام بالتوسع نحو وسط وشرق أوروبا كخطوة مهمة جداً لإنجاز عملية ذلك البناء الأمني، ليس لأن الأمن الأوروبي يشكل وحدة متكاملة بين الشرق والغرب فحسب، بل لأن مهمة الحلف قد تنتهي مع تحقيقه للبناء الأمني الرصين في القارة، وهذا يفرض عليه ترك الساحة للأوروبيين أنفسهم بشكل مستقل عنه وعن الإرادة الأمريكية. لكن ذلك لم يكن بالإمكان تحقيقه لأن الأوروبيين ليسوا جاهزين بعد للتكامل الأمنــي (حامد، 1995 : 60).

وما أن واجه حلف شمال الأطلسي مشكلة تحديد طبيعة استراتيجيته بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، حتى عمد إلى التركيز على قضايا البنية الأمنية والدفاعية الشاملة لأوروبا وأمريكا الشمالية، إذ شرع الاستراتيجيون في عواصم دول الحلف الأوروبية التي لم يكن عددها سوى ستة عشر، في تدارس الأفكار المتعلقة بوضع احتمالات قوية ومتزايدة عن تخفيض ميزانيات الدفاع، وذلك من أجل التعامل مع التحديات الاستراتيجية الجديدة التي تواجه الغرب، ومن أجل صياغة ردود الأفعال المقترحة والمناسبة تجاه ما جرى تداوله من فكرة حل الحلف، وبالرغم من كل

المتغيرات والأفكار الجديدة فإن هناك قناعات قوية لدى الأوروبيين بأن حلف شمال الأطلسي هو افضل أداة تواصل بينهم وبين والولايات المتحدة الأمريكية، وبأن قوة الحلف الحقيقية تكمن في قدرته على التحرك بإيجابية من خلال استخدام الخطاب الإستراتيجي والعمل الدبلوماسي أو العمل العسكري (GLASER,1993:53).

لذلك كانت الولايات المتحدة الأمركية أكثر أعضاء حلف شمال الأطلسي تحمساً لتوسيع الحلف نحو الشرق، فهي التي طرحت مشروع الشراكة من أجل السلام مع دول وسط وشرق أوروبا كخطوة أولية نحو إعدادها وتأهيلها للانضمام إلى الحلف. ففي قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في (كانون الثاني 1994) تم الإعلان عن مشروع الشراكة من أجل السلام، الذي فتح أبواب الحلف أمام عضوية دول معينة من شرق ووسط أوروبا، مما أدى إلى حدوث ردود فعل متباينة. فمن ناحية أعلنت روسيا على لسان رئيس جهاز الاستخبارات الخارجية الروسي حينذاك (يفجيني بريماكوف) الذي تولى ذلك المنصب خلال الفترة (1991–1996)، أن معاهدات الحد من التسلح مع الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصبح مصدر خطر داهم على روسيا إذا سمح حلف شمال الأطلسي بانضمام دول من أوروبا الشرقية إليه، ومن ناحية أخرى أعرب خبراء أوروبيون عن اعتقادهم بأن مثل هذه الخطوة من قبل حلف شمال الأطلسي سوف تدفع موسكو لمراجعة سياساتها تجاه أوروبا وتجاه الحلف، كما أن ذلك يحتمل أن يدفع فى اتجاه زيادة الجهود السياسية فى روسيا للقضاء على أى شكل من أشكال الاختلاف الداخلى بين الجمهوريات (الدسوقي، 1994 : 69).

وتشير معطيات الواقــع التي دفعت عملية التوسع التي قام بها حلف شمال الأطلسي في عام (1999) إلى أن استراتيجية الحلف الجديدة تتطلب مثل هذا التوسع وذلك نتيجة أسباب عديدة من أبرزها:

1. الدور المهم الذي قامت به الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بدعم عملية التوسع، وذلك نظراً لدورها القيادي داخل الحلف.
2. إن قضية التوسع وقبول عدد من دول شرق ووسط أوروبا لعضوية الحلف، فرضت نفسها على جدول أعمال حلف شمال الأطلسي بسبب الضغوط الناتجة عن تأجيل منح عضوية الاتحاد الأوروبي لهذه الدول .
3. إن الحافز الرئيسي وراء عملية التوسع التي قام بها الحلف يكمن في المكاسب الكثيرة التي تعود على الأمن الأوروبي .
4. الحاجة إلى ضرورة وضع الهياكل التنظيمية التي تعزز من مبادىء الديمقراطية في الدول الأعضاء في حلف وارسو سابقاً
5. التأثير الإيجابي المباشر لعملية التوسع على أمن واستقرار أوروبا .
6. المكاسب التي ستعود على الدول الأعضاء(ميدكالف، 2009 : 225– 226).

وعليه فقد تم طرح فكرة انضمام دول وسط وشرق أوروبا في أعقاب الدعوة الأمريكية للشراكة من أجل السلام، الأمر الذي سمح لدول شرق ووسط أوروبا بتقديم طلبات الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي. وقد مرت عملية تنفيذ توسيع حلف بعدة مراحل، يمكن أيجازها بالآتي :

أ. **إجراء الدراسات اللازمة لتحقيق فكرة توسيع الحلف** : قام حلف شمال الأطلسي بدراسة فكرة التوسيع من خلال سكرتارية الحلف التي وضعت برنامجاً عرض في (منتصف كانون

الثاني 1995) أمام اجتماع وزراء دفاع وخارجية دول الحلف، الذين أصدروا قراراتهم بشأن أهداف وطبيعة المرحلة القادمة لتحقيق فكرة التوسيع، التي تم بموجبها ضم الدول المقدمة لعضوية الحلف قبل حلول (10 كانون الثاني 1999)، إذ تطلب ذلك وضع شروط ومعايير العضوية التي تتلخص بالآتي:

أولا: أن تكون الدولة لها القدرة على تعزيز مبادىء الحلف وتوفير الأمن .

ثانيا: أن تكون الدولة ديمقراطية .

ثالثا: أن تؤيد الدولة قيم ومبادىء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان .

رابعا: أن يكون موقعها الجغرافي في شرق الحلف .

خامسا: أن تكون الدولة على استعداد للمشاركة بفعالية في برنامج الحلف ومؤسساته وآلياته مثل مراكز القيادة ولجان التنسيق والتخطيط الدفاعي المشترك والتدريبات والمناورات مع الحلف .

سادسا: أن تقوم الدولة بتبادل المعلومات الأمنية والدفاعية مع قيادة الحلف (فتحي، 1997 : 79 – 80).

ب. **إعلان بعض الدول رغبتها الانضمام لعضوية الحلف:** أعلنت (12) دولة رغبتها في الانضمام للعضوية الكاملة في الحلف، وقد لاقت طلبات جمهورية التشيك والمجر وبولندا قبولاً من قبل أعضاء الحلف، كونها تمكنت من تحقيق شروط العضوية أكثر من طلبات الدول الأخرى وهي : ألبانيا وبلغاريا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا ومقدونيا ورومانيا وسلوفينيا وسلوفاكيا (نبذة عن حلف شمال الأطلسي، موقع قناة BBC Arabic News الفضائية الإلكتروني).

ج. **حل الخلافات مع روسيا الاتحادية بشأن توسيع الحلف** : وجدت روسيا نفسها مرغمة على منح الجمهوريات السوفيتية السابقة الاستقلال والتخلي عن حلف وارسو بعد انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي شكل ضغطاً مستمراً عليها وعرضها للابتزاز السياسي الذي لا يقف عند حد معين. لذلك كان المطلب الروسي محدداً في أن يبنى مستقبل العلاقات بينها وبين حلف شمال الأطلسي على أساس التعاون، وتجنب المواجهة بأي شكل من الأشكال وذلك لمنع العودة إلى خطوط الفصل بين الدول الأوروبية كما كانت عليه في فترة الحرب الباردة .

وقد توقعت روسيا حدوث تغيير داخلي في حلف شمال الأطلسي لصالحها بعد انتهاء المواجهة والحرب الباردة، وذلك بعد أن أخذت القيادة الروسية تركز على التخلص من بقايا الشيوعية، وادخالها تغييرات جذرية على السياسة الخارجية، إلى جانب انشغالها بتحسين وضعها الاقتصادي من خلال تدفق المساعدات الغربية. لذلك عمدت إلى الانضمام إلى مجلس تعاون شمال الأطلسي واتجهت إلى تطوير ارتباطها بالحلف، ولم تبد في البداية أية معارضة لانضمام بولندا وتشيكيا إلى الحلف، إذ أعلن الرئيس الروسي الأسبق (بوريس يلتسين) عدم معارضته لدخول الدولتين حلف شمال الأطلسي خلال زيارته لهما أواخر عام (1993)، ثم حصل التغير في الموقف الورسي بعد تراجع المساعدات الغربية لها، واستمرار التعامل معها باعتبارها لا تمثل حليفاً كاملا، فأخذت تنظر إلى توسيع الحلف على أنه عمل عدائي ضدها، ويهدف إلى وضع قوات على حدودها، وعزلها وإغلاق الباب أما اندماجها في أوروبا، وتأكيد الهيمنة الأمريكية على العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، الأمر الذي دعا الرئيس (بوريس يلتسين) للاعراب عن معارضته الشديدة لتوسيع الحلف وذلك

في قمــة مؤتمر التعــاون في أوروبا المنعقد فــي (كانون الثانــي 1994) (العمراوي، 2003 : 33).

وبهذا السياق أخذت روسيا تصرح بضرورة عدم ضم دول أوروبا الشرقية إلى حلف شمال الأطلسي، كون ذلك يهدد الحدود الروسية خاصة بولندا والمجر وتشيكيا لأنها دول خط الدفاع الأول عن الحدود الروسية، والعمق الاستراتيجي للانذار عن أي تهديد من الحلف في أية عملية عسكرية قد يقوم بها الحلف ضدها. وبهذا فإن توسع الحلف إلى هذه الدول يفقدها هذه الميزة جراء انتشار قوات عسكرية في قواعد على حدوها بشكل مباشر، الأمر الذي يهدد مصالحها الأمنية خاصة بعد تغير الوضع الجيوستراتيجي جذرياً في أوروبا والعالم. لذلك بات الموقف الروسي من توسيع حلف شمال الأطلسي من أهم المشكلات التي واجهت الدول الأعضاء في هذا الحلف (فتحي، 1997 : 80-81).

وحينذاك دخلت روسيا مع حلف شمال الأطلسي أو الولايات المتحدة الأمريكية في صراعات من أجل منع ضم دول أوروبا الشرقية للحلف، فحاولت الولايات المتحدة الأمريكية تهدئة المخاوف الروسية بالتأكيد على أن الانضمام لا يعني تلقائياً الدخول في الهيكل العسكري للحلف، أو تمركز قوات أمنية أو أسلحة نووية في أراضي الأعضاء الجدد في وقت السلم. وقد جاء ذلك الطرح الذي يقصد منه تهدئة روسيا في الوثيقة التي أقرها المجلس الدائم لحلف شمال الأطلسي في اجتماعه الذي عقد يوم (30 أيلول 1995). وظلت الأمور هكذا حتى لقاء الرئيسين بوريس يلتسين وبيل كلينتون في قمة هلسنكي التي عقدت في (آذار 1997) من أجل التفاوض حول عملية توسيع حلف شمال الأطلسي، حيث نتج عن هذه المفاوضات توقيع روسيا لاتفاق تاريخي مع الحلف في باريس في (27 آيار 1997)،

تسمح فيه روسيا لدول أوروبا الشرقية بالانضمام للحلف. وقد مثل هذا تتويجاً لجهود الدبلوماسية الأمريكية في رسم الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي لعالم ما بعد الحرب الباردة، ولم تكتف الولايات المتحدة الأمريكية بذلك بل أصرت على تحديد الدول التي سوف تضم إلى الحلف من دول أوروبا الشرقية (الشاهد، 1997 : 99).

د. **قبول دول جديدة للانضمام لعضوية الحلف :** لقد سمح حل معضلة الرفض الروسي لقيام حلف شمال الأطلسي بقبول عضوية دول من شرق ووسط أوروبا بتوجه عدد من هذه الدول نحو تقديم طلبات العضوية في حلف شمال الأطلسي الذي أتبع منذ انشائه سياسة الباب المفتوح، هذه السياسة التي أكد عليها ميثاق الحلف عندما جعل إمكانية إجراء المزيد من التوسع في الحلف أمراً واردا، مما يعني أن التحديات المتمثلة في اتخاذ القرار بشأن أي الدول سوف تحصل على العضوية وأيها سوف يستبعد ستظل قائمة. ورغم أن المادة (10) من ميثاق الحلف لم تضع حدوداً معينة للعضوية، لكنها أشارت ببساطة إلى أن الحلف يقبل انضمام أية دولة أوروبية من شأنها دعم المبادىء التي جاءت بها اتفاقية الحلف، والمساهمة في تعزيز الأمن في منطقة شمال الأطلسي. وكانت جمهورية التشيك والمجر وبولندا هي أولى دول حلف وارسو التي تنضم إلى حلف شمال الأطلسي حيث تم قبولها في عضوية الحلف عام (1999) (ميدكالف، 2009 : 225).

وقد جاء قبول انضمام جمهورية التشكيك والمجر وبولندا بعد انعقاد مجلس الحلف على مستوى القمة في الولايات المتحدة الأمريكية للفترة (24–25 نيسان 1999) الذي أصدر ما يعرف بإعلان واشنطن (ملحق رقم 7). هذا الإعلان شكل الدعامة التي ارتكزت عليها استراتيجية الحلف الجديدة، والتي تكيفت مع المتغيرات الدولية من خلال تغيير دور الحلف

من حلف دفاعي إلى جهاز عسكري له صلاحيات التدخل العسكري في النزاعات الإقليمية داخل حدوده وخارجها(العمراوي، 2003 : 24-25).

وحصلت موافقة حلف شمال الأطلسي عام (2004) على انضمام كل من : بلغاريا، واستونيا، ولتوانيا، ولاتيفيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينا، فيما تم قبول انضمام كل من ألبانيا وكرواتيا اللتين كانتا آخر الدول التي انضمت إلى الحلف في كانون الثاني (2009)، حيث خضعتا لتقيم مدى التقدم الذي أحرزتاه أثناء القمة التي عقدت في لشبونة خلال شهر تشرين الثاني (2010). وفي ظل عدم وجود ما يمنع من توسع الحلف، فإن هذا التوسع سيستمر طالما كان منح العضوية يتوقف على عمليات الإصلاح التي تجريها الدول الراغبة في الانضمام إلى الحلف (ميدكالف، 2009 : 225).

كذلك أكد رؤساء الدول والحكومات المشاركة في اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي في شيكاغو في (أيار 2012) على التمسك بمبدأ توسيع الحلف، إذ أشارت أحدى فقرات اعلان شيكاغو الختامي إلى ذلك، حيث نصت على: " وفي ضوء المادة 10 من معاهدة واشنطن، سوف يظل باب حلف شمال الأطلسي مفتوحاً أمام عضوية جميع الديمقراطيات الأوروبية التي تشاركنا قيم الحلف، والتي ترغب في تحمل مسئوليات والتزامات العضوية ولديها القدرة على ذلك، والتي تتمتع بوضع يتيح لها دعم مبادئ المعاهدة، والتي يمكن أن يسهم انضمامها إلى الحلف في إحلال الأمن في منطقة شمال الأطلسي. واستناداً إلى تلك الاعتبارات، سوف يخضع تقدم كل شريك من الشركاء الذين يتطلعون إلى الانضمام إلى الحلف لعملية مراجعة نشطة من جانبنا، يتم من خلالها الحكم على كل شريك وفق مؤهلاته ومزاياه. إننا نؤكد من جديد على التزامنا القوي بضم الشركاء الذين يتطلعون إلى الانضمام إلى الحلف من منطقة أوروبا والمحيط الأطلسي في ضوء

القرارات السابقة التي تم اتخاذها في قمم بوخارست وستراسبورج كيهل ولشبونة. إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزه هؤلاء الشركاء الأربعة ونشجعهم على مواصلة تنفيذ القرارات والإصلاحات الضرورية لدعم تطلعاتهم الخاصة بالانضمام إلى التحالف الأوروبي الأطلسي. ومن جانبنا، سوف نواصل تقديم الدعم السياسي والعملي للشركاء الذين يتطلعون إلى الانضمام للحلف. لقد أسهم توسع حلف شمال الأطلسي بصورة أساسية في توفير الأمن للحلفاء، ويستمر طموح التوسع الإضافي وروح الأمن التعاوني في دعم الاستقرار في أوروبا على نطاقٍ أوسع " (وثيقة إعلان مجلس حلف شمال الأطلسي بشيكاغو في 20 أيار 2012).

ترى الباحثة إن توقيع اللائحة التأسيسية بشأن العلاقات المتبادلة والتعاون والأمن بين حلف شمال الأطلسي والاتحاد الروسي في باريس بتاريخ (27 أيار 1997)، يمثل عقد سياسي جديد تنازلت روسيا بموجبه عن نفوذها في شرق ووسط أوروبا إلى حلف شمال الأطلسي، مقابل تعهدات يقدمها الحلف لضمان أمن روسيا بحجمها الجغرافي ووزنها السياسي الجديدين .

وهذه الوثيقة لا يمكن النظر إليها من خلال الأهداف الواردة فيها، بل يمكن تقييمها من خلال العودة إلى ما يمكن أن يصبح عليه ميزان القوة الجديدة. فهذه الوثيقة التي جرى فرضها من قبل حلف شمال الأطلسي على روسيا لا تعد ضمانة كافية لبداية عهد جديد من التعاون والأمن في القارة الأوروبية ما لم تكن الحقائق على أرض الواقع مشجعة على ذلك. ورغم كل ذلك، فإن حلف شمال الأطلسي استطاع عبر تلك الاتفاقية من رسم صورة استراتيجيته الجديدة التي باتت فيها روسيا شريكاً فاعلا، لكن روسيا لم تنس قضية أوكرانيا، هذه الدولة التي تظل راغبة في أن تكون عضواً كاملاً في حلف شمال الأطلسي .

المبحث الثاني

الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

أدرك قادة حلف شمال الأطلسي أنه يتعين على الحلف الحيلولة دون تطور الصراعات في العالم انطلاقاً من مبدأ عولمة التهديدات التي تواجه دول العالم، وإن هذا يفرض على الحلف التدخل لنزع فتيل الأزمات في المناطق التي للحلف مصالح استراتيجية فيها قبل اندلاعها .

وقد شهدت استراتيجية حلف شمال الأطلسي تغييرات جوهرية بعد انتهاء الحرب الباردة، ومثلها تغييرات أخرى تم اجرائها في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول (2001)، إذ لامست التهديدات الأمنية العابرة للحدود عدد من أعضاء الحلف، والتي من أبرزها : ظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي استوجب تدخل الحلف من أجل التصدي لتلك التهديدات، وهو ما يتسق مع ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تلك الأحداث، وعبرت عنه بالضربات الاستباقية. لذلك قام حلف شمال الأطلسي بتعديل مهامه العسكرية لتتضمن المزاوجة بين الأدوات العسكرية والسياسية، من خلال إنشاء قوات الرد السريع كآلية مهمة لتنفيذ استراتيجية الحلف، بالاضافة إلى دعوة عدد من الدول للانضمام إلى عضوية الحلف، إلى جانب طرحه لمبادرة حوض البحر المتوسط عام (1994)، ومبادرة اسطنبول للتعاون عام (2004).

يتناول المبحث الثاني الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : نشاطات حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة.

المطلب الثاني : وظائف حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة.

المطلب الأول

نشاطات حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

أسهم اتباع حلف شمال الأطلسي استراتيجية جديدة بعد انتهاء الحرب الباردة في اجراء التغير في العقيدة العسكرية، مما أوجب تغيراً موازياً في حجم ونوعية أو طبيعة الوحدات والتشكيلات العسكرية للحلف. ففي مرحلة الحرب الباردة والوجود العسكري السوفيتي الكبير والضخم على أراضي دول شرق أوروبا، كان حلف شمال الأطلسي محتاجاً إلى الاحتفاظ بحجم كبير من الوجود العسكري يأخذ شكل جيوش ووحدات وتشكيلات عسكرية ضخمة في العدد والعتاد، وتعتمد على أنظمة أسلحة ثقيلة تتبنى مبدأ الدفاع من وضع الثبات الذي تتطلبه المواجهة المحتملة مع جيوش سوفيتية وشرقية ضخمة غير متحركة .

ولم يعد لكل تلك التشكيلات الضخمة الثابتة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ما يبررها، بل على العكس أضحى ضرورياً أن تتغير إلى تشكيلات صغيرة الحجم خفيفة التسليح سريعة الحركة، تستطيع أن تقوم بتنفيذ المهام العسكرية الجديدة المطلوبة منها خارج أراضي الدول الأعضاء في معظم الأحوال، سواء كانت مهام تدريب قوات أجنبية، أو المساهمة في عمليات حفظ السلام أو قيادتها، أو التدخل السريع في مواقع الأزمات، أو الإشراف على تأسيس أكاديميات عسكرية، وغيرها من المهام والأنشطة التي اتسمت بها مرحلة ما بعد الحرب الباردة (سيف، 2008 : 13).

لذلك اشتملت الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة على نشاطات سياسية عديدة إلى جانب ما تشتمل عليه من نشاطات عسكرية. فقد أقام هذا الحلف علاقات خاصة من التعاون والمشاركة مع دول أخرى على مساحة العالم يمكن تصنيفها كما يأتي:

1. مجلس تعاون شمال الأطلسي The North Atlantic Cooperation Council

أطلق حلف شمال الأطلسي مبادراته للحوار والتشاور والتعاون وبناء الثقة مع دول شرق ووسط أوروبا لتأهيلها للانضمام إلى الحلف، لذلك أنشىء عام (1991) بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلس تعاون شمال الأطلسي الذي كان يضم عند انشاؤه (22) دولة، هي كل من: أرمينيا، والنمسا، وأذربيجان، وبيلاروسيا، والبوسنة، وفنلندا، ومقدونيا، وأيرلندا، وجورجيا، وكازخستان، وقيرغستان، ومالطا، ومولدوفيا، والجبل الأسود، وصربيا، وروسيا، والسويد، وسويسرا، وطاجكستان، وتركمانستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان،

(http://www.nato.int/cps/en/natolive/topics_49276.htm).

وأصبح لدى الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية توجهات جديدة، أهمها توحيد ألمانيا وأستيعاب عدد من دول أوروبا الشرقية في عضوية الحلف، ودخول بعضها تحت مظلة الاتحاد الأوروبي، لذا أخذ الحلف يعيد النظر في تشكيل قواته وطريقة عملها، بحيث تتمكن من تلبية عدد من المهام في إطار عمل هذا المجلس، من أبرزها: إدارة الأزمات والصراعات، وحفظ السلام والأمن والنظام، ودعم الأمن بالتعاون مع الشركاء الجدد في هذا المجلس. وبموجب هذه المهام التي جاءت بالتنسيق مع الأمم المتحدة فقد انتشرت قوات الحلف في منطقة البلقان، وتحديداً في كرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا وكوسوفو وذلك بعد توقيع اتفاقية دايتون في الولايات المتحدة الأمريكية عام (1995) من أجل انهاء الحرب في البوسنة والهرسك، وبالفعل جاء التدخل في هذه الدولة في ذات العام الذي وقعت فيه اتفاقية دايتون (القلاب، 2005 : 17).

2. مبادرة الشراكة من أجل السلام ؛ The Initiative of Partnership for Pace

تعد مبادرة الشراكة من أجل السلام التي اقترحها وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (ليس إسبين) في (تشرين الأول 1993)، ووافق عليها حلف شمال الأطلسي في (كانون الثاني 1994) أثناء انعقاد قمة بروكسل، بمثابة رابطة ثنائية بين حلف شمال الأطلسي والدول الشريكة التي تستطيع تنفيذ بعض الأنشطة الدفاعية والعسكرية بالاشتراك والتعاون مع الحلف. ويتمثل هدف المبادرة في دعم وتعزيز عمليات الإصلاح العسكري الداخلية في الدول الشريكة وتقوية العلاقات العسكرية بينها وبين الحلف، وعندما طرحت هذه المبادرة في عام (1994)، فإن جميع الدول المشاركة في مجلس التعاون الأوروبي الأطلسي ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي كانت مؤهلة للحصول على العضوية، هذه العضوية التي لم تكن قاصرة على الخصوم السابقين للحلف مثلما كان الأمر في مجلس التعاون الأوروبي الأطلسي، وإنما شملت انضمام دول غرب أوروبا المحايدة، رغبةً في زيادة التعاون على المستوى العسكري مع كل من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي والدول غير الأعضاء، وذلك لضمان تنوع الدول المشاركة في هذه المبادرة، وهكذا تنوعت الدول الموقعة على المبادرة ما بين غرب أوروبا المحايدة مثل سويسرا والسويد وبين دول القوقاز ووسط آسيا (ميدكالف، 2009 : 250).

3. مجلس الشراكة الأوروأطلسية Euro Atlantic Partnership Council

أنشىء مجلس الشراكة الأوروأطلسية Euro Atlantic Partnership Council في عام (1997) بديلاً لمجلس التعاون الأوروبي الأطلسي، إذ يمثل مجلس الشراكة الأورأطلسية منتدى متعدد الأطراف، وذلك من أجل الحوار وتقديم الاستشارات المتعلقة بالقضايا السياسية، وقضايا الأمن بين الدول المشاركة وحلف شمال الأطلسي، وهو مرحلة متقدمة من برنامج الشراكة من أجل السلام، ويضم في عضويته (50) دولة .

ووقع الحلف في (شباط 2000) اتفاقاً بمدينة كونستانتا في رومانيا يقضي برفـع مستوى الأمن والاستقرار في منطقة جنوب شـرق أوروبا، وقام الحلف أيضاً بنزع الأسلحـة فـي مقدونيا عـام (2001)، ثم بدأ الحلف بأطلاق عدد من المبادرات لمواجهة التحديدات الأمنية الجديدة التي برزت بعد أحداث أيلول (2001) والمتمثلة بالتصدي لظاهرتي الإرهاب واسلحة الدمار الشامل، والهجرة غير الشرعية وغسيل الأموال. ومن أبرز تلك المبادرات: مبادرة الإمكانيات الدفاعية Defense Capabilities Initiative، وهدفها التأكد من أن الحلفاء يحسنون من قدراتهم وإمكانياتهم العسكرية، ومبادرة تطوير هوية الأمن والدفاع الأوروبية European Security and Defense Identity، التي تهدف إلى تحقيق القدرة على المشاركة العسكرية تحت مظلة الاتحاد الأوروبي بالتنسيق مع حلف شمال الأطلسي في الحالات التي تتطلب ذلك مستقبلاً، ومبادرة إنشاء مركز منع انتشار أسلحة الدمار الشامل Weapons of Mass Destruction Centre، وهدفها منع التهديدات الإرهابية المحتملة على الساحة العالمية ومواجهة أخطارها ومنع انتشارها (القلاب، 2005 : 19).

4. الحوار المتوسطي مع حلف الناتو NATO's Mediterranean Dialogue

انطلق الحوار المتوسطي الأطلسي خلال شهر (كانون الأول 1994)، حيث ضم هذا الحوار الذي أقامه حلف شمال الأطلسي كلاً من : الجزائر، ومصر، والأردن، وموريتانيا، والمغرب، وتونس، وإسرائيل. وقد جـرت المناقشـات خلال المرحلـة الأولى مـن عقد هذا الحوار على خلفيـة التوجس المتزايـد من مخاطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، والتخوف من نشاطات بعض الجماعات الأصولية الإسلامية التي كانت تمثل بالنسبة للحلف الخطر الأكبر، وهو يعدها على نفس المستـوى من الخطـورة التي كانت تمثلها الشيوعيـة سابقاً . فقد وسـم ويليام بيّري وزير الدفاع

الأميركي الأسبق دول شمال إفريقيا بالخطر الأمني على منظمة الحلف الأطلسي. ومن وجهة نظر بعض الدول العربية، جاءت هذه التصريحات لتؤكد نوايا المواجهة التي يضمرها الحلف الأطلسي، وتدّعم تبعاً لذلك عدم الثقة أكثر مما تعمل باتجاه إفراز مناخ للتعاون من أجل خلق أجواء ثقة متبادلة. ومع ذلك عرف التعاون خلال السنوات اللاحقة على هذه التصريحات تطورا تدريجياً، حيث تم في قمة رؤساء الدول والحكومات لمجلس حلف شمال الأطلسي المنعقد في مدريد عام (1997) تأسيس مجموعة التنسيق المتوسطي , Mediterranean Coordination Group) (MCG) (بابنروت، 2004).

لقد تزايدت أهمية منطقة الشرق الأوسط في استراتيجية الحلف بالتدريج منذ عام (1991)، إذ تم الربط بين التهديدات الجديدة للحلف والمنطقة، في ضوء المحاولات الغربية لإقرار مفهوم استراتيجي جديد للحلف، الذي تبلورت ملامحه في قمة واشنطن (1999)، ليتحول دور الحلف من حلف دفاعي إلى جهاز عسكري له صلاحيات التدخل في النزاعات الإقليمية داخل حدوده وخارجها، لتشمل شمال وشرق ووسط أوروبا، دون التقيد بالمنظمات الدولية المنوط بها القيام بمثل هذه الأعمال، باعتبارها تتضمن مصادر تهديد جديدة لأمن الحلف، وبحكم المصالح الاقتصادية والسياسية والنفطية والأمنية المشتركة لأمن الحلف، خاصة الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. ومن هذا المنطلق، رصدت الدراسة طبيعة التحول في دور الحلف ومفهومه الاستراتيجي الجديد، ومحصلة انعكاسات ذلك على الوطن العربي، خاصة بعد اعتبار أمنه واستقراره وثيق الصلة بأمن واستقرار دول الحلف ذاته (البربري، 2012 : 87).

5. دول الاتصال Contact Countries

بدأ حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة بالتحرك الجدي من أجل اقامة شراكات خارج المنطقة الأطلسية الأوروبية، وذلك من أجل التعاون مع عدد من دول المناطق الأخرى على

الرغم من أن التعاون الإقليمي بين أعضاء الحلف يبقى هو المهمة الأساسية له، فالحلف قادر على توفير الأمن والاستقرار إلى ما بعد حدوده. لذلك عمدت اللجنة الفرعية القائمة على تحقيق شراكات حلف شمال الأطلسي على مخاطبة عدد من الدول غير الأعضاء في الحلف لهذا الغرض، وهي الدول التي تؤمن بمبادئ الحلف غير أنها ليست عضواً فيه ولكنها متعاونة معه وهي : استراليا، واليابان، وكوريا الجنوبية، ونيوزيلندا (Arnaut, 2010) .

6. مبادرة اسطنبول للتعاون Istanbul Cooperation Initiative

جاء الإعلان عن هذه المبادرة في (حزيران 2004)، وقد التحقت بالمبادرة كل من البحرين والكويت وقطر والإمارات منذ منتصف عام (2005)، ومازالت السعودية وعُمان ترفضان الالتحاق بها لأسباب معينة سيتم تناولها ضمن هذه المبادرة في الفصل التالي بتفاصيل أكثر ، وقد جاءت الشراكة الاستراتيجية بين حلف شمال الأطلسي ودول الخليج متمثلة في مبادرة إسطنبول، استنادًا إلى مجموعة من الاعتبارات التي تعكس رغبة كلا الطرفين في تأمين مصالحهما على نحو يلائم طبيعة التطورات التي لحقت بالنظام الدولي، والتفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عموماً ، لاسيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينات القرن العشرين، وما أفرزته هذه التطورات من تداعيات هيكلية وتغييراتجوهرية، دولياً ، وإقليمياً ، وخليجياً (عبد، 2014).

وتمكن حلف شمال الأطلسي من إعداد خطة تطوير عمله تجاه عدد من القضايا المهمة. إذ تم الاتفاق خلال مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في براغ في (تشرين الثاني 2002) على وضع خطة عمل مشتركة تتضمن : مكافحة الإرهاب، وتطوير قدرات الحلف العسكرية في مجالات النقل الاستراتيجي ومعدات إعادة تموين الطائرات في الجو، وزيادة قدرات الدفاع ضد الأسلحة النووية والكيمياوية والبيولوجية والإشعاعية، وزيادة المخزون من الذخيرة الموجهة الدقيقة، وإنشاء قوة رد سريع متطورة للحلف تم تقدير أن تصل إلى قدراتها الكاملة عام (2006) تتعامل

مع التهديدات الطارئة لأي من دول الحلف. وكذلك اهتمت قمة براغ بتطوير هيكل القيادة في الحلف من خلال إنشاء قيادة عسكرية استراتيجية للعمليات في بروكسل، وقيادة استراتيجية للتطوير والتحول في الولايات المتحدة الأمريكية، وخفضت القمة عدد اللجان الفنية المساعدة لمجلس الحلف بنسبة (30%) مع منحها صلاحيات في اتخاذ القرار حتى يركز مجلس الحلف على المسائل الاستراتيجية مع تبسيط إجراءات الاجتماعات الوزارية، وذلك لتفعيل عملية صنع السياسات، ودعت قمة براغ سبعة دول، هي : رومانيا وبلغاريا وسلوفاكيا الأعضاء السابقين في حلف وارسو اضافة إلى سلوفينيا، ودول البلطيق الثلاث ليتوانيا ولاتيفيا وأستونيا لبدء محادثات الانضمام إلى الحلف، وهو ما اكتمل عام (2004)، بعد أن تمت عملية التأهيل من خلال إصلاح القوات المسلحة في هذه الدول المرشحة وإعادة تنظيمها (أبو طالب،2005 : 125).

وكان لحلف شمال الأطلسي نشاطات عسكرية مباشرة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد وجد الحلف بأن هناك فرصة فريدة أمامه لتحسين البنية الأمنية في جميع أنحاء القارة الأوروبية والمحيط الأطلسي وأمريكا الشمالية، وهي المنطقة التي يمكن تسميتها المنطقة اليوروأمريكية، وذلك بهدف رفع مستوى الاستقرار والأمن لجميع الدول في هذه المنطقة دون أن يكون هناك حاجة لرسم خطوط تقسيم جديدة، ودون الحاجة لخوض صراعات من أجل فرض هذا الأمن. وخلال هذا التوجه، كانت هناك مهمة حل النزاعات الإقليمية الدائرة في أراضي يوغسلافيا السابقة، والنزاع المتجدد بين القبارصة اليونانيين والأتراك، وهذه النزاعات قد تخرج عن اطار السيطرة الأوروبية لكي يتم تدويلها وتشكل خطراً على الأمن الأمريكي والدولي، إذ شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بأن هناك دولاً إسلامية مثل إيران بدأت تتدخل بشكل مباشر في بعض هذه الصراعات وبالاخص في البوسنة، عبر تقديم مساعدات مادية وعسكرية وارسال متطوعين، مما يؤدي إلى مضاعفات أمنية بعيدة المدى ، فضلاً عن إن قضية قبرص بدأت تأخذ منحى الصراع العسكري الذي قد يهدد

تماسك الحلف إذا حدث مواجهة إقليمية قد تجر تركيا واليونان إلى التدخل مجدداً . أي أن قضيتي البوسنة وقبرص قد تتحولان إلى مواجهة بين العالمين المسيحي والإسلامي، مثلما تنبأ صموئيل هنتنغتون (فتحي، 1997 : 79). لذلك حصل التدخل العسكري من قبل قوات حلف شمال الأطلسي وفقاً للإستراتيجية الجديدة التي أتبعها الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ جاء نشاطات الحلف في المواقع الآتية:

أ. التدخل العسكري في البوسنة والهرسك عام 1995

شاركت قوات حلف شمال الأطلسي في الأزمة التي نشبت في البوسنة عام (1995) وجرى نشر قوات حفظ السلام الدولية فيها، ثم شن الحلف حربه الجوية على يوغسلافيا ولمدة أثني عشر أسبوعاً باستخدام نحو ألف طائرة مقاتلة، على خلفية الصراع المسلح في كوسوفو في عام (1999). وكانت تلك العملية العسكرية بمثابة أول عملية تستخدم فيها القوة العسكرية ضد دولة مستقلة من دون تفويض من الأمم المتحدة، حيث تعرض الحلف لانتقادات شديدة بسبب الخسائر الكبيرة التي حدثت في صفوف المدنيين (القلاب، 2005 : 18).

ب. التدخل العسكري في أفغانستان 2003

أثار الغزو الأمريكي لأفغانستان شبهة عدم الاكتراث الأمريكي بحلف شمال الأطلسي كقوة مقاتلة باستثناء الحليف التقليدي بريطانيا. وقد تجلى ذلك واضحاً في قرار الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأبن في عدم اللجوء إلى الحلف في حربه على أفغانستان، الأمر الذي أثار شكوكاً عميقة في جدوى بقاء الحلف، وكشف عن نوعية العقلية المسيطرة في دوائر وزارة الدفاع الأمريكية والحزب الجمهوري، والتي تفصح عن سبب عدم اللجوء إلى الحلف في تلك الحرب. فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن قيامها بقيادة للعالم مسألة ضرورية وأساسية، خاصة بعد أن حشدت تأييداً عالمياً لمكافحة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من (أيلول 2001)، التي جسدت علامة

تحول كبرى في رسم معالم النظام العالمي الجديد، وما نجم عنها من تدعيم المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وجعلت القوى الأخرى المنافسة لها وهي الاتحاد الأوروبي وروسيا واليابان والصين والهند تتعاون بشكل وثيق معها، لذلك لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية تعول على دور الحلف العسكري، بل أخذت تحبذ إقامة تحالفات عديدة ومتنوعة في مناطق شتى من العالم، أما الدعم الأوروبي، فهو من وجهة النظر الأمريكية مفيد سياسياً، ولكنه غير فعال عسكرياً (الحمش، 2000 : 51).

ويعد دور حلف شمال الأطلسي في أفغانستان الذي بدأ خلال شهر (آب 2003)، هو النشاط الأول للحلف منذ انشائه عام (1949) خارج دائرة نفوذه المعهودة في منطقتي الأطلسي وأوروبا، إذ بدأ هذا الدور الجديد بقيادة وتنسيق عمليات القوات متعددة الجنسيات في أفغانستان، ويلاحظ أن هذا النشاط لم يبدأ إلا في عام (2003) في حين أن دخول القوات الأمريكية إلى أفغانستان تم في (7 تشرين الأول 2001)، وتتلخص مهمة الحلف بحفظ الأمن والنظام مبدئياً في العاصمة الأفغانية كابول وما حولها، ثم الانتقال إلى بقية المناطق الأفغانية، إلى جانب تشكيل فرق إعمار مؤقتة للعمل في المنطقة الواقعة شمال غرب أفغانستان، أما أهداف الحلف في أفغانستان فكانت:

أولا: التأكد من استتاب الأمن والنظام في أفغانستان .

ثانيا: مساعدة السلطات الأفغانية على تطبيق النظام والدستور وإجراء الانتخابات.

ثالثا: تحسين إمكانيات الشرطة الأفغانية ثم القوات المسلحة الأفغانية .

رابعا: تشغيل مطار كابول الدولي وتدريب مجموعة ضباط الارتباط الجويين .

خامسا: التأكد من إجراءات قوات الحماية وتحسين الموقف الأمني واتخاذ إجراءات الحيطة والحذر (القلاب، 2003 : 23).

ومن الجدير بالذكر أن مهمة حلف شمال الأطلسي في افغانستان قد انتهت مع نهاية عام (2014)، حيث أنهى التحالف العسكري الدولي الذي يقوده حلف شمال الأطلسي المهمات القتالية الفعلية في أفغانستان التي استمرت (14) عاماً، وتحول إلى مهمة التدريب وتقديم المشورة. وسيشارك التحالف في "مهمة الدعم الحازم" الجديدة في أفغانستان بقوة عسكرية تتكون من (13) ألف جندي أجنبي يعملون كمدربين ومستشارين للقوات الافغانية اعتباراً من مطلع شهر (كانون الثاني 2015).

ج. التدخل العسكري في ليبيا عام 2011

شهدت المنطقة العربية خلال المرحلة التي اندلعت فيها ما عرف بالثورات العربية نشاطاً أطلسياً قام به حلف شمال الأطلسي في ليبيا التي قامت فيها الثورة ضد نظام حكم الرئيس معمر القذافي في عام (2011)، وبذلك بدأ الحلف ولأول مرة نشاطاته العسكرية وفق الاستراتيجية الجديدة التي أتبعها بعد انتهاء الحرب الباردة، فمنذ نشأة الحلف وخلال مرحلة الحرب الباردة، ظل مفهوم التدخل الأطلسي في الأزمات محدداً بميثاق الحلف، الذي ينص على : " أن أي هجوم مسلح ضد أي من أعضاء الحلف يعد هجوماً على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس. ويعني ذلك أمرين، الأول: إن التدخل خلال مرحلةالحرب الباردة ظل محدداً بمنطقة جغرافية معينة هي أراضي الدول الأعضاء، والثاني: هو ارتباط ذلك بوقوع عدوان من عدمه على أحد أعضاء الحلف (ميثاق حلف شمال الأطلسي، المادة الخامسة).

وقد مثلت التحولات العالمية في مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين وما رتبته من تهديدات، مثل الحرب في يوغسلافيا وكوسوفو، تحدياً لحلف شمال الأطلسي، ومن ثم كان قرار الحلف بالتدخل في تلك الأزمات بدلاً من الاكتفاء بمراقبتها، من ناحية أخرى، فقد سعي حلف شمال

الأطلسي لانتهاج استراتيجية جديدة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تستجيب ومعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، ومنها منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط (عبد الواحد، 2001 : 29–30).

من هنا جاء قرار تدخل الحلف في الأزمة الليبية، الذي لم يكن أمراً يسيراً بالنظر إلى خبرات الحلف السلبية في أزمات سابقة، ومنها حملات الحلف في البلقان التي كانت تتطلب موافقة كل من أعضائه، مما أدى إلى تخبط تلك العمليات، بالإضافة إلى أن المادة الخامسة من ميثاق الحلف التي شهدت اختباراً حقيقياً في أفغانستان قد عكست الفجوة بين الأقوال والأفعال (Metz, 2011).

ترى الباحثة إن حلف شمال الأطلسي قد استطاع تطوير استراتيجية محددة بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك نتيجة تطور مصادر التهديدات وطبيعتها، فبعد أن كان الحلف يتبع استراتيجية الدفاع الجماعي، قام بتطوير استراتيجية الأمن الجماعي، ثم انتقل إلى استراتيجية التدخل في الأزمات، بما يعني ترسيخ آلية التدخل الدولي كحل لتلك الأزمات.

وفي ظل وجود قوات حلف شمال الأطلسي في أفغانستان والمنطقة العربية، فإن الحلف سيكون طرفاً في الترتيبات الأمنية المستقبلية لدول هذه المنطقة، وقد تصبح منطقة الخليج، التي لم ينشأ فيها حتى الآن نظام أمني إقليمي، جزءاً من "فكرة الناتو الشرق أوسطي"، وهي إحدى الصيغ التي طرحت لأمن منطقة الخليج .

المطلب الثاني

وظائف حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة

بدأت معايير الصراع الخارجي في العالم عموماً وفي القارة الأوروبية خصوصاً، تختلف منذ أواخر (كانون الأول 1991)، نتيجة لعدد من العوامل المختلفة المستجدة، والتي من أبرزها :

1. **تفكك الاتحاد السوفيتي** : جاء تفكك الاتحاد السوفيتي السابق في (كانون الأول 1991)، ليسمح بإعادة التفكير في وظائف حلف شمال الأطلسي بطريقة لم تكن ممكنة من قبل، إذ إن السبب الرئيسي لإنشائه كان يتعلق بتشكيل منظومة أوروأطلسية تتصدى للمد الشيوعي نحو دول أوروبا والعالم، مما أدى إلى إجراء مباحثات أكثر وضوحاً حول الوظائف التي يقوم بها حلف شمال الأطلسي خارج إطار الحدود الجغرافية والمسؤوليات المتعارف عليها. فقد شكل هذا التفكك حدثاً مهماً لأن إنشاء الحلف جاء نتيجة العداء التقليدي بين دول الحلف والاتحاد السوفيتي السابق، مما عرض الحلف لضغوط متزايدة نتيجة بحثه عن وظيفة يقوم بها في الفترة التي أعقبت الحرب الباردة، على الرغم من استمرار وجهة النظر التي تجد بأن بقاء الحلف يمثل رسالة تطمين وضمان عدم عودة التهديد الروسي، وإن عدم عودة مثل هذا التهديد يعطي الانطباع بعدم جدوى بقاء الحلف وتبنيه وظيفة جديدة بعيداً عن دوره التقليـدي المتمثل فـي الدفاع المشترك وبعيداً عـن حدوده الجغرافيـة المعروفـة (ميدكالف، 2009 : 85).
2. **صعوبة حصر وظائف الحلف في حدود دفاعية عسكرية** : أصبح حلف شمال الأطلسي يجد صعوبة في حصر وظيفته في حدود دفاعية عسكرية، وذلك لزوال العدو التقليدي الاتحاد

السوفيتي السابق. كما إن التوجهات الجديدة التي برزت بعد انتهاء الحرب الباردة كانت تتطلب التوسع نحو الشرق من أجل حفظ السلام، واعداد البنية الأمنية الأوروبية والأطلسية، الأمر الذي سمح بتنوع اهتمامات الحلف لكنه عقد وظائفه السابقة وجعلها أكثر تشعبا، لأن حفظ السلام وبناء الأمن ليس مجرد حالة ساكنة كما هو الحال عند المهمات الدفاعية، وإنما هي حالة تتطلب تعاوناً مستمراً بين حكومات الدول في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية، وليس تعاوناً عسكرياً فقط (الأصفهاني، 1997 : 149).

3. **تعدد دوائر الصراع الخارجي** : لم يلغِ انهيار المعسكر الشرقي دوائر الصراع الحضارية الموجودة في العالم، تلك الدوائر التي وضحها (صموئيل هنتنعتون) مشيراً لها بالدوائر الحضارية المتصارعة. وما إن جاءت خطط توسيع حلف شمال الأطلسي حتى استبعدت تلك الخطط الدائرة الروسية قائدة الحضارة السلافية الارثوذكسية، ونظرت إلى الدول التابعة لهذه الدائرة وسعت للتعامل معها، مثلما استبعدت أيضاً الصين الكونفوشيوسية، وكذلك الدائرة العربية الإسلامية. لكن استبعاد الدول القائدة للدوائر الحضارية لا يعني حرمانها من تبعية بقية مكوناتها، فكان هذا يتطلب من الحلف دمج هذه المكونات تدريجياً في النموذج السياسي والاقتصادي والثقافي الغربي المهيمن (معلوم، 1997 : 89).

4. **زيادة حدة الصراعات في جهوريات يوغسلافيا السابقة** : جاء فشل المجتمع الدولي في حل أزمة ازدياد حدة الصراعات في جمهوريات يوغسلافيا السابقة، ليسهم في بدأ المباحثات التي أجراها حلف شمال الأطلسي حول ما يمكن أن يقدمه الحلف لإيجاد حلول لهذه الأزمة، فجرى التركيز على مشكلة أساسية تعترض الحلف تتعلق بالمخاوف المبدئية التي انتابت الدول الأعضاء حول تدخل الحلف في القضايا الخارجية. فجاء الرأي الذي أبدته فرنسا على وجه الخصوص، والذي يشير بأن توسع وظيفة الحلف إلى خارج منطقته يعد تطوراً مقبولاً

وضرورياً . ومن خلال ذلك فرضت الأحداث في البلقان على حلف شمال الأطلسي الاعتماد على المبدأ الاستراتيجي الذي أسفر عن حدوث تغييرات كبيرة في طبيعة ونطاق الوظيفة التي لا بد من ممارستها من قبل الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة (ميدكالف، 2009 : 86).

ويبدو من كل ما تقدم بأن حلف شمال شمال الأطلسي قد استطاع التكيف مع المستجدات الاستراتيجية وعمل على تطوير وظائفه التي باتت أوسع نطاقاً من نظائرها خلال مرحلة الحرب الباردة. وعموماً يمكن تصنيف وظائف حرب الحلف بعد انتهاء الحرب الباردة إلى مجموعتين، هي :

أولا:الوظائف الخارجية

أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب عن ولادة النظام العالمي الجديد عام (1990)، وحدد ملامحه بأنه أكثر تحرراً إزاء التهديد بالإرهاب وأكثر مناعة في إقرار العدالة، وأكثر أمناً في السعي من أجل السلام، وسيادة القانون بدلاً من شريعة الغاب، وتعترف فيه الأمم بمسؤولياتها المشتركة في تحقيق الحرية والعدالة (خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش بتاريخ 11 أيلول 1990 أمام الكونغرس الأمريكي).

وسادت مع بداية مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجموعة من الرؤى المتباينة في نظرتها إلى شكل النظام العالمي الذي أخذ يتشكل في حينها، وكان أبرزها ذلك الرأي الذي يؤكد على فرض الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها على العالم نتيجة لما توافر لها من نفوذ على أقاليم شاسعة وقوة لازمة لفرض سيطرتها على تلك الأقاليم وبصورة مطلقة، والحيلولة دون خروج هذه الأقاليم عن

طاعتها أو اندلاع الاضطرابات والمنازعات فيما بينها، أو قمعها حال حدوثها (سيرل، 1992 : 37).

وتولد لدى دول حلف شمال الأطلسي شعوراً بأن انتهاء الحرب الباردة بالطريقة التي تمت، يعني بأنها قد حققت نصراً غير مسبوق للغرب مما يعطي للحلف الحق بفرض سيطرته على العالم لأنه لم يعد هناك من يعيق تحقيق مهماته. لذلك سعت الدول الكبرى في الحلف وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد وظائف جديدة يقوم بها الحلف على المستوى الخارجي، أي خارج حدوده الطبيعية وهي القارة الأوروبية والمنطقة الأطلسية، فبرزت وظيفة زج أوروبا في عملية تحقيق السلام والحرية والرفاهية في كل مكان من العالم، والسعي لفرض القيم الغربية القائمة على مبادىء الديمقراطية وسيادة القانون والحريات الإنسانية والاقتصادية (باسل، 2002 : 51).

لذلك لجأ حلف شمال الأطلسي إلى تنظيم علاقاته الخارجية بعد انتهاء الحرب الباردة مع دول أخرى غير أعضاء في الحلف، فكانت اتفاقيات برنامج الشراكة من أجل السلام قد حددت عدد من الخطوات التي يتوجب على الدول المشاركة في هذا البرنامج القيام بها من أجل التوافق مع متطلبات استراتيجية الحلف العسكرية، وهي:

(أ) قيام الدول باتباع خطط تراعي مبدأ الشفافية في مجال الدفاع الوطني وعمليات اعداد الموازنات الدفاعية.

(ب) منح المؤسسات التشريعية في الدول صلاحيات الإشراف والسيطرة على القوات المسلحة.

(ج) استعداد الدول للمساهمة في مجال حفظ السلام، سواء في الفعاليات التي يقوم بها الحلف مع الأمم المتحدة أو مع اتحاد غرب أوروبا .

(د) الاشتراك مع الحلف في مجالات البحث والتطوير للدفاع الجوي ونزع السلاح وضبط التسلح، والتخطيط للطوارئ المدنية، والشؤون الإدارية والمالية والعلاقات العامة .

(هـ) الاشتراك مع الحلف في التدريبات والتمرينات المتعلقة بعمليات حفظ السلام .

(و) التعهد بتطوير قوات قادرة على المدى المتوسط والبعيد للعمل مع الحلف خارج مسارح عملياته التقليدية في أوروبا والأطلسي (الحيالي، 2003 : 94-95).

علاوة على ذلك، فقد شرع حلف شمال الأطلسي في أداء أدواره ضمن وظيفته الجديدة على الصعيد الخارجي عبر تعظيم حالة الأمن لأعضائه ضد الأخطار والتهديدات المحتملة، وبالتحديد كانت المهمة الخارجية للحلف هي مواجهة ما تفرضه القوة العسكرية الروسية من تهديد وذلك عن طريق حفظ التوازن في القارة الأوروبية، فروسيا تحتفظ بأكبر قوة نووية في هذه المنطقة، ولدى أوكرانيا ترسانة نووية تفوق ما لدى بريطانيا وفرنسا مجتمعتين. ورغم تفكك الاتحاد السوفيتي السابق ورحيله عن وسط أوروبا، إلا أن القوات الروسية تتمركز قرب حدود كل من النرويج وتركيا، وليس هناك ما يضمن عدم استخدام مثل هذه القوة في أغراض عدائية (زرنوقة، 1997 : 70).

وعليه، فقد تطلبت وظيفة حلف شمال الأطلسي المزاوجة بين المهام العسكرية والسياسية التي تدخل ضمن نشاطات الحلف المقرة بموجب معاهدة واشنطن المنشئة للحلف، وهذا بدوره أوجب تهيئة وإعداد الدول المنضمة إلى برنامج الشراكة من أجل السلام، أو أي من البرامج الأخرى والمبادرات التي أنشئها حلف شمال الأطلسي للقيام بعمليات حفظ السلام في أوروبا ومنطقة الأطلسي، والتي من خلالها يمكنه تكريس هيمنة الغرب على مناطق العالم المختلفة. لذلك فرضت هذه الوظيفة على الحلف تغيير هياكل وانماط استخدام القوة العسكرية لهذه الدول سواء من حيث الحجم أو النوع والتفكير الاستراتيجي، بحيث تكون مستوعبة للتغييرات التي طرأت على استراتيجية

الحلف العسكرية، والتي لم تعد استراتيجية دفاعية بقدر ما أصبحت ردعاً أو منعاً للأزمات والمخاطر التي تهدد الأمن الأوروبي الأطلسي، واستخدام القوة بشكل هجومي ضد التهديدات التي تواجه الهيمنة الغربية في مناطق قوسي الأزمات الخارجية، وهي:

(1) القوس الشرقية : تضم دولاً إسلامية غير عربية، وهي : إيران وأفغانستان ودول أسيا الوسطى وباكستان. ووفقاً لرؤية حلف شمال الأطلسي، فإن دول هذا القوس تحتوي على أسباب كامنة للصراعات والحروب العرقية والدينية وانتشار أسلحة الدمار الشامل، بالاضافة إلى احتمال قيام تحالف إسلامي تقوده إيران وباكستان، مما يشكل عائقاً أمام الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي.

(2) القوس الجنوبية : تشمل الدول العربية في شمال أفريقيا، ومنها مصر والسودان، والدول العربية المطلة على حوض البحر المتوسط. وتمثل أيضاً عناصر لتهديد الأمن الأوروبي والأطلسي بسبب تردي أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى إدراك حلف شمال الأطلسي احتمال قيام تحالف بين القوسين لاعتبارات دينية وعرقية وتاريخية، لذلك رأى صناع القرار في حلف شمال الأطلسي أن التوسع شرقاً يعد أمراً استراتيجياً لدرء الأخطار المحتملة ودفعها عن دول الحلف (الحيالي، 2003 : 75) .

ثانيا: الوظائف الداخلية

أدى حلف شمال الأطلسي وظائفه الداخلية خلال مرحلة الحرب الباردة على أكمل وجه، إذ تمكن من تحسين العلاقات بين أعضائه، رغم أن هذه الوظائف لم يعلن عنها على المستوى الرسمي، لكن المراقبين يمكنهم رصد ذلك. وعليه كانت لدى الحلف خبرة جيدة في هذا المجال بحيث استفاد منها في وظائفه الداخلية بعد انتهاء الحرب البـاردة، ولعل من أبرز تلك الوظائف الآتـي:

(1)تعد وظيفة طمأنة الدول الأعضاء كل إزاء الأخرى هي الوظيفة الكبرى لحلف شمال الأطلسي، ومنها تتفرع باقي الوظائف. فاستمرار الهيكل العسكري المتكامل مع بقاء الوجود الأمريكي من شأنه أن يزيل أية مخاوف عميقة من ألمانيا الموحدة. أي أن الحلف بمقدوره تقليل احتمالات الصراع بين دول أوروبا الغربية، وذلك من خلال الوسائل المقرة في ميثاق الحلف .

(2)يسهم الحلف في تعميق الشفافية بين الأعضاء. إذ يمثل الخطأ في الإدراك وسوء الفهم المتبادل أحد مصادر الصراعات الدولية، مثلما قد يسيء صانعوا القرار فهم وتفسير نوايا الأخرين عند غياب المعلومات التفصيلية. لذلك يستطيع الحلف أن يقضي على هذا النوع من التفاعلات وأن يعظم الثقة المتبادلة بين أعضائه من خلال توفير درجة عالية من الشفافية، وله في ذلك وسائل عديدة، منها : المشاورات المتكررة على مستويات مختلفة، والمشاركة في تخطيط العمليات العسكرية لقوات الحلف .

(3)منع تأميم السياسات الدفاعية أو الأمنية من جانب الدول الأعضاء التي لا بد أن يتم صياغتها في أطار الحلف وليس على أسس وطنية، وذلك تجاوزاً لازدياد حدة التنافس بين الأعضاء بما لا يجعل التفوق العسكري هدفاً لكل دولة .

(4)ربط الولايات المتحدة الأمريكية بالقارة الأوروبية من خلال وضع الهيكل العسكري المشترك الذي لا يمثل بحد ذاته ضمانة لاستمرار المشاركة في الحلف من جانب أغلب الأعضاء فحسب، بل يزيد التواجد الأمريكي من قدرة الحلف على توفير مظلة أمنية بالمستوى الذي يرغب به بقية الأعضاء.

(5)الوظيفة الداخلية للحلف على المستوى الاقتصادي التي ازدادت بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك من خلال التنسيق بين السياسات الاقتصادية لأعضائه الأصليين والتخفيف من حدة

التنافس الاقتصادي بينهم، من أجل تحقيق الهيمنة الاقتصادية للعالم الرأسمالي على النظام الدولي، والتقليل من احتمالات الحروب الاقتصادية بين دول العالم، وإزالة كل ما يعوق حركتها لتكوين الكتل الاقتصادية العملاقة(زرنوقة، 1997 : 71-72) .

ترى الباحثة إن كل هذه الوظائف قد جاءت نتيجة التغيير في طبيعة الاستراتيجية المتبعة من قبل حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة. هذا التغيير الذي يتوافق مع جملة التطورات التي تبلورت في أعقاب نهاية الحرب الباردة واختفاء المواجهة العسكرية بين المعسكرين الشرقي والغربي، بالاضافة إلى حصول متغيرات دولية وأقليمية ومحلية عديدة سواء في داخل المنطقة الجغرافية التي يغطيها الحلف أو خارجها، والتي أعادت تشكيل مفاهيم عديدة سبق للحلف أن تعامل معها، ومنها على سبيل المثال لا الحصر : مفهوم الأمن والتعاون الأوروبي الذي شهد خفض الاسلحة النووية التكتيكية والأسلحة التقليدية، وبرامج الشراكة الاقتصادية والسياسية، وتغير العقائد العسكرية لدول وسط وشرق أوروبا وحتى دول الحلف ذاته، وإلى جانب ذلك مساهمة الحلف في اتفاقيات الشراكة في فعاليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وأنشطتها التي باتت تعرف باسم الدبلوماسية الوقائية، والتي تسعى لاحتواء الأزمات سياسياً ودبلوماسياً قبل أن تتحول إلى نزاعات مسلحة وحروب تستدعي التدخل العسكري .

الفصل السادس

محددات استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي

الفصل السادس

محددات استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي

من البديهي القول أن منطقة الخليج العربي تتمتع بموقع جيوستراتيجي مهم، من خلال احتوائها على عنصري لطاقة الرئيسين النفط والغاز، الأمر الذي دفع عدداً من الأطراف الدولية للتنافس بشأنها، بعد أن رأت تلك الأطراف إن مصالحها سوف تكون مهددة إذا لم يكن لها تواجد وهيمنة على هذه المنطقة، خاصة بعد المتغيرات الإقليمية التي حدثت في الشرق الأوسط خلال الفترة (1991 – 2014).

ومع تنامي الخطر الخارجي الذي أحدثته نهاية الحرب الباردة جراء الاضطراب المفاجئ في بيئة الأمن الدولي، وانهيار توازن القوى ، وبروز بؤر جديدة للصراعات الإقليمية بفعل النزاعات الأثنية والعرقية، حدث تغير كبير في مفهوم المحيط الدولي الذي انتهت فيه عمليات الاستقطاب الثنائي بين المعسكرين الغربي والشرقي، سمح للولايات المتحدة الأمريكية أن تصبح الطرف الدولي الرئيس والفاعل المتنفذ في منطقة الخليج العربي. وبالنظر للدور القيادي البارز الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية فقد تمكنت من تحويل اهتمام حلف شمال الأطلسي من اجل وضع استراتيجية جديدة نحو هذه المنطقة البالغة الحيوية.

يتناول الفصل الفصل السادس محددات استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي من خلال المبحثين الآتيين :

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي.

المبحث الثاني : الأمن الإقليمي الخليجي في استراتيجية حلف شمال الأطلسي.

المبحث الأول

العوامل المؤثرة في استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي

أدت المتغيرات التي شهدها العالم مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، إلى ولادة نظام عالمي جديد أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مما مكنها من امتلاك حرية التصرف في اجراء تغيير أهداف سياستها الخارجية وتنفيذها، وحماية مصالحها والتخطيط لمستقبل العالم بخاصة في المنطقة العربية بالغة الأهمية في المصالح الدولية، وتحديداً منطقة الخليج العربي بطريقة تضمن مصالحها، وتنسجم مع مخططات وأهداف حلفائها وخاصة إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية.

وبرز حينذاك اتجاهاً فكرياً لدى دوائر صنع السياسة الأمريكية ركز على دور السياسة الواقعية وتفاعلاتها مع هيكل النظام الدولي، وطالب باستخدام القوة من أجل التغلب على الصعوبات التي عجزت السياسة الخارجية عن تجاوزها، مما دفع الإدارة الأمريكية لإصدار قرارها لغزو العراق، ودخول بغداد في (9 نيسان 2003)، والذي تداخل ملفه مع العديد من الملفات الإقليمية الأخرى بعد بروز إيران كقوة إقليمية تنافس الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، تزامناً مع عودة الدور الروسي إلى المنطقة العربية.

يتناول المبحث الأول العوامل المؤثرة في استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي من خلال المطلبين الآتيين :

المطلب الأول : العوامل الناجمة عن المتغيرات الدولية .

المطلب الثاني : العوامل الناجمة عن المتغيرات الإقليمية .

المطلب الأول

العوامل الناجمة عن المتغيرات الدولية

كان للمتغيرات الدولية التي شهدها العالم بعد انتهاء الحرب الباردة الأثر الواضح في تحديد شكل وطبيعة استراتيجية حلف شمال الأطلسي ، وذلك لأن شكل النظام الدولي الجديد، أسهم في حدوث التغييرات في الدور الذي يؤديه حلف شمال الأطلسي تجاه القضايا والمشكلات الدولية بشكل عام، ومنطقة الخليج العربي بشكل خاص. وقد تمثل هذا التغيير في تحويل مهمة الحلف من الدفاع عن الفضاء الأطلسي إلى الدفاع عن المصالح الجماعية لأعضائه، وربما لشركائه في العالم كله. فكانت أول مهمة واجهت دول الحلف في المنطقة العربية هي حينما تعرضت المصالح الغربية للخطر والتهديد بعد انهيار النظام الإقليمي العربي في أعقاب الغزو العراقي لدولة الكويت عام (1990). وقد تزامن مع ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وتنامي الطموح الأمريكي بتزعم النظام العالمي الجديد، الذي جرى تحويله خدمة للإستراتيجية الأمريكية الأوروبية، التي أخذت تتبنى مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمشروع أمني واقتصادي وسياسي .

وقد واجهت إستراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة مصاعب عديدة كانت تكمن في عدم القدرة على تحديد المخاطر التي تهدد النظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية وتهيمن عليه. فكانت الولايات المتحدة الأمريكية تتحدث عن صراع هادئ بين أقطاب اقتصادية متناوءة – ألمانيا، الصين، واليابان تارة ، وتارة أخرى تتلمس صدام بين نماذج حضارية متباينة، حسب ما عبر عنه صموئيل هنتنغتون : " إن النزاعات الأساسية في السياسات العالمية، ستحدث بين أمم ومجموعات لها حضارات مختلفة، وسيسيطر الصدام بين الحضارات على

السياسات الدولية مستقبلاً، وأن أهم صراعات المستقبل القريب ستكون بين الغرب والحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية " (هنتنغتون، 1999: 74).

لذلك قامت الجهات المختصة في حلف شمال الأطلسي باتباع خطوات مدروسة تصب في صالح عملية التغيير في استراتيجية الحلف تجاه منطقة الخليج العربي، بعد أن أسهمت جملة من العوامل الناجمة عن المتغيرات الدولية التي شهدها العالم مطلع القرن الحادي والعشرين، والتي كان من أبرزها :

1. **أحداث 11 أيلول 2001** : أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تركز في نهاية عهد الرئيس بيل كلينتون على مخاطر التقاء ما تسميه الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل عدا ما أطلقت عليه الإدارة الديمقراطية بالدول المارقة. أما في عهد الرئيس جورج بوش الأبن فقد أسهم حلف شمال الأطلسي وبشكل فاعل في دعم الاستراتيجية الأمريكية المتبعة على خلفية أحداث الحادي عشر من (أيلول 2001)، والتي خاضت فيها ما سمي بالحرب العالمية على الإرهاب، فأصبح دور الحلف بصورة آلية ينصب على الحرب على الإرهاب أينما كان. وبناءً على هذا التوجه الجديد، قام الحلف بالمشاركة في العمليات العسكرية لمكافحة الأرهاب من خلال انطلاقه في أول مهمة خارج القارة الأوربية منذ أن توجه إلى أفغانستان عام (2003) بعد انتهاء الحرب الأمريكية على حكومة طالبان وتنظيم القاعدة. وخلال هذه الفترة لم تكن أفكار الحلف الجديدة قد تبلورت بشكل نهائي حول دور الحلف في العراق ومنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط الكبير (القلاب، 2005 : 21).
2. **الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003** : يعد الاحتلال الأمريكي للعراق أحد أبرز العوامل المؤثرة في استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد عام (2003)، كونه يمثل

أحد أهم المتغيرات الدولية التي خلفت آثاراً مدمرة ليس على العراق فحسب، بل على المنطقة العربية عامة والخليج العربي خاصة جراء الأخطار المحدقة بالمنطقة نتيجة هذا الاحتلال، فالخطاب العدائي للعرب والمسلمين في السياسة الأمريكية، وتجاهل الأنظمة العربية الصديقة والحليفة لم يصل إلى مثل هذه الدرجة من قبل، بحيث إن إدارة الرئيس بوش الأبن قد تدخلت حتى في مناهج التعليم في الدول العربية، وهي بذلك تنظر إلى منطقة الخليج العربي من خلال هدفها الاستراتيجي القائم على تطبيق استراتيجية الدومينو التي تبناها الرئيس الأمريكي دوايت آيزنهاور عام (1954)، والتي تفيد بأن سقوط دولة في قبضة الشيوعية سيؤدي إلى سقوط الدول المجاورة الأخرى. إن نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في احتلال العراق سوف يؤدي إلى تخويف الدول العربية والإسلامية، ويجبرها على الرضوخ للمطالب الأمريكية، وهذا ما حدث بالفعل بعد احتلال العراق. فقد باتت بعض الدول العربية تخشى حتى من أن تصف العمليات الأمريكية بالغزو أو العدوان، متجاهلة كل الاعتبارات التي سمحت لإيران أخذ زمام المبادرة في منطقة الخليج العربي، خاصة بعد التغيرات التي حدثت في ملامح النظام الإقليمي العربي أعقاب ما سمي بثورة الياسمين في تونس، والتي أدخلت المنطقة العربية في نفق يحتمل كثير من النتائج الإيجابية والسلبية التي تعتمد على مخرجات التفاعلات الداخلية والإقليمية والدولية، وأصبحت التدخلات الإيرانية في شؤون دول الخليج العربي سمة غالبة عززت من هيمنتها الإقليمية في ظل وعود الولايات المتحدة الأمريكية وتهديداتها بممارسة الدور الحازم الذي يردع إيران خاصة في القضايا المرتبطة بالديمقراطية كحالة البحرين، والحراك غير المسبوق في دول أخرى من دول منطقة الخليج العربي (العربي، 2013 : 45).

وبعد انتهاء العمليات العسكرية في العراق في الأول من (أيار 2003) بدأت مرحلة جديدة من مراحل توتر العلاقات الدولية، هي مرحلة القطب الأوحد والضربات الوقائية والخروج على

نظام الأمن الجماعي وانتهاك الشرعية والفوضى الدولية، وهي مرحلة الإمبراطورية الأمريكية. وقد خلق احتلال العراق تداعيات عديدة ومآزق دولية وقعت فيها أطراف الاحتلال، بعد أن حلت المشكلات في النظام الدولي الجديد الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية التي سبق أن وضعت العراق ضمن إستراتيجيتها منذ قيامه بغزو الكويت في (2 آب 1990)، بحجة التصدي لظاهرة انتشار أسلحة الدمار الشامل العراقية، وأن حرب احتلال العراق هي حرب أخلاقية لتحريره . ولم تكد القوات الأمريكية تدخل في هذا البلد حتى فوجئت بمقاومة شرسة تكبدت من جرائها العشرات من الجنود الأمريكيين، وتبددت فكرة إقامة العراق الديمقراطي الحر على النموذج الأمريكي، وبدأ الاستنزاف المالي في الاقتصاد الأمريكي الذي أثار قلق الاقتصاديين فأنقلب الرأي العام الأمريكي على إدارته ودار الحديث عن المنقذ في الانتخابات الرئاسية التي جرت نهاية عام (2008) (بوادي، 2004 : 3).

3. **عودة الدور الروسي للمنطقة العربية** : دخلت السياسة الخارجية الروسية تجاه المنطقة العربية وإيران بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق مرحلة جديدة لم ترق ملامحها إلى مرحلة التنافس خلال عهد الرئيس بوريس يلتسين (1991-1999) ، ومن بعده الرئيس فلاديمير بوتين الذي استلم زمام الحكم في (كانون الثاني 1999) ، وبدأ بالسعي الحثيث لاستعادة مكانة روسيا كقوة كبرى والحفاظ على استقلالية قرارها الداخلي والخارجي ما دامت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية ، بعد أن فقدت تلك المكانة البريق الذي كان يميزها، وذلك جراء اعتمادها على المساعدات الخارجية رغم أنها دولة غنية ويمكنها تجاوز الأزمة الاقتصادية التي مرت بها حينذاك (الشيخ، 2006 : 64).

وتنظر روسيا إلى المنطقة العربية كأحدى أكبر المناطق المتلقية للسلاح في العالم، وهو ما كان يرتبط بتطورات الصراع العربي الإسرائيلي وحالة الاستقطاب الدولي في المنطقة تحت تأثير الحرب الباردة فضلاً عن الصراعات الإقليمية الأخرى في المنطقة. لذلك ظلت هذه المنطقة تستحوذ على الدوام على نسبة عالية من مبيعات السلاح العالمية، كما تضم المنطقة العربية إلى جانب إيران عدداً من كبار المشترين للسلاح الروسي، والذين كان أغلبهم يرتبطون بعلاقات دفاعية وتسليحية قديمة مع الاتحاد السوفيتي السابق، ويأتي في مقدمتهم سوريا والجزائر، ثم انضمت إليهم اليمن والسودان. ولم تقتصر علاقات روسيا التسليحية على الدول العربية وإيران فقط، وإنما امتدت في بعض الفترات إلى إسرائيل أيضاً، برغم ما هو معروف من أن إسرائيل تعتمد اعتماداً شبه كلي على الأسلحة الأمريكية. فقد حاولت روسيا منذ بداية عقد التسعينيات بناء علاقات وثقة مع إسرائيل في مجال الصناعات العسكرية، لا سيما في المجال الجوي، وذلك من خلال محاولة بناء علاقة شراكة جيواستراتيجية منذ أوائل عام (1992)، وطرحت وقتذاك تعاون عسكري وتكنولوجي بين شركة (سوخوي) الروسية ومؤسسة الصناعات الجوية الإسرائيلية، لدراسة إمكانية الدخول في برامج تعاون مشترك لتطوير بعض طائرات القتال، لا سيما تطوير مقاتلة روسية جديدة هي (سوخوي – 37)، إلا أن هذه الأفكار تعثرت عند التنفيذ (محمود، 2007 : 67).

لكن التغيير الواضح الذي طرأ على السياسة الروسية تجاه المنطقة العربية جاء بعد أعادة انتخاب الرئيس بوتين في عام (2004) لولاية ثانية، حيث جرت عملية طرق أبواب المنطقة العربية مجدداً عبر الزيارتين التي قام بها بوتين للشرق الأوسط، حين أعطى الانطباع بأن الروس قادمون للمنطقة. فكان هدف زيارة بوتين الأولى عام (2005) والتي شملت مصر وفلسطين، يتمثل بإظهار

نوايا روسيا ورغبتها في أعادة أحياء التعاون مع دول المنطقة، وإبراز قدرات روسيا الجديدة، وما يمكن أن تقدمه للعرب لا سيما في المجال التقني، وهو الأمر الذي تأكد في زيارة بوتين الثانية عام (2007) والتي شملت السعودية وقطر والأردن، فأعطت منطقة الخليج العربي مكانتها الحقيقية في الأولويات الروسية التي عكست سعي التوجهات الروسية الهادفة لعقد شراكة اقتصادية وتقنية إستراتيجية، ولعب دور تنموي حقيقي مع دول منطقة الشرق الأوسط وبالأخص منها العربية لتوفر عائداً اقتصادياً مباشراً لروسيا، مع الأخذ بالاعتبار بأن التطورات الاقتصادية في المنطقة تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي من خلال المساهمة العربية الفاعلة في الإنتاج العالمي للطاقة، إذ تعد روسيا ثاني أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم بعد المملكة العربية السعودية حيث تبلغ صادراتها (40%) من أجمالي الصادرات العالمية من النفط، كما أنها أكبر دول العالم من حيث احتياطيات الغاز الطبيعي والتي تقدر بنحو (27.5%) من الاحتياطي العالمي، ولها الخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن النفط واستخراجه بفعل ما تملكه من تكنولوجيا متطورة في هذا المجال، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيمياوية (شبلي، 2013 : 96).

وبالفعل بدأت روسيا بإنشاء مشاريع مشتركة مع عدد من الدول العربية كانت تعتبر نواة لتطوير التعاون في هذا المجال كان من أبرزها:

أ. أنشاء مؤسسة لوكسار المشتركة بين شركة لوك أويل الروسية وشركة النفط الوطنية السعودية لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في صحراء الربع الخالي لمدة (40) سنة.

ب. أجراء تعاون لإنتاج النفط بين شركة لوك أويل الروسية ومصر يصل إلى 10% من الإنتاج المصري من النفط .

ج. أنشاء عدد من خطوط الأنابيب لنقل الغاز في كل من الجزائر والسودان .

د. مد خط الغاز العربي في الجزء المار بسوريا من الحدود السورية الأردنية إلى مدينة حمص في سوريا.

هـ.أنشاء مصنع لتكرير النفط في سوريا وآخر لتحويل الغاز .

و. التعاون مع سلطنة عمان في أطار مشروع لمد خط أنابيب في منطقة قزوين لنقل النفط من كازاخستان (الشيخ، 2007 : 84).

ولم يقتصر توجه روسيا لتحسين علاقاتها مع الدول العربية وإيران على الجانب الاقتصادي، بل تعداه ليشمل تنشيط صادراتها من الأسلحة إلى المنطقة ليس لإعتبارات سياسية أو أيديولوجية، ولكن نظراً لما تمثله مبيعات الأسلحة من مورد هام للدخل القومي ضمن أطار توجه القيادة الروسية للاعتماد على الموارد والإمكانات الذاتية في النهوض بالاقتصاد الروسي . فاكتسبت المنطقة أهمية خاصة كسوق هامة للأسلحة الروسية، حيث اشتملت مبيعاتها إلى المملكة العربية السعودية في عام (2007) دبابات (T-90) الروسية المتطورة، كما ظفرت بعقود للتسليح مع الجزائر في صفقة تقدر بنحو (7.5) مليار دولار نظير بيعها طائرات حربية وصواريخ للدفاع الجوي ودبابات، فضلاً عن بناءها لمفاعل بوشهر النووي في إيران الذي حصلت من جراءه على مبلغ (800) مليون دولار، إلى جانب التعهد بتزويد ست محطات إيرانية أخرى يجري بناؤها في المستقبل بالتقنيات اللازمة (عرفات، 2007 : 73).

وأسهم كل هذا النشاط الروسي في عودة التنافس الأمريكي – الروسي إلى المنطقة العربية بشكل كبير زاد من حالة التدهور والخلاف بين الطرفين في أماكن أخرى من العالم، إذ وصلت

العلاقات بين الطرفين مع بداية عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما إلى مرحلة حساسة وحرجة من التوتر والتصعيد على مختلف مستوياتها السياسية والنفسية، والتي بدورها دفعت الطرفين إلى تبني بعض السياسات العسكرية الشبيهة بتلك التي سلكتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق في بداية عقد الستينات من القرن العشرين، والتي سميت بالحرب الباردة في أعقاب أزمة الصواريخ الكوبية، فظهر عدد من القضايا والملفات التي أوصلت الطرفين النوويين إلى هذه المرحلة من التصعيد والمواجهة كان من أبرزها:

أولا: أزمة الدرع الصاروخي الأمريكي الذي نصبته الولايات المتحدة الأمريكية في شرق أوروبا، والذي تدعي انه موجه للتصدي لهجمات إرهابية محتملة من إيران وكوريا الشمالية، بينما تقول روسيا انه يمثل تهديداً مباشراً لأمنها وحدودها القومية .

ثانيا: التدخل الأمريكي في بعض الملفات المباشرة التي تخص الجانب الروسي وتعتبره موسكو تدخلاً غير مرغوب فيه كملف جورجيا وأوكرانيا وشبه جزيرة القرم.

ثالثا: ملفات غير مباشرة ومن أهمها : الملف النووي الإيراني، ومعارضة انضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية، وتوسيع حلف شمال الأطلسي، واعتراف كل طرف بدول وجهات يعتبرها الطرف الآخر غير شرعية، مثل جمهورية أبخازيا المعترف بها من قبل روسيا ونيكاراغوا فقط، وفلسطين غير المعترف بها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية(الفطيسي، 2008).

ترى الباحثة إن مجمل التطورات الأمنية الدولية التي شهدتها البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي منذ أحداث (11 أيلول 2001)، قد دفعت حلف شمال الأطلسي بالعمل الجدي

من أجل التواجد الفعلي في هذه المنطقة، بعد أجراء التغيير في استراتيجية الحلف تجاه المنطقة، خاصة بعد التطورات التي حدثت وكانت لها علاقة بالجهود الأمريكية التي قادتها بعد احتلال أفغانستان عام (2001)، والتي أفضت لشن الحرب العالمية ضد الإرهاب منذ عام (2002)، واحتلال العراق عام (2003).

يضاف إلى ذلك تواجد عدد من بؤر التوتر التي تكتنف الجيوب الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي بسبب الحرب في أفغانستان، والتي شكلت فرصة تاريخية لعدد من القوى الدولية وفي مقدمتها حلف شمال الأطلسي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، لكي تلعب دوراً أكبر في مسألة الحفاظ على أمن منطقة الخليج العربي، الأمر الذي دفع الحلف لطرح مبادرة أسطنبول عام (2004) من أجل الإبقاء على الأحداث السياسية والعسكرية في المنطقة تحت المراقبة والسيطرة، والتصدي لمصادر التهديد الأمني بها، خاصة أن التهديد المحتمل ينبع من بؤر الإرهاب المتواجدة في المنطقة، ومن انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها السلاح النووي في هذه المنطقة الحيوية للمصالح الغربية.

ويأتي هذا كله من أجل ضمان استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في دول منطقة الخليج العربي، لما تتمتع به من أمكانات نفطية هائلة تؤثر بشكل رئيسي على مصالح أعضاء حلف شمال الأطلسي إذا ما تعرضت للتهديد، خاصة وأن لمنطقة الخليج أهمية محورية في الاستراتيجيات الدولية النابعة من حقيقة توافر أهم متغيرين استراتيجيين مرتبطين بالأمن والاستقرار الدولي، وهما الموقع الإستراتيجي والموارد الإستراتيجية المهمة.

المطلب الثاني

العوامل الناجمة عن المتغيرات الإقليمية

لقد أصبح الوضع العربي والإقليمي يشير إلى حدوث متغيرات إقليمية عديدة تشهدها المنطقة العربية عامة ومنطقة الخليج العربي خاصة، جاءت نتيجة التداعيات التي خلفتها المحاولات الأمريكية بدءاً من عام (2003) لاستعادة النظام الاستعماري أو السيطرة الاستعمارية المباشرة على المنطقة من خلال الحرب والتهديد بها. وتبرز الأوضاع العربية الداخلية وجود اختلافات جوهرية عن الأوضاع في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، إذ تركت تلك المتغيرات الإقليمية في المنطقة آثار واضحة في طبيعة الصراعات والتوازنات الإقليمية، وأسهمت في دفع حلف شمال الأطلسي لإعادة النظر في تشكيل استراتيجيته من أجل تلبية المهام الجديدة المتعلقة بإدارة الأزمات والصراعات وحفظ السلام والأمن والنظام، خاصة في منطقة الخليج العربي البالغة الحيوية لمصالح الدول الأعضاء في هذا الحلف (القلاب، 2005 : 17).

تأثرت منطقة الخليج العربي كثيراً بالمتغيرات التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال الحقبة الزمنية القريبة الماضية، التي تداخلت فيها العوامل الدولية والإقليمية في بلورة مسألة الأمن ومفاهيمه ومكوناته واتجاهاته، وأثرت عدة ضغوط وتحولات خطيرة على تصورات دول الخليج العربي لمسألة الأمن.وقد لعب موضوع الأمن الإقليمي لمعظم دول الخليج العربي دوراً مهماً في رسم السياسات العامة لهذه الدول، وشهدت العلاقات الداخلية بين دول منطقة الخليج العربي تطورات عديدة باتجاهات مختلفة تراوحت بين حالتي التعاون والحرب. فقد تعاونت دول مجلس التعاون الخليجي فيما بينهما، فيما شهدت حالة اعتداء عسكري على أراضي أحداها هي الكويت

عام (1990) من قبل العراق الذي دخل بدوره في حربين ضد الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من احتلاله عام (2003) (شبلي، 2014 : 37) .

ومن هذا المنطق لا بد من التعرف على أهم العوامل المؤثرة في استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، الناجمة عن هذه المتغيرات الإقليمية، وذلك من خلال المحاور الآتية :

1. **التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي :** أسهم تدخل السياسة الأمريكية المستمر في شؤون منطقة الشرق الأوسط عموماً ومنطقة الخليج العربي خصوصاً، في حصول عملية استقطاب ثنائية في المنطقة بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وعدد من الدول الإقليمية في المنطقة، وأبرزها إيران وتركيا، الأمر الذي بدّل محاور النزاع على الساحة المتوسطية والخليجية، وأثر بشكل مباشر على تفاعلات القضايا الإستراتيجية أكثر من تأثرها بتطوراتها الذاتية، أو بعلاقات القوى داخلها، لذلك اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية إعداد قوات التدخل السريع التي سبق أن أنشأت عام (1980) بموجب مبدأ كارتر الذي اعتبر أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعتبر أي محاولة من قبل أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج العربي اعتداء على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية، وسيتم صد مثل هذا الاعتداء بأية وسيلة ضرورية، بما في ذلك القوة العسكرية. واستمرت وزارة الدفاع الأمريكية في تدريب هذه القوات على أسس قتالية ولوجستية محددة لتخدم عملية تحقيق هذا الغرض، ثم أخذت تلك القوة العسكرية في العمل ضمن مفاهيم قتالية، أصبحت فيما بعد أكثر وضوحاً لتصب باتجاه تحقيق الأهداف الاستراتيجية الأمريكية الشاملة، حفاظاً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في أوروبا وآسيا (القلاب، 2005 : 32).

لذلك صاغت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجيتها الأمنية في الخليج العربي، انطلاقاً من مصالحها الحيوية المتمثلة في ضمان تدفق النفط من الحقول النفطية الواقعة في هذه المنطقة، من دون أي معوقات وبأسعار معقولة. وبعد إقصاء الجيش العراقي وإحلال قوات أمريكية محله، باتت الولايات المتحدة الأمريكية هي القوة المهيمنة في الخليج رغم المنافسة الإيرانية، كما أنها بفضل قواعدها المنتشرة في العراق ومعظم دول مجلس التعاون الخليجي، تبقى قادرة على المحافظة على هذه الهيمنة في المستقبل المنظوخ، حتى لو أخفقت في جهودها الرامية إلى توطيد دعائم الاستقرار في العراق (إنديك، 2006 : 115).

2. **التواجد العسكري لحلف شمال الأطلسي في العراق** : جاء الحضور العسكري لقوات حلف شمال الأطلسيليصبح سنداً قوياً للمبررات التي طرحها الجانب الأمريكي عن سبب تواجده في العراق. فقد بدأ الحلف مهمته العسكرية التدريبية في العراق منذ (تموز 2004)، وذلك امتثالاً للرغبة الأمريكية بهذا الجانب، والتي كانت تريد دوراً عسكرياً أكبر من الذي قام به الحلف في العراق. ويعود سبب محدودية ذلك الدور إلى تردد كثير من الدول الأوروبية في دعم توجه الحلف إلى العراق وعدم اتفاقها مع الرؤية الأمريكية ، وهذه الدول هي كل من : فرنسا وألمانيا وبلجيكا وإسبانيا وتركية وإيطاليا. لكن ذلك الدور كان يعكس قدرة الضغط الأمريكي على صياغة المسار العام لحلف شمال الأطلسي واستراتيجيته في التعامل مع منطقة الخليج العربي. ويمكن القول أن حجم وطبيعة المشكلات التي واجهت الولايات المتحدة الأمريكية وقواتها في العراق هما أبرز الأسباب الكامنة وراء اهتمام الولايات المتحدة بجذب حلف شمال الأطلسي إلى العراق، وذلك من أجل المساعدة في تخفيف وطأة تلك المشكلات أو التغلب عليها (سيف، 2008 : 42).

3. **تنامي قدرات القوى الإقليمية المتنافسة على النفوذ في منطقة الخليج العربي** : أدى خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي في منطقة الخليج العربي التي كانت قائمة منذ عدة عقود، إلى حدوث اختلال واضح في تلك المعادلة، الأمر الذي أفرز حالة التنافس بين القوى الإقليمية الأخرى كإيران وتركيا على النفوذ في المنطقة، فأخذت إيران تتحرك في منطقة الشرق الأوسط وتحديداً في الخليج العربي بعد عام (2003)، وفق إستراتيجية تستهدف الحصول على اعتراف دولي بدورها كقوة إقليمية تمتلك مقومات هذا الدور وتسيطر على أدواته، إذ باتت مصالحها تمتد من الخليج إلى العراق وسوريا ولبنان حتى فلسطين. وأصبحت المنافس الأول لتركيا التي باتت تطمح للتمدد جنوباً تجاه المنطقة العربية التي تشكل ميداناً خصباً للمصالح والمنافع الاقتصادية والمالية والاستثمارية والتجارية لأغلب دول العالم (العدوان، 2013 : 27).
4. **تنامي التحديات الأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي:** ظهرت تحديات حقيقية لمنظومة الأمن الإقليمي الخليجي، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

أ. البعد الداخلي : ويكمن في عدم رغبة دول مجلس التعاون الخليجي بالتوسع في عسكرة مجتمعاتها نظراً لشح الموارد البشرية والتكاليف الباهظة التي تحتاجها لشراء السلاح وبقية المستلزمات، إلى جانب تعرض تلك الدول لتحديات ندرة المياه والأمن الغذائي، وكذلك مخاطر الإرهاب والتطرف الداخلي .

ب. البعد الإقليمي : يعتمد جانب كبير من مستلزمات تحقيق حالة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي على ما يتم تحقيقه من إنجازات في بناء العراق الجديد ذي السيادة والأمن. لذلك تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مستقبلاً مجهولاً وغير واضح المعالم جراء استمرار حالة عدم الاستقرار في العراق، والتدهور المتنامي في عدم قدرته على توفير الأمن الداخلي وبناء النظام السياسي القادر على إداء دور إقليمي يوازي القوى الإقليمية الأخرى .

ج. البعد الدولي : ألقت أحداث الحادي عشر من أيلول (2001) بظلالها على مسار الشراكة الأمنية الخليجية الأمريكية، وذلك جراء عدم وضوح الرؤية الأمريكية تجاه أوضاع المنطقة، الأمر الذي خلق أزمة سياسية بين الطرف الأمريكي وبعض دول مجلس التعاون الخليجي (القلاب، 2005 :26).

وانطلاقاً من هذه العوامل الناجمة عن المتغيرات الإقليمية فقد وجد حلف شمال الأطلسي بأن هذه المتغيرات أصبحت تشكل تهديداً حقيقياً لبيئة الأمن في منطقة الخليج العربي، مما يهدد مصالح الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ويزيد المخاطر الكثيرة التي شهدتها منطقة الخليج العربي، بحيث أضحى تأمين سلامة منابع النفط في هذه المنطقة هفاً أساسياً في الاستراتيجيات الغربية كافة، وباتت منطقة الخليج العربي من أهم المناطق والبؤر الاستراتيجية على مستوى العالم نتيجة لمخزونها النفطي الكبير وموقعها الاستراتيجي، مما جعلها محط أنظار العالم والقوى المتنفذة فيه، وأكسبها أهمية في الصراع الدولي وجعل الدول الإقليمية والدولية تمنحها اهتماماً خاصاً، دفعها لرسم سياسات أمنية محددة تقع ضمن أهداف جرى الإعلان عنها مراراً منذ عقود خلت، وقد ارتبطت تلك الأهمية الاستراتيجية بالاتي:

أولا: قدرة دول المنطقة الغنية بالنفط على استثمار عائداته وتوظيفها في تنمية مرافقها .

ثانيا: محاولة النهوض سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بالاعتماد على "الطفرة" الكبيرة في أسعار النفط في الآونة الأخيرة.

ثالثا: تأثير موقع منطقة الخليج العربي الجيوستراتيجي الهام على منافذ بحرية في السياسة الدولية والصراع القائم بين القوى الكبرى التي تسعى لتحقيق مصالحها القومية في مناطق العالم المختلفة.

رابعا: تعد المنطقة سوقاً استهلاكياً كبيراً للمنتجات الأجنبية.

خامسا: ارتباط الأنظمة السياسية واقتصاداتها بروابط متعددة مع دول الجوار الجغرافي ومع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والعالم (نهار، 2008 : 57).

لذلك جاءت نشاطات حلف شمال الأطلسي والتي كانت تدل على بداية تطور العلاقة مع بعض دول مجلس التعاون العربي، والتي تمثلت بانعقاد مؤتمر تحولات الناتو والأمن في الخليج الذي نظمته دولة قطر عام (2004)، وقمة أسطنبول لحلف شمال الأطلسي في تركيا عام (2004)، ومؤتمر روما حول الشرق الأوسط الكبير في (آذار 2005)، وما تلاها من مؤتمرات وزيارات متبادلة ومباحثات في مختلف الاتجاهات المتعلقة بعلاقات الحلف مع دول مجلس التعاون الخليجي (القلاب، 2005 : 44).

ترى الباحثة أن استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي أصبحت موضع اهتمام كبير من الدوائر السياسية والأكاديمية في المنطقة، وذلك لما لها من دور في وضع معالجات تستهدف التعامل مع التحديات التي تواجه الأمن في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن تلبيتها للرغبات الغربية الساعية للتواجد في هذه المنطقة البالغة الحيوية للمصالح الغربية، إلى جانب التنسيق في مختلف أوجه التعاون الممكنة في مجالات حفظ السلام والاستقرار، والتشاور

حول حاجة منطقة الخليج العربي إلى الأمن والدفاع والقيام بمتطلبات الإصلاح لمواجهة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل بالوسائل السياسية والعسكرية والأمنية والقانونية .

المبحث الثاني

الأمن الإقليمي الخليجي في استراتيجية حلف شمال الأطلسي

تبلورت استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بشكل واضح من خلال القرارات التي أصدرتها قمة الحلف المنعقدة في مدينة إسطنبول التركية في (حزيران 2004)، إذ مثلت تلك القرارات تطوراً نوعياً في اهتمامات الحلف بمنطقة الشرق الأوسط عموماً ودول الخليج العربي خصوصاً، كونها استهدفت تطوير علاقة الحلف بالمنطقة جراء الأحداث التي أثرت في أمن منطقة الشرق الأوسط، وانعكاسات ذلك على الأمن الأوروبي والأمن الدولي، بعد نجاح الحلف في العمليات العسكرية في أفغانستان، وتسوية بعض المشاكلات الأوروبية. وتضمن التوجه الجديد للحلف بالإضافة إلى قضية الأمن الخليجي، الإسهام في خمس قضايا مهمة هي: عملية السلام في الشرق الأوسط، والوضع الأمني في العراق، وعمليات الإصلاح السياسي في دول المنطقة، ومكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد جاءت قرارات قمة إسطنبول لتؤكد على المبادرة الجديدة للتعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي الست في إطار ما أطلق عليه تحسين مستوى علاقات الحلف مع العالم العربي وذلك في كانون الأول من عام (2004).

ويتناول المبحث الثاني الأمن الإقليمي الخليجي في استراتيجية حلف شمال الأطلسي من خلال المطلبين الآتيين : -

المطلب الأول : الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي .

المطلب الثاني : قيود استراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي.

المطلب الأول

الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي

جاء تزايد أهمية منطقة الخليج العربي مع تزايد أهمية النفط كسلعة إستراتيجية، بالإضافة إلى الأهمية الجيوبوليتيكية لهذه المنطقة والتي جعلتها إحدى المناطق الإستراتيجية الهامة في العالم المعاصر بحيث أصبحت المنطقة مسرحاً لصراع ونفوذ الدول الكبرى سواء كانت شرقية أو غربية، وساحة لتنافس القوى الإقليمية في المنطقة. ويعود ذلك إلى أسباب اقتصادية وسياسية واجتماعية متوارثة، أدت إلى أن تصبح المنطقة واحدة من أكثر المناطق حساسية في العالم. وبهذا أدركت الدول العربية الستة المطلة على الخليج العربي بأن النمو والازدهار الاقتصادي الذي تنعم به دول المجلس لا يمكن أن يتحقق ويتطور إلا في ظل بيئة آمنة ومستقرة. وانطلاقاً من المبدأ الراسخ بأن الأمن كل لا يتجزأ، فقد قامت بإنشاء مجلس التعاون الخليجي الذي هدف إلى : تحقيق الأمن القومي لدول المجلس، وتحقيق الاستقلال والتنسيق والترابط بين الدول الأعضاء في جميع المجالات، والعمل على إيجاد قواسم مشتركة لحل المشكلات التي تعترض العلاقات الأخوية فيما بينها كتلك التي تتعلق بالمشكلات الحدودية بين بعض الدول الأعضاء (فودة، 1991 : 5–16) .

وشهدت منطقة الخليج العربي خلال الفترة (1991 – 2014)، عدداً من التحولات الإستراتيجية التي كان لها أثر كبير في بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، لم تكن مألوفة خلال المراحل التاريخية السابقة، أبان المنعطفات الإستراتيجية التي لعبت دوراً كبيراً في قيام النظام الإقليمي في الشرق الأوسط منذ التقاسم الفرنسي البريطاني للمنطقة نهاية الحكم العثماني، إذ عانت المنطقة في مراحل متداخلة متلاحقة من السيطرة الاستعمارية لهذين البلدين، ومن ثم خروج

الاستعمار وتحقيق الاستقلال الوطني لغالبية شعوب المنطقة، وقيام دول مستقلة ذات سيادة، لم تستطع تحقيق طموحات وآمال شعوبها في التطور والتنمية والرفاه الاجتماعي، فعمت الفوضى، وسادت الصراعات التي مهدت في النهاية لتدخلات خارجية في شؤون المنطقة (شبلي، 2014 : 7).

وفي ظل تلك الأجواء حدث إتفاق بين أعضاء حلف شمال الأطلسي على إطلاق مبادرة إسطنبول للحوار مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من خلال تبني قمة الحلف المنعقدة في استطنبول في (حزيران 2004) لمبادرة التعاون الاستراتيجي مع دول البحر المتوسط، حيث سعى الحلف إلى إيجاد شراكة دولية مع أكثر من ثلاثة وخمسين دولة من خلال عمل قاعدة بيانات لتبادل المعلومات الاستخبارية والعسكرية، وتضمنت هذه المبادرة قسماً خاصاً عن دول مجلس التعاون الخليجي. ويأتي قرار الموافقة على مبادرة إسطنبول، ليسمح بتوسيع التعاون مع دول منطقة الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج العربي وشمال افريقيا من أجل تحقيق المصالح المشتركة وتعزيز الامن والاستقرار في المنطقة. فقد ركزت مبادرة إسطنبول على وضع خطط تعاون عملية يستطيع بها حلف شمال الأطلسي دعم شراكته مع دول الخليج وبشكل ملحوظ في موضوعي الدفاع والأمن، وذلك في ضوء التطورات الأمنية التي شهدتها منطقة الخليج العربي في أعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 ، هذا الاحتلال الذي أفضى لحدوث خلل واضح في التوازن الإقليمي في المنطقة (الجندي، صحيفة الشرق الأوسط، العدد 9345 في 29 يونيو 2004).

وبهذا أصبحت أولويات حلف شمال الأطلسي تقضي بالتحول إلى قوة عسكرية عالمية، وبخاصة في ظل ضمه دولاً أعضاء خارج نطاق القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية، إلى جانب أن

اطلاق مبادرة أسطنبول قد جاء من أجل إحداث توازن إقليمي جديد في منطقة الخليج العربي، كجزء من التحالف الأوسع في منطقة الشرق الأوسط الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحلف شمال الأطلسي. وتعد هذه المبادرة امتداداً لمبادرة الحوار المتوسطي مع حلف شمال الأطلسي التي طرحت عام (1994)، انطلاقاً من كون هذه المنطقة ذات مكانة جيوبوليتيكية خاصة لتوسيع نطاق عمل الحلف (Nazemroaga , 2007).

ويتلخص الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي في أمرين مهمين هما:

أولا: نظرة كل من دول الخليج العربي وحلف شمال الأطلسي إلى أهمية كل طرف بالنسبة للآخر، باعتبار أن كليهما يشكلان جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الأمنية الدولية الجديدة في مجال التصدي لظاهرة الإرهاب الذي تعانيه منطقة الخليج العربي .

ثانيا: تطوير التعاون في المجالات ذات الصلة بالأوضاع الأمنية الداخلية في الجانبين الخليجي والأطلسي، بالإضافة لما يقدمه هذا التعاون من دعم لمرتكزات الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين المجموعة الأوروبية ومجلس التعاون الخليجي، والذي يعد النفط الخليجي أحد أهم المقومات الأساسية فيه، كون المجموعة الأوروبية الشريك التجاري الأول لدول المجلس (العطية، 2005).

ووفقاً لرؤية مسؤولي حلف شمال الأطلسي، فإن مبادرة إسطنبول تنهض على مجموعة من العلاقات التي تعود بالفائدة على دول الحلف والدول أعضاء المبادرة، من خلال تعزيز التعاون الأمني، خاصة في مجال الأنشطة التي يمكن أن يساهم فيها الحلف بتقديم قيمة مضافة تهدف إلى تطوير قدرات قوات هذه الدول للعمل جنباً إلى جنب مع قوات الحلف، والمتمثلة بالمساهمة في

العمليات التي يقودها الحلف لمكافحة الإرهاب، ومع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومساعدة تلك الدول على مواجهة التحديات المشتركة مع حلف شمال الأطلسي (دي سانتيس، 2006 : 225).

ويأتي منح حلف شمال الأطلسي دول مجلس التعاون الخليجي اهتمامًا خاصاً أمراً طبيعياً بالنظر إلى أهمية موقع هذه الدول الاستراتيجي في تلبية مصالح أعضاء الحلف. فقد ساهمت التطورات السياسية في منطقة الخليج والشرق الأوسط بشكل واسع في أن تكتسب هذه المنطقة أهمية بالغة لأن تأثير الاستقرار في منطقة الخليج يتجاوز حدودها، حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي الست واليمن والعراق وإيران تنتج (84%) من النفط العالمي، فضلاً على احتوائها على ثلث الاحتياطي العالمي من الغاز. ومن ناحية أخرى، استهدف الحلف إحداث تقارب بين الفرقاء، خاصة بين الصوت الأوروبي والصوت الأطلنطي داخل الحلف لتجاوز تداعيات الغزو الأمريكي للعراق. ومنح أعضاء حلف شمال الأطلسي الأهمية القصوى لمنطقة الخليج العربي في أن تكون هي البداية في هذا التقارب، وتضمنت الأهداف المعلنة لقمة إسطنبول تحقيق التعاون العملي في مجال الدفاع والأمن بين الحلف وتلك الدول الخليجية، وذلك من خلال الآتي :

(1) تعزيز التعاون في مجالات تخطيط الطوارئ المدني من خلال تقديم برامج التدريب في هذا المجال، وفي مجال التنسيق المدني والعسكري والاستجابة للأزمات في البحر والجو.

(2) تعزيز التعاون في مجالات أمن الحدود، خاصة المتعلقة بالإرهاب وتهريب الأسلحة الصغيرة والخفيفة وتقديم خبرة الحلف في هذه المجالات.

(3) تقديم النصائح في مجالات الإصلاح الدفاعي والميزانيات العسكرية والتخطيط الدفاعي والعلاقات المدنية العسكرية.

(4) تعزيز التعاون العسكري من خلال المشاركة في تدريبات عسكرية مختارة وأنشطة تدريبية وتعليمية مرتبطة بها (كشك، 2005 : 82).

ورغم وضوح استراتيجية حلف شمال الأطلسي بشأن التعاون مع دول الخليج العربي من خلال مبادرة إسطنبول، إلا أن الغموض يكتنف رؤية الحلف إلى مجمل متطلبات الأمن الإقليمي الخليجي الذي يضم دول الإقليم الثمانية (دول مجلس التعاون الخليجي والعراق وإيران). فعلى الرغم من أن الدور الجديد للحلف في منطقة الخليج العربي الذي يعد قوة مضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي الأعضاء في مبادرة إسطنبول، إلا أنه بذات الوقت يشكل تحدياً للأطراف الأخرى ، وفي مقدمتها إيران، لارتباط ذلك بشكل وثيق بالرؤية الإيرانية لأمن منطقة الخليج، وذلك جراء الانتشار العسكري الغربي في المنطقة، بما يهدد الأمن القومي الإيراني. وتبدو أوجه التعارض بين الدور الجديد لحلف شمال الأطلسي والمصالح الإيرانية في الامور الآتية :-

(أ) الواقع الإقليمي الجديد في منطقة الخليج العربي الذي فرضه الوجود العسكري الأمريكي والغربي عموما، ووجود القواعد العسكرية في أفغانستان وآسيا الوسطى في ضوء ما أوجدته أحداث (11 أيلول 2001) من سيادة مبدأ الضربات الاستباقية ضمن ما أسمته الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، بالإضافة لتداعيات الغزو الأمريكي للعراق عام (2003) الذي كرس السياسة الغربية والأمريكية في القدرة على الوصول إلى المخزونات النفطية للمنطقة، مع عدم السماح لأي قوة معادية بالاستفادة من المنطقة وثرواتها (تشوبين، 2007: 182).

(ب) التعارض بين مهام حلف شمال الأطلسي الجديدة فيما يتعلق بقضايا مكافحة الإرهاب ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومتطلبات الأمن القومي الإيراني التي ترتبط بطبيعة دور إيران الأمني في منطقة الخليج العربي، الذي يرى في الوجود الأجنبي في الخليج العربي انتقاصاً

واعتداءً على السيادة والمصالح القومية الإيرانية، وهذا يؤثر على طبيعة الارتباطات العالمية لدول الخليج العربي، وبذات الوقت يضمن هيمنة إيرانية كاملة على الأمن الخليجي، خاصة بعد خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي (إدريس، 2007 :11).

وفيما يتعلق بالعراق الذي يعد أحد أطراف المنظومة الأمنية الإقليمية في منطقة الخليج العربي، فإنه لا زال يدخل في مشاكل عديدة مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي التي تقف في مقدمتها مشكلة التعويضات التي يتوجب دفعها للكويت جراء النتائج التي خلفها الاحتلال العراقي للكويت عام (1990)، فضلاً عن الموقف الإعلامي الذي تبديه بعض القوى السياسية الشيعية في العراق الداعم لحركة الوفاق البحرينية، وأن اضطلاع حلف شمال الأطلسي بدور ما في العراق من شأنه التأثير في مجمل المعادلة الأمنية الإقليمية. فقد وافقت الولايات المتحدة الأمريكية العضو الأبرز في حلف شمال الأطلسي، على الاستمرار في تعاونها الوثيق مع العراق من أجل تعزيز المؤسسات العسكرية والأمنية والمؤسسات السياسية والديمقراطية في العراق وإدامتها، والتعاون في تدريب قوات الامن العراقية وتجهيزها وتسليحها، من أجل مكافحة الإرهاب المحلي والدولي والجماعات الخارجة عن القانون، بناء على طلب من الحكومة العراقية (الجابري، 2009 : 289).

واستناداً لذلك، تواجدت بعثة لحلف شمال الأطلسي في بغداد وكانت تضم (165) شخصًا بينهم (24) مدربًا للمساعدة في تدريب (910) من الضباط العراقيين سنوياً، بعد أن وافق مجلس الحلف على طلب ممثل بولندا في حزيران (2003) باعتباره قائد فرقة القوات المتعددة الجنسيات العاملة في وسط العراق وجنوبه، بأن يقدم الحلف إلى تلك القوات خدمات في مجالات الاستخبارات والدعم اللوجستي ومساعدة تحرك تلك القوات والتنسيق ودعم المواصلات الخاصة بتلك القوات، إذ أشرف حلف شمال الأطلسي على كليتي الأركان والدفاع الوطني العراقيتين تدريباً وتنظيماً ، وينبغي

التأكيد على أن رؤية الحكومة العراقية للجيش العراقي تتطابق ورؤية الحلف في هذا الشأن (كشك، 2005).

وقد اشترط الحلف في أداء دوره الجديد في العراق موافقة الحكومة العراقية رسمياً مساعدة الحلف في تدريب القوات العراقية. ففي عام (2004) طلبت الحكومة العراقية المؤقتة من حلف شمال الأطلسي بإيعاز من الإدارة الأمريكية، أن يضطلع بالدور التدريبي العسكري في العراق، وذلك بهدف تخفيف الضغوط عن القوات الأمريكية قبل انسحابها من العراق. وقد استجاب الحلف لطلب الحكومة العراقية وفقاً لقرارات صدرت عن قمة إسطنبول عام (2004)، فتم إنشاء بعثة من (50) ضابطاً أول الأمر، تم بعدها زيادة العدد منذ (شباط 2005) إلى (360) ضابطاً، بهدف تدريب ألف ضابط عراقي داخل العراق، و(500) ضابط خارج العراق كل عام، بالإضافة إلى إنشاء مركز عراقي للتعليم والتدريب والعقيدة العسكرية. ويقوم هذا المركز بالتنسيق مع وزارة الدفاع العراقية بإعادة افتتاح كلية القادة والأركان، وإعداد المقارات وتصنيفها، وتقديم المادة العلمية، وإعداد الخطط النهائية لإنشاء كلية حرب عليا، كما قامت النرويج بتدريب أعداد من الضباط والقادة العراقيين في مجالات عديدة في مركز النرويج للحرب المشتركة التابع لحلف شمال الأطلسي (سيف، 2008 : 44-45).

ومن خلال المعطيات التي وردت في الاتفاقية الأمنية العراقية – الأمريكية، فإن تطور دور حلف شمال الأطلسي في العراق يظل أمراً قائما، الأمر الذي من شأنه أن يمثل معوقات لدور الحلف في منطقة الخليج وذلك للأسباب الآتية:

(1) إن تغّير مهام حلف شمال الأطلسي في العراق إلى مهام قتالية إنطلاقاً من التطورات الإقليمية، يتطلب وجوداً كثيفاً للحلف داخل العراق قد يصل إلى حد بناء قواعد عسكرية دائمة،

بما يعني ظهور معادلة أمنية إقليمية جديدة. فدول مجلس التعاون الخليجي لن تواجه إيران فحسب، وإنما تواجه أيضاً العراق الجديد الذي تدعمه الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، جراء الخبرات القتالية التي يمكن أن تحصل عليها المؤسسة العسكرية العراقية والتي تعيد قدرات هذه المؤسسة إلى ما كانت عليه في السابق، بحيث تشكل تهديداً حقيقياً لدول الخليج العربي .

(2) إن طرح مسألة انضمام العراق إلى عضوية حلف شمال الأطلسي، يشكل مأزقاً لدول الخليج العربي أعضاء مبادرة إسطنبول، خاصة الكويت التي ما تزال لديها مشاكل مع العراق كانت سبباً رئيسياً في معارضة فكرة انضمام العراق إلى مجلس التعاون الخليجي .

(3) إن وجود حلف شمال الأطلسي في العراق سواء من خلال قواعد أو بموجب اتفاقية، من شأنه أن يمثل بداية ثغرة أو بؤرة أطلسية في المنطقة العربية، تلك التي يعدها الحلف مرتكزاً لما يطلق عليه (الشرق الأوسط الكبير). إذ إن مبادرة إسطنبول في هذه الحالة لن تستهدف تهديدات أمن دول الخليج العربي، وإنما ستكون جزءاً من معادلة أمنية أوسع في العراق، الذي هو أحد أهم مرتكزاتها، وهذا يجعل دور الحلف مكملاً لأدوار أخرى تخدم المصالح والأهداف الأمريكية والأطلسية معا، بما يعنيه ذلك من تداعيات سلبية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي التي لا تلتقي مصالحها مع مصالح تلك الدائرة الأوسع (كشك، 2012 : 288).

ترى الباحثة أن جوهر الصفة الدفاعية لحلف شمال الأطلسي المعتمدة أثناء فترة الحرب الباردة، والتي ما يزال الحلف متمسكاً بها، سمحت لتغيير استراتيجيته العسكرية وفتحت آفاقاً وأغراضاً خارج الحدود الجغرافية المقررة له في أوروبا ومنطقة الأطلسي، ودفعته إلى التفكير بتوسيع مهامه شرقاً وجنوباً، الأمر الذي من أسهم في تحسين فهم الحلف للمتغيرات الدولية، ومن ثم العمل من أجل ايجاد فرص نجاحه في التعامل مع مهامه الجديدة في مناطق جديدة، سواء في أفغانستان

أو العراق أو منطقة الخليج العربي، التي لم يتحقق بين دولها التوافق الكامل سواء فيما يتعلق برؤية كل منها لمستقبل أمن المنطقة عامة والتهديدات والتحديات التي تواجهه، والسياسات والترتيبات التي يمكن من خلالها التعامل بنجاح وفاعلية. أما فيما يتعلق بطبيعة حدود وآفاق التعاون الممكن مع حلف شمال الأطلسي ، فإن عدم انضمام المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان إلى مبادرة اسطنبول للتعاون حتى الآن، يشير إلى وجود أكثر من إدراك أو تصور خليجي لطبيعة العلاقة بين حلف شمال الأطلسي ودول الخليج العربية .

المطلب الثاني

قيود استراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي

اعتمدت استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي على ارث العلاقات التي يرتبط بها الطرف الغربي الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية مع دول الخليج العربي، إذ تمتد تلك العلاقات إلى مراحل سابقة، وبهذا لم يكن الحوار بينهما حديثاً. فقد سبق للحلف أن ناقش موضوع التحديات الداخلية والخارجية والدور الذي يمكن أن يضطلع به الحلف في أمن منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى مستقبل العراق، خلال الندوة التي أقامتها وزارة الخارجية القطرية بالتعاون مع مؤسسة راند الأمريكية تحت عنوان " تحولات الناتو وأمن الخليج " بحضور الشيخ حمد بن جاسم رئيس الوزراء ووزير الخارجية القطري السابق أواخر عام (2003) (عيد ، 2014).

لذلك لم يكن مفاجئاً ما أفصحت به مبادرة إسطنبول لعام (2004) عن تنامي التعاون الخليجي – الأطلسي انطلاقاً من رغبة دول مجلس التعاون الخليجي في السماح للبعد الدولي المشاركة بحفظ الأمن في هذه الدول، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور عدد من القيود التي تحول دون تفعيل هذه المبادرة، وبالتالي فإنها باتت تؤثر في تطبيق إستراتيجية حلف شمال الأطلسي في منطقة الخليج العربي، والتي من أبرزها :

1. غياب الإجماع الخليجي على استراتيجية حلف شمال الأطلسي

جاءت موافقة بعض دول الخليج العربي على التعاون مع حلف شمال الأطلسي ضمن مبادرة إسطنبول، امتداداً للخيار الذي ترجحه أغلب دول المنطقة في الاعتماد على البعد الدولي في

مواجهة التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي لدول منطقة الخليج العربي، إلا أن هذه الرؤية لم تشهد إجماعاً إزاء استراتيجية حلف شمال الأطلسي من خلال الآتي :

أ. **التباين الرسمي الخليجي** : تجتمع دول مجلس التعاون الخليجي في عدد من السمات، ومنها : الثروة النفطية الهائلة والموقع الجغرافي المحاط بجيران لديهم قدرات عسكرية وبشرية تفوق قدرات دول المجلس، الأمر الذي يحتم إيجاد رؤية خليجية موحدة تجاه طبيعة التهديدات الأمنية التي تتعرض لها وآليات مواجهتها طلباً للتوازن الإقليمي، ومن ذلك الاعتماد على طرف خارجي لموازنة قدرات أولئك الجيران. ويشير الواقع الفعلي في منطقة الخليج العربي إلى أن تلك السمات لا تعني بالضرورة أن تكون الرؤية الخليجية تجاه الأطراف الخارجية وإلى أهمية هذه الأطراف متطابقة وموحدة . فهذا الأمر ينطبق بشكل واضح في مواقف دول مجلس التعاون الخليجي من إستراتيجية حلف شمال الأطلسي. فقد أعلنت أربعة دول انضمامها إلى مبادرة إسطنبول، وهي: الإمارات والكويت والبحرين وقطر، وما تزال السعودية وعمان خارج إطار تلك المبادرة، مما يعني وجود أكثر من تصور خليجي لطبيعة العلاقات بين حلف شمال الأطلسي ودول مجلس التعاون، إذ تختلف تصورات هذين البلدين بشأن رؤيتهما إلى الحلف ودوره الجديد، بما يمثله ذلك من تأثير في الأمن القومي لدول منطقة الخليج العربي (سيف، 2008: 58).

ومنذ البداية، لم تنضم المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، اللتان تتحملان حوالي (70%) من نفقات الدفاع في دول الخليج العربي إلى مبادرة إسطنبول التعاونية، في حين لم ترفض سلطنة عمان التعاون مع حلف شمال الأطلسي تماماً . كما برزت مؤشرات عديدة تشير إلى : إن سلطنة عمان تفضل علاقات أكثر توطيداً، مع ذلك، يغلب

الحذر والتوازن على الموقف العماني تجاه حلف شمال الأطلسي. إذ يجري تداول تصور في الشرق الأوسط حول مبادرة إسطنبول التعاونية على أنها تحالف بين حلف شمال الأطلسي ودول مجلس التعاون الخليجي ضد إيران. كما أن السلطنة تسعى للحفاظ على علاقات سياسية جيدة مع إيران، وإن انضمامها للمبادرة يعني التفريط بتلك العلاقات. أما بالنسبة للسعودية، فإن هذه التصورات لا تشكل مصدراً كبيراً للقلق، إذ أن المملكة العربية السعودية، بوصفها أكبر القوى الإقليمية على الساحة، لا ترغب في أن تكون على قدم المساواة مع الدول الخليجية الصغيرة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على القوى الخارجية لتحقيق أمنها. وإذا كانت المملكة العربية السعودية بصدد إقامة علاقات رسمية مع حلف شمال الأطلسي، فمن الضروري أن تكون تلك العلاقات في إطار خاص قائم على النّدية. وبوجه عام، تتأكد صعوبة أن يلعب حلف شمال الأطلسي دورًا في المنطقة دون إشراك الرياض في ظل قيادة المملكة العربية السعودية لمجلس التعاون الخليجي (سمعان، 2012 : مجلة الناتو).

ويأتي التباين في الرؤى لدى دول مجلس التعاون الخليجي امتداداً لحالة الاختلاف في وجهات نظر دول المجلس تجاه التهديدات الأمنية التي تتعرض لها، وهي ليست رؤى ثابتة، بل متغيرة حسب تطورات الوضع في البيئة المحلية والإقليمية والدولية، إذ يفوق إدراك الكويت للتهديدات العراقية إدراك الدول الخليجية الأخرى، بسب تجربة الغزو ومعطيات الجوار الجغرافي. بينما الإحساس بالتهديد الإيراني أخف وطأة لدى الكويت منه بالنسبة إلى البحرين والإمارات (فرج الله، 1994 : 81).

ويرتبط تباين رؤى دول مجلس التعاون الخليجي للأمن عموماً، ودور حلف شمال الأطلسي خاصة، ارتباطاً وثيقاً بطبيعة هذه الدول وموقعها الجغرافي. ففي مجلس التعاون هناك المملكة العربية السعودية ذات المساحة الأكبر والمنافذ البديلة لتسويق نفطها خارج منطقة الخليج في ميناء ينبع على شاطىء البحر الأحمر، فيما تتمتع سلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة بمساحة وحجم متوسط، حيث تمتلك الأولى سواحل تقع خارج الخليج العربي على خليج عمان وبحر العرب، وتمتلك الثانية منافذ بحرية على خليج عمان هي الفجيرة وخورفكان. أما الكويت وقطر والبحرين فهي دول تعاني من صغر المساحة، ولا تمتلك منافذ بحرية بديلة عن الخليج العربي لتسويق نفطها (إدريس، 2000 :126).

ب. **الرأي العام في منطقة الخليج العربي** : لم تظهر توجهات الرأي العام في الدول الخليجية الأربعة التي وافقت على مبادرة إسطنبول(قطر والبحرين والكويت والإمارات)، رغبة للتعاون مع حلف شمال الأطلسي، إذ عقد عدد من المؤتمرات واللقاءات بين الطرفين الخليجي والأطلسي حضرها عدد من المسؤولين الرسميين، بالإضافة إلى عدد من الأكاديميين، مما أتاح للنخبة الفكرية في دول الخليج التعبير عن رؤيتها ومخاوفها بشأن المبادرة، رغم الجهود المبذولة من قبل مسؤولي حلف شمال الأطلسي للتعريف بأهداف المبادرة. فهذه النظرة السائدة لدى الرأي العام الخليجي ما زالت تنظر إلى الأحلاف مع القوى الغربية بالمفهوم العسكري التقليدي، بأنها تسعى إلى الهيمنة من أجل حماية المصالح الغربية بما يتعارض مع المصالح العربية والإسلامية. فحتى دعم الحلف سابقاً لأفغانستان ضد الاحتلال السوفيتي (1979– 1989) لم يكن الهدف منه سوى التصدي للمنظومة الأشتراكية (الوسط البحرينية، العدد 2131 ، 7 حزيران 2008).

وظهرت توجهات الرأي العام الخليجي تجاه إستراتيجية حلف شمال الأطلسي من خلال الآتي:

أولا: **استطلاعات الرأي العام** : عكست استطلاعات الرأي العام الإدارك الشعبي الخليجي لمفهوم الأحلاف ودورها، فتفاوت رأي عينة الاستطلاع الذي أجري من قبل وزارة الأعلام البحرينية حسب المؤشرات الآتية:

- (27%) لا يفرقون بين حلف شمال الأطلسي وقوات التحالف التي قادت الحرب ضد العراق في عامي (1991–2003).
- (44%) يرون أن تّدخل الحلف في أفغانستان كان له الفضل في القضاء على حركة طالبان، لكن التدخل دمر البنية التحتية ولم يقدم البديل.
- (92%) يرون أن حلف شمال الأطلسي تديره الولايات المتحدة الأمريكية التي تسعى إلى بسط سيطرتها على العالم ولكن بغطاء دولي.
- (96%) يرون أن حلف شمال الأطلسي مؤسسة عسكرية ولا أنشطة أخرى له.
- (64%) يرون أن حلف شمال الأطلسي يسعى إلى فرض الديمقراطية بالشروط الأمريكية من دون النظر إلى اعتبارات خصوصية كل منطقة.
- (30%) يعتقدون أن شمال الأطلسي حلف انتهى مع الحروب الباردة، وأن أدواره تحولت من الشرق الأوروبي إلى الجنوب العربي الإسلامي.
- (78%) يرون أهمية تركيز استخدام القوة العسكرية العالمية في الأمم المتحدة لتكون أقرب إلى الإنصاف في التعامل العسكري وحفظ السلام الدولي(الشهابي، 2007 : 15).

وبرزت من خلال هذا الاستطلاع حقيقة استمرار الصورة السلبية لحلف شمال الأطلسي منذ حقبة الحرب الباردة، وأنه أداة للتدخل وليس أداة للأمن والاستقرار، وأن ما يعرضه الحلف من مجالات التعاون يأتي ضمن نشاطاته لتحفيز الدول على الانضمام للمبادرة، وليس مجرد بداية للتدخل في شؤونها، بما يعني أن يكون الهدف الخاص بالديمقراطية آخر مجالات التعاون بين الحلف وتلك الدول (التقرير الإستراتيجي العربي 2004– 2005 : 137).

ثانيا : **آراء النخب الفكرية الخليجية لدور حلف شمال الأطلسي :** أدت النخبة الفكرية الخليجية دوراً مهماً في بلورة رؤية مؤداها أنه يتعين على حلف شمال الأطلسي إدراك طبيعة ارتباط الأمن الخليجي بقضايا الأمن الإقليمي الأوسع تأثرًا وتأثيراً، بما يستوجب مساهمة الحلف في حل قضيتي فلسطين والعراق قبل الحديث عن أي ترتيبات أمنية مقترحة، انطلاقاً من الأمور الآتية:

(1) تعد القضية الفلسطينية إحدى القضايا الجوهرية التي تتطلب حلاً جذرياً.

(2) أصبح وضع العراق بعد الاحتلال الأمريكي أكثر خطورة، وأن نجاح شمال الأطلسي في تحقيق الاستقرار فيه من شأنه تغيير النظرة إلى الحلف، من خلال إعادة البناء المؤسسي في العراق، خوفاً من تقسيمه إلى ثلاثة كيانات ذات تجاذبات إقليمية .

(3) تنامي المخاوف من اندلاع حرب بسبب أزمة البرنامج النووي الإيراني(صقر، 2004).

2. الدور الإسرائيلي في استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي

أطلق مجلس حلف شمال الأطلسي عام (1994) مبادرة الحوار الأطلسي – المتوسطي تجاه سبع دول في منطقة الشرق الأوسط ليست أعضاء في الحلف، هي : الجزائر ومصر

والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس وإسرائيل، بحيث اقتصر النشاط من خلال هذه المبادرة في المرحلة الأولى على عقد اجتماعات على المستوى الرسمي لغاية عام (2002)، حيث عقدت اجتماعات ثنائية بين شمال الأطلسي وهذه الدول بشكل فردي. وظل التعاون الفعلي مقتصراً في الجزء الأكبر منه على إطار العمل المتعدد الأطراف. وقد حدد الحلف الأهداف العامة لهذا الحوار لتشمل : المساهمة في الأمن والاستقرار الإقليميين، وتحقيق مستويات أفضل من الفهم المتبادل، وتبديد أي تصورات خاطئة لدى دول الجوار حول حلف شمال الأطلسي. ويتم عقد اجتماعين سنوياً لأعضاء هذا الحوار بشأن البرنامج العسكري، بمشاركة ممثلين عسكريين من جميع أطراف الحوار (كشك، 2012 : 308).

وقد أولت النخبة السياسية والعسكرية في إسرائيل أهمية كبرى للتعاون مع حلف شمال الأطلسي، فهي ترى أن دخول إسرائيل إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي يدعم التوجه الغربي لديها، ويعزز الرغبة الإسرائيلية في الانضمام إلى الاتحاد، فضلاً عن رغبة الاتحاد الأوروبي في ضم إسرائيل التي تحمل نفس القيم التي قام على أساسها هذا الاتحاد.

لذا جاء الاهتمام الإسرائيلي بمبادرة الحوار الأطلسي المتوسطي انطلاقاً من الأمور الآتية:

أ. المواجهات التي شهدتها المنطقة عام (2006) بين إسرائيل والمقاومة اللبنانية وأسفرت عن تداعيات سلبية عديدة على الداخل الإسرائيلي .

ب. يحقق انضمام إسرائيل إلى حلف شمال الأطلسي ارتباطاً شاملاً بكل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا .

ج. تأثر منطقة الشرق الأوسط بالتقارب الأمريكي– الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أعلن الطرفان مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين عن بدء مشروع كبير

يرمي إلى إحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط، والبحث عن طرق لحل القضية الفلسطينية، والتوصل إلى تسوية لمشكلاتها العالقة مثل القدس والمستوطنات واللاجئين والمياه وغيرها، وذلك من خلال مفاوضات ثنائية وجماعية تمهد البيئة اللازمة لإعلان قيام الدولة الفلسطينية، فكانت فكرة عقد مؤتمر مدريد عام (1991) كمؤتمر جامع للسلام تأكيداً لهذا التوجه(كيوان، 2012).

ورغم التنسيق المباشر بين حلف شمال الأطلسي وإسرائيل إلا أن جدلاً واسعاً أثارته الأوساط الصحفية في إسرائيل عن إمكانية الانضمام إلى الحلف وجدواه، مما أفضى إلى أن إسرائيل لا تتطلع إلى علاقة شراكة كاملة مع حلف الأطلسي، ولكن إلى عمل مشترك، وقد برز هذا العمل المشترك في الفترة التي تلت أحداث(11 أيلول 2001).

لقد شهدت العلاقات بين حلف شمال الأطلسي وإسرائيل تطورات مهمة باتجاه التضامن والتكافل الوثيق، حيث تم إبرام اتفاق تعاوني بين الجانبين بتاريخ (16 تشرين أول 2006) في العاصمة البلجيكية حيث مقر حلف شمال الأطلسي الدائم، ينص على مشاركة إسرائيل في العمليات المناهضة " للإرهاب" في البحر المتوسط بالكامل. كما تم الانتهاء من التوقيع على اتفاق ثنائي عبرت عنه وزيرة الخارجية الإسرائيلية – حينذاك – تسيبي ليفيني في المؤتمر الذي عقد في تل أبيب خلال شهر (تشرين الثاني 2006) وشارك فيه عدد من قادة الرأي الإسرائيليين على مستوى رفيع وممثلين عن المجمع العسكري– الصناعي وضباط ومسؤولين من حلف شمال الأطلسي، مشيرة إلى "فلسفة" الشراكة الجديدة بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسي، فلسفة تحذو حذو مواقف الإدارة الأمريكية وهي على خلاف واضح مع المواقف التي تنتهجها الدول

الأوروبية تجاه النزاع الفلسطيني – الإسرائيلي والصراع العربي – الإسرائيلي (عبد الحميد، 2006 : منتدى مفكرة الإسلام).

وتتيح تلك العلاقات لإسرائيل مزايا مهمة في المستويات الآتية:

أولا : المجال السياسي: يسهم تعميق التعاون الأمني بين إسرائيل ودول شمال الأطلسي بشكل تلقائي بتعزيز المكانة السياسية لإسرائيل في المنطقة والعالم، ويوفر انطباع لدى للفلسطينيين وللدول العربية الأخرى، أن المجتمع الدولي بلور علاقات ضرورية مع إسرائيل، حظيت باتفاق واسع بين عدد كبير من الدول. وعلى الرغم من معظم الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لا تتفق مع إسرائيل في سياساتها تجاه الفلسطينيين، إلا أن ذلك لم يمنع هذه الدول من الموافقة على التعاون مع إسرائيل في المجالات الأمنية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يعني "سحب الشرعية" من الممارسات العدائية التي يشنها العرب والفلسطينيين ضد إسرائيل، لاسيما فيما يتعلق بالعمل على عزل إسرائيل سياسيا، وفرض مقاطعة اقتصادية عليها. وفي حال تعزيز هذا التعاون مع حلف شمال الأطلسي ، فستبدو إسرائيل على أنها دولة لا تعتمد في حماية أمنها على علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية فقط .

ثانيا : المجال الإستراتيجي الأمني: سيعزز التعاون مع حلف شمال الأطلسي من قوة "الردع" الإسرائيلية في مواجهة أعداء محتملين، مما يدفعهم للأخذ في الاعتبار أن إسرائيل لن تكون وحيدة في حال حدوث مواجهة عسكرية معهم.

ثالثا : المجال العسكري التكنولوجي: من شأن التعاون مع حلف شمال الأطلسي أن يتيح لإسرائيل الإطلاع على منظومات تكنولوجية متقدمة، وعلى وسائل قتالية أخرى، بشكل يمكنها من مواجهة التهديدات المستقبلية التي من الممكن أن تتعرض لها، سواء على مستوى الحروب العسكرية، أو على التحديات الأمنية الآنية.

رابعا: المجال الاقتصادي: سيمكن التعاون مع حلف شمال الأطلسي في هذا المجال إسرائيل من تحقيق مكانة خاصة في كل ما يتعلق بصفقات السلاح، واستيراد وتصدير المعدات الأمنية والقتالية مع دول الحلف، ما يعزز من المكانة الخاصة التي تحظى بها إسرائيل في هذا المجال مع الولايات المتحدة الأمريكية، إذ توصف إسرائيل "بأنها أهم حليف للولايات المتحدة الأمريكية خارج نطاق حلف شمال الأطلسي(شالوم، 2005 : 36).

ومن جانب آخر فإن تطور العلاقات الإسرائيلية مع حلف شمال الأطلسي من شأنه أن يمثل معوقاً لإستراتيجية الحلف في منطقة الخليج العربي، ويتضح ذلك من خلال المعطيات الآتية:

(1) إن تعدد نشاطات التعاون ضمن مبادرة إسطنبول يسمح لإسرائيل الانضمام إلى نظام التصنيف الذي يعتمده حلف شمال الأطلسي، مما يجعل من دول الخليج العربي أعضاء ضمن هذه المبادرة إلى جانب إسرائيل ضمن إطار التعاون الذي يشمل مجالات عديدة، منها : التصدي للإرهاب، التعاون الاستخباري، التعاون في مجال التسلح والدفاع النووي والبيولوجي والكيمياوي، والتدريبات العسكرية، خطط الطوارىء المدنية، الاستعداد لمواجهة الكوارث.

(2) قد تجد دول الخليج العربي الأربعة الأعضاء في مبادرة إسطنبول نفسها في مأزق بسبب متطلبات الشراكة التي تكون إسرائيل أحد أطرافها، وهذا ما ترفضه الاوساط الشعبية

الخليجية المعارضة لإقامة علاقات مع إسرائيل قبل الوفاء بالتزاماتها تجاه الفلسطينيين (313 كشك، 2012 :).

3. المحددات التي تواجه حلف شمال الأطلسي كمنظمة أمنية

ظل مفهوم تدخل حلف شمال الأطلسي في الأزمات الدولية منذ نشأة الحلف عام (1949) وحتى نهاية الحرب الباردة عام (1991) محدداً بما نصت عليه المادة الخامسة من ميثاق الحلف، والتي تنص على أن أي هجوم مسلح ضد أي من أعضاء الحلف يعد هجوما على دول الحلف كافة بما يتيح لها حق الدفاع عن النفس. ويعني ذلك أمرين، أولهما: إن التدخل ما قبل انتهاء الحرب الباردة ظل محدداً بمنطقة جغرافية معينة هي أراضي الدول الأعضاء، وثانيهما: هو ارتباط ذلك بوقوع عدوان على أحد أعضاء الحلف (وثيقة ميثاق حلف شمال الأطلسي 1949) .

لكن التحولات العالمية التي حدثت في مطلع عقد التسعينيات بعد انتهاء الحرب الباردة وما رتبته من تهديدات، مثل الحرب في يوغسلافيا وكوسوفو، مثلت تحدياً لحلف شمال الأطلسي، ومن ثم كان قرار الحلف بالتدخل في تلك الأزمات بدلاً من الاكتفاء بمراقبتها. من ناحية أخرى، فقد سعي حلف شمال الأطلسي لانتهاج استراتيجية جديدة في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة تستجيب ومعطيات البيئة الأمنية العالمية المتغيرة، ومنها منطقة جنوب المتوسط والشرق الأوسط (عبد الواحد، 2008 : 29).

وقد أوصت قمة حلف شمال الأطلسي التي عقدت في (تشرين الثاني 1991) في روما بصياغة استراتيجية جديدة للحلف، مفادها أنه يتعين على الحلف إيلاء السياسة الأمنية للدول المتوسطية غير الأوروبية أهمية خاصة، انطلاقاً من أن تحقيق الاستقرار والأمن على الحدود

الجنوبية للدول الأوروبية يعد أمراً مهماً لأمن حلف شمال الأطلسي (وثيقة اعلان روما الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي 1991).

ثم تمثلت معضلة الحلف في تحقيق الاتساق بين ميثاقه الذي لا يتيح التدخل خارج أراضيه ومواجهة التهديدات الأمنية التي تهدد مصالح أعضائه، مما حدا بالحلف لتبني مفهومين استراتيجيين، هما:

- المفهوم الأول عام 1999 : حدد مهمة حلف شمال الأطلسي الجديدة بإدارة الأزمات دون التقيد بمنطقة جغرافية معينة، مع ضرورة بقاء الحلف على أهبة الاستعداد للإسهام في كل حالة بشكل منفصل وبصورة جماعية في الوقاية بفاعلية من النزاعات، والمشاركة بنشاط في إدارة الأزمات بما يتضمنه ذلك من عمليات للرد على الأزمات، وذلك وفق القرارات الأممية. وبهذا اتسعت مجالات التدخل العسكري للحلف لتشمل الأسباب الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، ومنع الانتشار النووي، سواء داخل أوروبا أو خارجها، وهو ما يعني تعديل المادة الخامسة التي لم تكن تتيح ذلك التدخل من قبل.
- المفهوم الثاني عام 2010 : تضمن هذا المفهوم توضيح طبيعة التدخل الأطلسي في الأزمات الدولية، إذ إن حلف شمال الأطلسي يمتلك مقدرات سياسية وعسكرية نادرة تمكنه من التعامل مع الأزمات، سواء قبل أو أثناء أو بعد نشوئها. كذلك فإن البيئة الأمنية التي منحها حلف شمال الأطلسي اهتمامه لم تعد أراضي دوله فحسب، لأن الصراعات والاضطرابات التي تشهدها الدول الواقعة خارج حدود حلف شمال الأطلسي قد تلقي بظلالها على أمن دول الحلف ذاتها. ويقع ضمن هذا الإطار قضية أمن الطاقة، إذ إن الجزء الأكبر من الاستهلاك العالمي من إمدادات الطاقة يمر عبر

أراضي مختلف بلدان العالم، وبالتالي فإن تلك الإمدادات قد تكون عرضة للمخاطر والهجمات والانقطاع (سيف، 2008 : 7 – 13).

وقد سمحت الإستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي لا سيما في أعقاب أحداث (11 أيلول 2001) بتفعيل المادة الخامسة من ميثاق الحلف انطلاقاَ من قناعة أمريكية أوروبية مؤداها أن تلك الأحداث تعد اعتداءً على منظومة القيم الغربية عموما، الأمر الذي أسهم في إيجاد عدد من المعوقات، من أبرزها:

أ. لم يوفر الحلف الآليات اللازمة لتفعيل المادة الخامسة من ميثاق الحلف على أرض الواقع.

ب. الاختلاف بين الرؤيتين الأمريكية والأوروبية لطبيعة الآليات المتبعة في مواجهة التهديدات الدولية المختلفة.

ج. الخلاف بشأن مساهمة أعضاء الحلف في نفقات المهام العسكرية التي يضطلع بها الحلف خارج حدود أعضائه، هذه المهام التي تعددت انطلاقاً من تبني الحلف الاستراتيجية الاستباقية في التصدي للتهديدات في منابعها، فرغم زيادة الإنفاق الأمريكي داخل حلف شمال الأطلسي. إلا أن الميزانية الدفاعية للدول الأوروبية ثابتة عند مستوى معين، وهو يمثل ضغوطاً على صانع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية.

د. الخلاف حول الدور الخارجي للحلف في ظل صعوبة التوصل إلى إجماع داخلي فيه بعد أن بلغ عدد الاعضاء (28) دولة .

هـ. حاجة حلف شمال الأطلسي إلى قدرات جديدة لتمكين الحلف من التعامل مع الحركات الإرهابية التي ربما تمتلك أسلحة دمار شامل، لأن أغلب الجيوش الوطنية في دول الحلف تم انشاؤها لمحاربة عدو مختلف يتمثل في دول أو تحالفات من بينها التصدي للحروب التقليدية والأيديولوجية. كما أن بعض أعضاء الحلف يعاني من نقص في أعداد المترجمين في اللغات العربية والفارسية والبشتونية في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية..

و. تنامي الرؤية الشعبية الأوروبية التي ترى أن الحلف يمثل خطراً على أوروبا، ويعوق جهودها في بناء مؤسساتها الامنية الخاصة .

ز. الخلافات الروسية – الأطلسية التي شهدت حالات من التوتر والتعاون المتعارض تجاه عدد من القضايا والاحداث ومنها: حرب البوسنة والهرسك عام (1995)، وقبول انضمام جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا إلى الحلف عام (1999)، وأزمة كوسوفو عام (1999)، فضلاً عن قضية نشر الدرع الصاروخية في بولندا والتشيك التي أثارت المخاوف الروسية كون هاتين الدولتين تقعان ضمن عمق روسيا الإستراتيجي (كشك، 2012 : 314– 332).

ترى الباحثة إن مجلس حلف شمال الأطلسي ينظر إلى منطقة الخليج العربي على أنها ذات أهمية كبيرة في استراتيجيات الحلف من خلال موقعها الإستراتيجي، فهي قريبة من الصين وروسيا وأوروبا. وأن التحكم في هذه المنطقة عبر التواجد فيها يعني امتلاك خط دفاع / هجوم أول ضد ما يهدد المصالح الأطلسية. وقد جاء توجه حلف شمال الأطلسي نحو الشرق الأوسط، لغرض تحقيق الهيبة وإظهار المركزية الأطلسية في قيادة النظام الدولي. هذا وإن كانت له سلبيات متعلقة

بتحمل التكاليف والالتزامات بين الحلفاء، إلا أنه يدفعها إلى التفكير بإعادة صياغة جماعية للخريطة الإقليمية وفقاً للمصالح الأطلسية. ويترافق مع ذلك، أن قدرة الحلف على ربط دول شرق أوسطية به استراتيجياً توفر له أسساً لقاعدة متقدمة، ويضمن من خلالها اختراقاً لمجال يعد تقليدياً غير مستقر بحكم التقاطعات التاريخية والجغرافية والقومية والدينية والمذهبية والقبلية، بحيث تكون الدول المرتبطة به قاصدة للحوار أو التعاون في مجال تبادل المعلومات والتدريب والتسلح.

وقد وجدت الباحثة أن منظور القيادات الخليجية في حفظ الأمن الخليجي قد ركز على ثلاثة مستويات، هي: استضافة قوات غربية في إطار اتفاقيات ثنائية، وبناء قدرة خليجية مشتركة تمثلت في بناء قوات درع الجزيرة، وبناء قدرات دفاعية لكل دولة خليجية على حدة. لكن تضارب المصالح والاهتمام، والتوترات الداخلية، وعدم الاتفاق على طبيعة التهديدات، واعتماد سياسات أمنية وعسكرية منفصلة، والاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية لتوفير الحماية، أدى إلى الحيلولة دون التوصل إلى تكامل خليجي فاعل على صعيد تلك المستويات.

واستناداً على ما سبق ترى الباحثة بأن دول الخليج العربية تعاني من مواطن ضعف أمنية واضحة، في ظل وجود أطراف إقليمية أخرى في المنطقة لديها قدرات عسكرية تقليدية وغير تقليدية كإيران وتركيا وإسرائيل، فضلاً عن ما تتمتع به تلك الأطراف من موارد بشرية تفوق ما تتوفر في دول مجلس التعاون الخليجي، وقدرات أخرى اقتصادية تضاهي القدرات في دول المنطقة .

الفصل السابع

الخاتمة

الاستنتاجات

التوصيات

الفصل السابع

أولا : الخاتمة

جاء إنشاء حلف شمال الأطلسي بعد أربعة أعوام من انتهاء الحرب العالمية الثانية لمواجهة الاتحاد السوفيتي في الفترة (1949 – 1991)، وحلف وارسو الذي أنشىء عام (1955)، وانهار عام (1990)، وذلك بعد أداءه نشاطات عسكرية تخدم توجهات المعسكر الشيوعي. ولا عجب أن حلف شمال الأطلسي كان أحد أهم أدوات الاستراتيجية الغربية التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول في القارة الأوروبية التي تلتقي سياساتها الخارجية مع التوجهات الاستراتيجية الأمريكية، هذه الاستراتيجية التي قامت للتعامل مع عالم الحرب الباردة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، والتي كانت تسعى لتطبيق مبدأ احتواء القوة السوفيتية داخل إقليمها، وإن لم يكن ذلك ممكناً ففي داخل منطقة نفوذها في شرق القارة الأوروبية، مع عدم السماح لتلك القوة بالنفاذ إلى مناطق النفوذ الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية في غرب القارة الأوروبية والشرق الأوسط وشرق وجنوب شرق القارة الآسيوية .

أما في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، فقد بادر حلف شمال الأطلسي إلى تحديث أهدافه وتطوير استراتيجيته العملياتية والتكتيكية واعادة بناء عقيدته العسكرية وهيكله التنظيمي، وذلك انسجاماً مع الواقع الاستراتيجي الجديد الذي فرضه انتهاء الحرب الباردة في عام (1991)، وتعرض المصالح الغربية في المنطقة إلى تهديدات جمة، مثل تنامي الأطماع الإيرانية، وانتشار ظاهرتي الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل فضلاً عن المتغيرات والتطورات التي جرت في الساحتين الدولية والإقليمية، والتي فرضت على دول المنطقة العمل بوعي شديد تجاه هذه التهديدات، وعدم السماح لها بالارتقاء إلى مستوى التحديات، مما شجع دول المنطقة على رسم إستراتيجية جماعية هدفها

مواجهة مشكلة الأمن القومي في الأقليم الخليجي، وبخاصة في ظل إدراك دول مجلس التعاون الخليجي للفجوة الجيوبوليتيكية مع الأطراف الإقليمية الأخرى (إيران – العراق)، الأمر الذي دفع دول المجلس إلى إيلاء البعد الدولي أهمية بالغة ضمن سياساتها الدفاعية، وهو ما عكسته الاتفاقيات الأمنية الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وبين عدد من الدول الغربية الكبرى، فضلاً عن قبول أربعة دول خليجية (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات) مبادرة إسطانبول للتعاون مع حلف شمال الأطلسي في عام (2004) هذا الأمر الذي يعد تطوراً نوعياً في علاقة الأمن القومي لدول الخليج العربي بالأمن العالمي.

وعليه، فإن مبادرة إسطنبول لعام (2004) تمثل قمة الشراكة الاستراتيجية بين حلف شمال الأطلسي ودول الخليج العربي، وذلك استنادًا إلى مجموعة من الاعتبارات التي تعكس رغبة كلا الطرفين في تأمين مصالحهما على نحو يلائم طبيعة التطورات التي لحقت بالنظام الدولي، والتفاعلات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط عمومًا، لاسيما في أعقاب انتهاء الحرب الباردة مطلع تسعينات القرن العشرين، وما أفرزته هذه التطورات من تداعيات هيكلية وتغييرات جوهرية. وتبعاً لذلك، تغيرت العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الأطلسي في مطلع القرن الحادي والعشرين.

وقد جرى التطرق إلى كثير من المعاني المتعلقة بهذا الموضوع بعد أن تم تناول المحاور الآتية :

أولا : تمكنت الدراسة من خلال البحث والاستقراء للمعلومات الواردة فيها، من إثبات صحة فرضيتها المفضية إلى أن الصراعات الدولية على منطقة الخليج العربي أسهمت في تغيير استراتيجية حلف شمال الاطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ ينظر حلف شمال الأطلسي إلى منطقة الخليج العربي على أنها ذات أهمية كبيرة من خلال موقعها

الإستراتيجي القريب من الصين وروسيا وأوروبا. وأن التحكم في هذه المنطقة عبر التواجد فيها يعني امتلاك خط دفاع / هجوم أول ضد ما يهدد المصالح الأطلسية .

ثانيا : أجابت الدراسة عن الأسئلة الواردة فيها مركزة على الآتي :

1. عالجت الدراسة السؤال الأول المتعلق بالعوامل المؤثرة في انشاء حلف شمال الأطلسي ووضعه القانوني، إذ جاء انشاء الحلف استجابة لمجموعة من العوامل التي برزت على الساحة الأوروبية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وأسهمت في إنشاء الحلف، والتي كان من أبرزها : العوامل الأيديولوجية، والسياسية، والاقتصادية، والأمنية .
2. تناولت الدراسة السؤال الثاني المتعلق بالاستراتيجية المتبعة من قبل حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ برزت الحاجة لدى أعضاء الحلف بضرورة تغيير التوجهات الإستراتيجية للحلف، وتأسيس دعائم جديدة تؤمن استمراريته، بل وتؤدي لتوسيعه، وذلك من خلال إجراء تغييرات تتعلق بمهام جغرافية ووظيفية للحلف تسمح بتنفيذ بعض المهام سواء المنصوص عليها في مواد الميثاق أو غير المنصوص عليها التي خارج نطاق أراضي الدول الأعضاء في الحلف، رغم ما أثاره ذلك من جدلٍ واسع، وتباين في وجهات النظر، الأمر الذي أثار جدلاً واسعاً نحو تلك الاستراتيجية، فانقسمت وجهات النظر إلى ثلاث اتجاهات، هي: الاتجاه المؤيد لتوسيع حلف شمال الأطلسي الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا، والاتجاه المعارض لتوسيع حلف شمال الأطلسي الذي تزعمته فرنسا وإسبانيا، أما الاتجاه الثالث فكان الذي يدعو إلى تأجيل توسيع العضوية في حلف شمال الأطلسي وتبنت هذا الاتجاه تركيا وإيطاليا .

3. اهتمت الدراسة بالسؤال الثالث المتعلق باستراتيجية حلف شمال الاطلسي تجاه منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة، وقد جاء الاهتمام الأطلسي بمنطقة الخليج العربي نتيجة للمتغيرات التي شهدها العالم مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق، هذه المتغيرات التي أدت إلى تكريس هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، مما مكنها من امتلاك حرية التصرف في اجراء تغيير أهداف سياستها الخارجية وتنفيذها، وحماية مصالحها والتخطيط لمستقبل العالم بخاصة في المنطقة العربية بالغة الأهمية في المصالح الدولية، وتحديداً منطقة الخليج العربي بطريقة تضمن مصالحها، وتنسجم مع مخططات السياسة الخارجية الإسرائيلية الحليف الاستراتيجي المفضل للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانيا :الاستنتاجات

توصلت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية :-

1. إن إنشاء حلف شمال الأطلسي قد جاء نتيجة الأحداث التي شهدتها القارة الأوروبية في الفترة الممتدة من عام (1945) وحتى عام (1949) والتي قد فرضت واقعاً دولياً جديداً استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية من خلاله تشكيل وبناء المعسكر الغربي الذي قادته طيلة سنوات الحرب الباردة التي أعلنتها ضد الاتحاد السوفيتي السابق أو على النظام الاشتراكي بعد أن وجدت أن النظام الرأسمالي لا يمكنه التعايش مع النظام الاشتراكي.
2. تعد اتفاقية حلف شمال الأطلسي من الناحية القانونية معاهدة دولية استناداً إلى تعبير المعاهدات الدولية الوارد في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، رغم أن الفقه الدولي قد اختلف بشأن تصنيف المعاهدات، وذلك بحسب عدد أطرافها أو موضوعها أو إجراءات عقدها.
3. إن استراتيجية حلف شمال الأطلسي شهدت تغييرات جوهرية بعد انتهاء الحرب الباردة، ومثلها تغييرات أخرى تم اجرائها في أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول (2001)، إذ لامست التهديدات الأمنية العابرة للحدود عدد من أعضاء الحلف، والتي من أبرزها : ظاهرتي الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل، الأمر الذي استوجب تدخل الحلف من أجل التصدي لتلك التهديدات، وهو ما يتسق مع ما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية في أعقاب تلك الأحداث، وعبرت عنه بالضربات الاستباقية. لذلك قام حلف شمال الأطلسي بتعديل مهامه العسكرية لتتضمن المزاوجة بين الأدوات العسكرية والسياسية، من خلال إنشاء قوات الرد السريع كآلية مهمة لتنفيذ استراتيجية الحلف، بالاضافة إلى دعوة عدد من الدول للانضمام

إلى عضوية الحلف، إلى جانب طرحه لمبادرة حوض البحر المتوسط عام (1994)، ومبادرة اسطنبول للتعاون عام (2004).

4. إن مجمل التطورات الأمنية الدولية التي شهدتها البيئة الأمنية في منطقة الخليج العربي منذ أحداث (11 أيلول 2001)، أسهمت في دفع حلف شمال الأطلسي للعمل الجدي من أجل التواجد الفعلي في هذه المنطقة، بعد أجراء التغيير في استراتيجية الحلف تجاه المنطقة، خاصة بعد التطورات التي حدثت وكانت لها علاقة بالجهود الأمريكية التي قادتها بعد احتلال أفغانستان عام (2001)، والتي أفضت لشن الحرب العالمية ضد الإرهاب منذ عام(2002)، واحتلال العراق عام (2003).

5. إن استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي قد أصبحت موضع اهتمام كثير من الدوائر السياسية والأكاديمية في المنطقة، وذلك لما لها من دور في وضع معالجات تستهدف التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن في منطقة الخليج العربي، فضلاً عن كونها تلبي الرغبات الغربية الساعية للتواجد في المياه الدافئة لهذه المنطقة بالغة الحيوية للمصالح الغربية، إلى جانب التنسيق في مختلف أوجه التعاون الممكنة في مجالات حفظ السلام والاستقرار، والتشاور حول حاجة منطقة الخليج العربي إلى الأمن والدفاع والقيام بمتطلبات الإصلاح لمواجهة الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل بالوسائل السياسية والعسكرية والأمنية والقانونية .

ثالثا: التوصيات

استناداً إلى ما جاء في الاستنتاجات سالفة الذكر، فإن الدراسة توصي بالآتي:

1. تمتين جهود التعاون من أجل وضع استراتيجية عربية، وتحقيق التقارب والتنسيق مع قادة حلف شمال الأطلسي بما يخدم المصلحة القومية للأمة العربية .
2. جعل علاقة دول الخليج العربي مع حلف شمال الأطلسي مبنية على أساس المنفعة المتبادلة عبر تحمل الدول الغربية التي تتواجد قواتها فعلياً بالمنطقة جزء من تمويل هذا التواجد .
3. الحرص على إفهام صناع القرار السياسي في حلف شمال الأطلسي من أجل منع التدخل بالشؤون الداخلية لأي دولة عربية، والعمل على تجاوز سلبيات موقف بعض دول الحلف من الأحداث التي تجري في عدد من الدول العربية، وبالخصوص الموقفين الأمريكي والتركي من ما يجري في سوريا ومصر والعراق .

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المعاجم والقواميس اللغوية والموسوعات

- ابن منظور، جمال الدين محمد بن مكرم (1970). **لسان العرب المحيط**، بيروت، دار لسان العرب .
- بدوي، أحمد زكي (1993). **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، ط2 بيروت، مكتبة لبنان .
- الفيروز آبادي، مجد الدين أبو الطاهر محمد بن يعقوب (2004). **القاموس المحيط**، عمان، بيت الأفكار الدولية .
- مجمع اللغة العربية (1970). **المعجم الكبير**، ج 1 ، القاهرة .
- الموسوعة الحرة، **الخليج العربي**، الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%

ثانيا : الوثائق

- اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات 1969 .
- ميثاق حلف شمال الأطلسي 1949 .
- وثيقة اعلان روما الاستراتيجية الجديدة لحلف شمال الأطلسي 1991.
- وثيقة إعلان مجلس حلف شمال الأطلسي بواشنطن في 24-25 نيسان 1999.
- وثيقة إعلان مجلس حلف شمال الأطلسي بشيكاغو في 20 أيار 2012.
- وثيقة خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش بتاريخ 11 أيلول 1990 أمام الكونغرس الأمريكي .

- النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية .

ثالثا: الكتب العربية

- أبو طالب، حسن (2005). **حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير – التقرير الاستراتيجي العربي 2004–2005** ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
- أبو عامر، علاء (2004). **العلاقات الدولية الظاهرة والعلم–الدبلوماسية والإستراتيجية،** عمان، دار الشروق .
- أبو عامود، محمد سعد (2007). **العلاقات الدولية المعاصرة،** الاسكندرية، دار الفكر الجامعي .
- إدريس، محمد السعيد (2000). **النظام الإقليمي للخليج العربي،** بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية .
- إنديك، مارتن (2006). أولويات السياسة الأمريكية في الخليج : التحديات والخيارات، في : **المصالح الدولية في منطقة الخليج،** أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- بابنروت، توماس (2004). **الحوار الأطلسي المتوسطي،** برلين، ترجمة علي مصباح، مؤسسة العلوم والسياسة، المعهد الألماني للسياسة والأمن الدوليين .
- بن عبد العزيز، خالد بن سلطان (2014). **مقاتل من الصحراء حقائق وذكريات ورؤية مستقبلية لقائد القوات المشتركة ومسرح العمليات،** الاصدار الخامس عشر، بيروت، دار الساقي للنشر والتوزيع .

- بوادي، حسنين المحمدي (2004). **غزو العراق بين القانون الدولي والسياسة الدولية**، الإسكندرية، منشأة المعارف.
- بوفر، أندريه (1970). **مدخل إلى الإستراتيجية العسكرية**، بيروت، ترجمة أكرم ديري والهيثم الأيوبي، دار الطليعة .
- تشوبين، شاهرام (2007). **طموحات إيران النووية**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون .
- توفيق، سعد حقي (2002). **النظام الدولي الجديد**، عمان، الأهلية للنشر.
- الجابري، ستار جبار وآخرون (2009). **الاتفاقية العراقية – الأمريكية تحليل ونقد/ نص اتفاق جمهورية العراق والولايات المتحدة الأمريكية بشأن انسحاب قوات الولايات المتحدة من العراق وتنظيم أنشطتها خلال وجودها المؤقت فيه**، بغداد، مطبعة البينة .
- الحيالي، نزار اسماعيل (2003). **دور حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- دي سانتيس، نيكولاي (2006). **التحولات التي طرأت على حلف شمال الأطلسي**، في: إبراهيم، حسنين توفيق وكريستان كوخ (تحرير)، **الخليج في عام (2005–2006)**، دبي، مركز الخليج للأبحاث .
- رنوفان، بيير (1979). **تاريخ العلاقات الدولية**، ج 2 ، القاهرة، ترجمة: جلال يحيى، دار المعارف .
- سرحان، عبد العزيز (1975). **مبادىء القانون الدولي العام**، القاهرة، دار النهضة العربية .

- سليم، محمد السيد (2004). **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين**، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع .
- سيرل، مارسيل (1992). **أزمة الخليج والنظام العالمي الجديد**، الكويت، ترجمة : حسن نافعة، دار سعاد الصباح .
- سيف، مصطفى علوي (2008). **استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي**، أبو ظبي، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد (129)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
- شبلي، سعد شاكر (2013). **الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط**، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع .
- شبلي، سعد شاكر (2014). **التحولات الاستراتيجية للشرق الأوسط وأثرها على بيئة الأمن الأقليمي الخليجي**، عمان، دار زهران للنشر والتوزيع .
- الصمد، رياض (1983). **العلاقات الدولية في القرن العشرين**، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع .
- الطائي، عادل أحمد (2010). **القانون الدولي العام**، ط2 ، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- العقاد، صلاح (1963). **الحرب العالمية الثانية، دراسة في تاريخ العلاقات الدولية**، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية .
- علي، أحمد إبراهيم (2004). **النظام العالمي الجديد وحرب الخليج**، بيروت دار صادر .

- عمر، السيد محمد السيد ومحمد سعد أبو عامود (2011). **مبادىء العلاقات الدولية،** المنامة، جامعة العلوم التطبيقية في مملكة البحرين، مؤسسة فخراوي للدراسات والنشر.
- العمراوي، محمد (2003). **حلف شمال الأطلسي أية آفاق،** أبو ظبي، مركز زايد العالمي للتنسيق والمتابعة .
- الفتلاوي، سهيل حسين (2011). **الموجز في القانون الدولي العام،** عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع .
- فرج الله، سمعان بطرس (1994). الرؤية الكويتية لأمن الخليج، في : المشاط، عبد المنعم (محرر)، **أمن الخليج العربي : دراسة في الإدراك والسياسات،** القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية في جامعة القاهرة .
- فهمي، عبد القادر محمد (2011). **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية،** ط2 ، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع .
- فودة، محمد رضا (1991). **الأمن القومي للخليج العربي،** باريس، الصلاح للدراسات السياسية والإنتاج الإعلامي .
- القلاب، موسى حمد (2005). **أدوار حلف الناتو الإقليمية ودوره المحتمل في منطقة الخليج،** دبي، مركز الخليج للأبحاث .
- كشك، أشرف محمد عبد الحميد (2012). **تطور الأمن الإقليمي الخليجي منذ عام 2003 دراسة في تأثير إستراتيجية حلف الناتو، بيروت،** مركز دراسات الوحدة العربية .
- كيندي، بول (1994). **نشوء وسقوط القوى العظمى** ، عمان، ترجمة مالك البديري، الأهلية للنشر والتوزيع .

- ماكنمارا، روبرت (1990). **ما بعد الحرب الباردة**، عمان، ترجمة محمد حسين يونس، دار الشروق للنشر.
- المرهون، عبد الجليل زيد (2007). **أمن الخليج وقضية التسلح النووي**، المنامة، مركز البحرين للدراسات والبحوث .
- مورجنثاو ، هانز (1964). **السياسة بين الأمم الصراع من أجل السلطان والسلام**، ج1، القاهرة، الدار القومية للطباعة والنشر .
- ميدكالف، جينيفر (2009). **حلف الناتو** ، القاهرة، ترجمة : قسم الترجمة بدار الفاروق، دار الفاروق للاستثمارات الثقافية .
- نبهان، يحي (2009). **مقومات الأمن القومي العربي**، عمان، دار زهران .
- نعمة، كاظم هاشم (1972). **العلاقات الدولية**، الموصل، مؤسسة دار الكاتب .
- هالبرين، مورتن (1987). **الاستراتيجيات العسكرية المعاصرة**، بغداد، دار النهضة .
- هنتنغتون، صمؤيل (1999). **صدام الحضارات، وإعادة بناء النظام العالمي**، مصراته، ترجمة :مالك أبو شهيوة ومحمود محمد خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع.

رابعا :الدوريات

- إدريس، محمد السعيد . إيران والأمن الإقليمي العربي ، القاهرة، سلسلة **أوراق الشرق الأوسط** (38)، (2007)، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط .
- الأصفهاني، نبيه , مستقبل تطلعات الأمن الأوروبي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (128)، أبريل (1997)، ص (146 – 150)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- الأطرش، محمد . تطور النظام الدولي، بيروت، **مجلة المستقبل العربي**، العدد (171)، أيار (1993)، ص (40 – 44)، مركز دراسات الوحدة العربية .
- آغا، حسين وآخرون . التحالف الغربي والعلاقات الأطلسية، لندن، **سلسلة دراسات استراتيجية**، العدد (12)، لعام (1982)، مركز دراسات العالم الثالث، ص (14).
- باسل، أحمد . المهام الجديدة لحلف شمال الأطلسي، بغداد، **مجلة العلوم السياسية**، العدد (26)، (2002)، ص (51)، جامعة بغداد – كلية العلوم السياسية.
- البربري، أميرة ونسيبة أشرف محمد . الحوار المتوسطي في إطار المفهوم الاستراتيجي الجديد لحلف الأطلنطي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (187)، يناير (2012)، ص (85 – 89)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- **جاد**، محمد. المعونة الخارجية الأمريكية والأهداف الأمنية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (127)، أبريل (1997)، ص (102 – 130)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- جاد، عماد . الجدل حول توسيع الناتو، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (129)، يوليو (1997)، ص (75 – 77)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- حافظ، طالب حسين. الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، بغداد، **مجلة دراسات دولية**، العدد (46)، (2010)، ص (135 – 150)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية .
- حامد، علي فهمي . مستقبل حلف شمال الأطلسي، القاهرة، **مجلة الدفاع**، العدد (109)، (1995)، ص (58 – 66).

- حلف الناتو والشرق الأوسط الكبير . **التقرير الإستراتيجي العربي 2004 – 2005** ، القاهرة، مركز الأهرام للدرسات السياسية والاستراتيجية .
- الحمش، منير . التحولات الاستراتيجية لحلف الناتو من ميزان القوة إلى ميزان الهيمنة، دمشق، **دراسات استراتيجية**، العدد (1)، حريف (2000)، ص (51)، مركز البحوث الاستراتيجية بجامعة دمشق .
- الدسوقي، مراد إبراهيم . الشراكة من أجل السلام وإشكالية الأمن في المنطقة العربية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (116)، إبريل (1994)، ص(66 – 71)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- دومينيكو ، كالو . النظام الدولي الجديد بين الجديد بين الهيمنة الامريكية وتهميش الامم المتحدة، بغداد، ترجمة مالك الواسطي، **مجلة شؤون سياسية**، العدد (4) مايس (1994)، ص (61-74) .
- زرنوقة، صلاح سالم . الناتو بين مرحلتين، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (129)، يوليو (1997)، ص (68 – 74)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- سمعان، جان لوب.منظور جديد للعلاقة بين حلف شمال الأطلسي ودول الخليج **مجلة الناتو** ، (2012) .
- سيف، مصطفى علوي . استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي، أبو ظبي، **دراسات استراتيجية**، العدد (129)، سنة (2008)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية .

- شالوم، زكي. إسرائيل وحلف الناتو : الفوائد والمعوقات، **مركز الأسرى للدراسات**، العدد (63)، نيسان (2005).
- الشاهد، جاسر . تأثير استراتيجيات السياسة الأمريكية على توجهات الناتو ، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (129)، يوليو (1997)، ص (95 – 99)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- الشيخ، نورهان . روسيا والاتحاد الأوروبي صراع الطاقة والمكانة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (164)، أبريل (2006)، ص (64 – 69)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .
- الشيخ، نورهان. السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، القاهرة، **شؤون عربية**، العدد (129)، ربيع (2007)، ص (84)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .
- صالح، عبد الله . بعد قمة مايو : أهداف خطة توسيع الناتو ، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (129)، يوليو (1997)، ص (83 – 86)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- عبد البديع، أحمد عباس . حقائق الموقف السوفيتي من أحداث أوروبا الشرقية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (100)، أبريل (1990)، ص (249 – 254)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .
- عرفات، إبراهيم . روسيا والشرق الأوسط .. أية عودة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (170) أكتوبر (2007)، ص (69 –72)، مركز الأهرام للدراسات السياسية

والإستراتيجية.

- العناني، خليل . " هل الدولة العربية على وشك السقوط "، القاهرة، **مجلة شؤون عربية**، العدد (129)، ربيع (2007)، ص (74 – 81)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- فتحي، ممدوح أنيس . إجراءات توسيع الناتو : المشكلات والحلول المطروحة، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (129)، يوليو (1997)، ص (79 – 82)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- كشك، أشرف محمد. الدور الجديد لحلف الناتو في منطقة الخليج.. تحدٍ جديد للأمن القومي الإيراني، القاهرة، **مختارات إيرانية**، العدد (64)، نوفمبر، (2005)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

- كشك، أشرف محمد. حلف الناتو من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربية، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (185) يوليو (2011)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

- محمود، أحمد إبراهيم. الصناعات العسكرية الروسية تدعيم الاقتصاد والمكانة الدولية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (170)، أكتوبر (2007)، ص(60– 69)، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية .

- محمود، عزمي. " الترتيبات الأمنية الجديدة في الخليج مبدأ كارتر في التطبيق" ، **مجلة شؤون الأوسط**، العدد (4)، كانون الأول، (1992)، ص(60–64).

- معلوم، حسين . الشرق الأوسط على خارطة توسيع الناتو ، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (129)، يوليو (1997)، ص (87 – 94)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- معوض، نازلي . الأحداث الرئيسية منذ اتفاق يالطا حتى اجتماع مالطا، **مجلة الفكر العربي**، العدد (66)، أكتوبر – ديسمبر (1991)، ص (77–79).

- نجيب، نجلاء محمد (1997). مستقبل العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، القاهرة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد (127)، أبريل (1997)، ص (138 – 139)، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية .

- نهار، غازي صالح . " المنظور الإيراني لأمن الخليج العربي : الواقع والخيارات " ، القاهرة، **مجلة النهضة**، المجلد التاسع، العدد الثالث، يوليو (2008)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة .

خامسا :الدراسات الجامعية

- بدرس، عماد جاد (1998). **أثر النظام الدولي على الأحلاف الدولية : دراسة تطبيقية على حلف شمال الأطلسي**، القاهرة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

- شبلي، سعد شاكر (2008). **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ف مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، عمان عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط .

- عبد الواحد، أثير ناظم (2008). **الوطن العربي في استراتيجية حلف الناتو بعد الحادي عشر من سبتمبر 2001** ، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية .

- العدوان، طايل يوسف (2013). **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط (2002 – 2013)**، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط .

- العربي، يوسف حسن (2013). **المتغيرات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وأثرها في الأمن القومي لدول الخليج العربي (2003 – 2013)**، عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط .

سادسا: المؤتمرات والندوات

- الشهابي، غسان . الناتو ..الصورة الذهنية في الخليج : البحرين نموذج، ورقة قدمت إلى : **الإعلام في عالم متغير : بين رؤيتي الخليج والناتو** ، المنامة، المؤتمر الذي أقامته وزارة الإعلام البحرينية في (5–6 حزيران 2007).

- صقر، عبد العزيز. مداخلة في : **الناتو والشرق الأوسط الكبير ودور البرلمانيين بقطر**، الدوحة، المؤتمر الذي أقامه مركز الخليج للأبحاث في (19–20 نيسان 2004).

- العطية، عبد الرحمن (2005). كلمة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، في : **دور حلف شمال الأطلسي في أمن الخليج**، الدوحة، المؤتمر الذي أقامته وزارة الخارجية القطرية للفترة (11/30– 12/1).

سابعا: وسائل الإعلام

- توسيع الناتو يمكن تحمله، **صحيفة الإيكونومست البريطانية** في (3 آب 1996).
- الجندي، عمار. الناتو يقر «مبادرة اسطنبول للتعاون» لتعزيز شراكته الأمنية مع دول الخليج والبحر المتوسط، الرياض، **صحيفة الشرق الأوسط السعودية**، العدد (9345) في (29 حزيران 2004) .
- خليفة، ريم . الناتو ورؤى تخدم الغرب، **صحيفة الوسط البحرينية**، العدد (2131) في (7 حزيران 2008) .
- عيد، محمد بدري . حلف الناتو ودول الخليج: تقييم لمبادرة إسطنبول بعد عقد من الزمن، **مركز الجزيرة للدراسات** في (2014/4/16).
- كيوان، مأمون . إسرائيل في قمة الناتو الغائب الحاضر، **صحيفة دار الخليج الإماراتية** في (23 آيار 2012).

ثامنا: المواقع الإلكترونية

- عباس ، فيصل أحمد . **استراتيجية الرد الشامل** ، موقع وزارة الدفاع السودانية الإلكتروني: **http://mod.gov.sd/index.php/section-blog/81-.**
- عبد، محمد بدري . **حلف الناتو ودول الخليج: تقييم لمبادرة إسطنبول بعد عقد من الزمن**، مركز الجزيرة للدراسات، الموقع الإلكتروني **:** http://studies.aljazeera.net/reports/2014/04/20144169263720934.htm.
- عبد الحميد، سارة (2006). **إسرائيل والناتو يحاربان الإرهاب**، منتدى مفكرة الإسلام، الموقع الإلكتروني : http://www.islammemo.cc/2006/11/18/19935.html.

- العزاوي، مهند . **حلف الناتو الدور والمهام متغيرات إستراتيجية في العقيدة العسكرية للحلف**، شبكة المنصور في 30 /2009/7، الموقع الإلكتروني :

http://www.dhiqar.net/MakalatK/MK-DrMohanned30-07-09.htm

- الفطيسي، محمد بن سعيد، **مستقبل العلاقات الروسية الأميركية في عهد أوباما**، مجلة الحوار المتمدن، العدد (2504) في 2008 /12/23 ، الموقع الإلكتروني :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=157255

- **نبذة عن حلف شمال الأطلسي**، قناة BBC Arabic News الفضائية، الموقع الإلكتروني:

.http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/news/newsid_2745000/2745965.stm

- الموسوعة الحرة، **إمدادات عسكرية (لوجستية)**، الموقع الإلكتروني:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%84%D9%88%D8%AC%D8%B3

- **الموسوعة الحرة ، هانز يواخيم مورجانثو : الموقع الإلكتروني :**

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%87%D8،

تاسعا: المراجع الأجنبية

- Arnaut, Jose Luis (2010). **NATO and Contact Countries**, NATO Parliamentary Assembly ,www.nato-pa.int/default.asp?SHORTCUT=2077.
- 16 ،Global Times ،**Is Libya the End of NATO?** Metz Steven (2011). www.realclearpolitics.com. ،April
- **The Euro-Atlantic Partnership Council**, www.nato.int/cps/en/natolive/topics_49276.htm.
- Bensahel, Nora and Daniel L. Byman (Edited) (2004) "**The Future Security Environment in the Middle East : Conflict , Stability , and Political Change**" , Prepared for the United States Air Force , Approved for Public Release ; Distribution Unlimited , RAND Project AIR FORCE.
- Calvocressi, Peter (1987). **World Politics since 1945,** New York, Longman, Fifithedition.

- Clausewitz, Carl Von (1993). "**On War**", London, Everyman's library.
- David V. Edwards (1964). **International political Analysis**, New York, Reinhart and Winston.
- Duchacek (1968). **Conflict and cooperation. Among Nations**, New York, Reinhart and Winston.
- Edwards, David V. (1964). International political Analysis, New York, Rinehart and Winston.
- Fedder, Edwin H. (1963). NATO, The Dynamics of Alliance in the Postwar World, New York, Mead Company.
- Freeland, Richard (1971). **The Truman Doctrine and the Origins of McCarthyism,** New York.
- Gaddis, John Lewis (1972). **The United Stated and the Origins of the Cold War, 1945-1947,** New York, NY: Columbia University Press.
- Glaser Charles L. (1993). Why NATO Is Still Best, **International Security**, vol. 181, Summer.
- Gordon, Philip (2006). **Nato's Growing Role in the Greater Middle East,** Abu Dhabi, Emirates Center for Strategic Studies and Research.
- Granett, John (1987). "**Strategies studies and its Assumptions, in: Contemporary Strategy**", London, Holmes & Meier Publishers, Inc.
- Hart, B.H.L (1966)." **Strategy**", London , The Indirect Approach.
- Holsti, K. G. (1973). **Unity and Disintegration in International Alliance, Comparative Studies,** New York, John Wiley and Saris.
- Kissinger, Henry (1995). **Diplomacy,** New York, A touchstone Book.
- Nazemroaga , Mahdi Darius (2007). "Globalization of Military Power . NATO Expansion " **Global Research** (May), http://www.globalreserch.ca/index.php?context=a&id=5677>.
- Oppenheim (1967). **International law a Treatise**, P. 959 .

- Petkovic, Ranko (1990). Requiem for the Warsaw Treaty and Nato, **Review of International Affairs,** vol. IXE, no. 954.
- Rosenau , James N. (1970). **World Politics, An Introduction,** London, Collien Macmillan.
- Wexler, Imanul (1983). **The Marshall Plan ,** London, Greenwood Press.

الملاحق

ملحق رقم (1)

أسماء الدول الأعضاء في حلف الناتو وتاريخ انضمامها

الدولة	تاريخ الانضمام
بلجيكا	4أبريل1949
كندا	4أبريل1949
الدنمارك	4أبريل1949
فرنسا	4أبريل1949
أيسلندا	4أبريل1949
إيطاليا	4أبريل1949
لوكسمبورغ	4أبريل1949
هولندا	4أبريل1949
النرويج	4أبريل1949
البرتغال	4أبريل1949
المملكة المتحدة	4أبريل1949
الولايات المتحدة	4أبريل1949
اليونان	18فبراير1952
تركيا	18فبراير1952
ألمانيا	9مايو1955
إسبانيا	30مايو1982
جمهورية التشيك	12مارس1999
المجر	12مارس1999

بولندا	12 مارس 1999
بلغاريا	29 مارس 2004
إستونيا	29 مارس 2004
لاتفيا	29 مارس 2004
لتوانيا	29 مارس 2004
رومانيا	29 مارس 2004
سلوفاكيا	29 مارس 2004
سلوفينيا	29 مارس 2004
ألبانيا	1 أبريل 2009
كرواتيا	1 أبريل 2009

ملحق رقم (2)

ميثاق حلف شمال الأطلسي ومبادئه وأهدافه

أولا : ميثاق حلف شمال الأطلسي

1. **المادة الأولى :**

نصت على تعهد الدول الأعضاء، بفض المنازعات بالطرق السلمية، وتجنب التهديد أو استعمال القوة، في علاقاتهم الدولية، وهو ما يطابق ميثاق الأمم المتحدة .

2. **المادة الثانية :**

نصت على تعهد الدول الأعضاء، بالعمل على توثيق علاقاتهم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لدعم التعاون بين الدول، لتستطيع التصدي للتيار الشيوعي. كما يتعهدوا بالعمل، على استقرار الأحوال الداخلية، في بلادهم، ونشر الرفاهية بها .

3. **المادة الثالثة :**

نصت على إقرار مبدأ التعاون المتبادل، لتقوية إمكانيات الدول الأعضاء الفردية، والجماعية، في صد أي اعتداء مسلح، يقع عليها .

4. **المادة الرابعة :**

نصت على إقرار مبدأ التشاور فيما بين الأطراف الموقعة على الميثاق، في حالة حدوث تهديد لسلامة أراضي إحداها، أو تهديد استقلالها السياسي، أو أمنها .

5. **المادتان الخامسة والسادسة :**

تشير إلى إقرار مبدأ الضمان المتبادل، ونصتا على أن أي اعتداء مسلح على إحدى الدول الأعضاء، يعتبر اعتداء مسلح على باقي الدول كذلك، ويجب المبادرة بمباشرة حق الدفاع الشرعي، الفردي والجماعي، وفقاً للمادة 51 من ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

ثانيا : مبادئ وأهداف الحلف:

من مواد الميثاق، استنبطت مبادئ الحلف وأهدافه، والتي روعّي أن تتمشى مع مبادئ وأهداف الأمم المتحدة كذلك :

1. **مبادىء الحلف :**

أ. تسوية جميع المنازعات الدولية بالطرق السلمية .

ب. الامتناع عن التهديد أو استعمال القوة بطريقة لا تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة .

ج. التعاون المتبادل بين دول الحلف في كل المجالات .

د. ألا تؤثر المعاهدة على حقوق الأطراف والتزاماتها، المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .

هـ. عدم الدخول في اتفاقيات تتعارض مع هذه المعاهدة .

و . التشاور مع الأعضاء فيما يتعلق بمسائل الأمن .

2. **أهداف الحلف :**

يتضمن ميثاق الحلف مجموعة من الأهداف التي تعكس الأسباب الحقيقية التي أنشئ من أجلها، وأبرزها الآتي :

أ. العمل على توثيق العلاقات الدولية السلمية والودية .

ب. العمل على استقرار ورفاهية دول الحلف .

ج. العمل على تحقيق التعاون فيما بين الأعضاء.

د. توحيد الجهود للدفاع المشترك، والمحافظة على السلم والأمن الدوليين .

هـ. العمل على مقاومة أي هجوم مسلح بشكل فردى أو جماعي، وبكل وسيلة ممكنة، من وسائل الاستعداد الخاص والتعاون المشترك .

3. **نقاط هامة في ميثاق الحلف (النقاط التنظيمية) :**

أ. النطاق الجغرافي للحلف :

تعتبر أوروبا بشكل عام، وأوروبا الغربية بشكل خاص، نطاق عمل الحلف. إضافة إلى شمال المحيط الأطلسي، أمريكا الشمالية (كندا، الولايات المتحدة) كذلك، من المنظور التالي :

(1) الأراضي التابعة للدول أعضاء الحلف في أوروبا .

(2) الأراضي التابعة للدول أعضاء الحلف في أمريكا الشمالية .

ب. القوات التابعة لدول الحلف، في أي منطقة شمال المحيط الأطلسي، شمال مدار السرطان، أي السفن والطائرات التابعة لدول الحلف في هذه المنطقة. يتفق الأعضاء، على أن أي هجوم مسلح، ضد دولة أو أكثر منهم، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، سوف يعتبر هجوماً مسلحاً، عليهم جميعاً .

ج. من الممكن لأي دولة الانسحاب من المعاهدة. (غير أنه لم تنسحب دولة واحدة منه منذ إنشائه حتى الآن وقد علقت فرنسا مشاركتها، لكنها لم تنسحب

د. لا يؤثر الانضمام للحلف، على سيادة واستقلال أي من الدول المشاركة فيه، كما أنه ليس للحلف آلية إجبارية ملزمة لحكومات أعضائه .

4. عضوية الحلف :

حدد الميثاق، شروط ومواصفات، لا بد من تحقيقها، عند تقدم دولة جديدة لعضوية الحلف. وهي مبدئياً تفرق بين الدول المؤسسة الأثنى عشر، والتي وقعت الميثاق في 4 أبريل 1949، وتلك الجديدة التي ترغب في الانضمام إليه، وتشير المادة العاشرة من الميثاق، إلى شروط خمسة وهي :

أ. موافقة الأعضاء الأصليين بإجماع الآراء.

ب. أن تكون الدولة الجديدة أوروبية.

ج. أن تكون الدولة الجديدة في مركز يساعد على تعزيز مبادئ معاهدة الحلف، أي مبادئ الديموقراطية، وحرية الفرد، وسلطة القانون، كما جاء في مقدمة الميثاق.

د. أن تكون الدولة المراد ضمها (بدعوتها للانضمام) في مركز يمكنها من المساعدة، على تعزيز المحافظة على السلام، في منطقة شمال الأطلسي.

هـ. الشرط الخامس يتعلق بالإجراءات القانونية التي أضيفت بعد إبرام المعاهدة.

ملحق رقم 3

اتفاقية حلف شمال الأطلسي

واشنطن، 4 نيسان، عام 1949

يؤكد أطراف هذه الاتفاقية، من جديد، إيمانهم بأهداف ومبادئ، ميثاق الأمم المتحدة، ورغبتهم في العيش مع كل الشعوب، والحكومات، في سلام. وتؤكد الأطراف، إصرارها على حماية الحرية، والتراث المشترك، وحضارة شعوبهم، التي تقوم على أسس ومبادئ الديموقراطية، والحرية، الفردية، والنظام والقانون. وهم يسعون لترسيخ الاستقرار والرخاء، في منطقة شمال الأطلسي، مصممين على توحيد الجهود، من أجل الدفاع الجماعي، وحماية وصيانة السلام والأمن، وبناء عليه، فقد اتفقوا على هذه الاتفاقية وهي :

المادة 1 :

يلتزم الأطراف بما جاء في ميثاق الأمم المتحدة، بتسوية كل حالة نزاع دولي، يكونون طرفاً فيها، بالطرق السلمية، وبالتالي لا يتعرض السلام والأمن الدوليان، والعدالة للخطر، كما يلتزم الأطراف أيضاً، بالتخلي عن أي تهديد بالقوة، أو استخدامها، في علاقاتهم الدولية، بشكل يتنافى مع أهداف الأمم المتحدة

المادة 2 :

سوف تساهم الأطراف، في استمرار تطور علاقات السلم، والصداقة، الدولية في الوقت الذي يدعمون فيه مؤسساتهم الحرة، وتحقيق فهم افضل للمبادئ والأسس التي تقوم عليها، هذه المؤسسات، كما ينشدون ويشجعون، عوامل التضامن، والرخاء، وهم يسعون في سياستهم الاقتصادية الدولية، إلى تجنب الخلافات والمتناقضات، وتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي، بين كل الأطراف فردية أو جماعية .

المادة 3 :

ولتحقيق أهداف هذه الاتفاقية، بشكل أفضل، يعمل الأطراف، فرادى ومجتمعين، من خلال الاعتماد الذاتي الفعال، والدائم، والدعم المتبادل، على تحقيق قوة مقاومة، وقناعة ذاتية، ومشتركة، ضد الهجمات، والاعتداءات المسلحة، والاستمرار في تطوير ذلك .

المادة 4 :

يتشاور الأطراف مع بعضهم البعض، عند إحساس أي منهم، بأن سلام المنطقة، أو الاستقلال السياسي، وأمن أحد الأطراف، مهدد .

المادة 5 :

يتفق الأطراف، على أن أي هجوم، أو عدوان مسلح، ضد طرف منهم، أو عدة أطراف، في أوروبا أو أمريكا الشمالية، يعتبر عدوانا عليهم جميعا، وبناء عليه، فإنهم متفقون على أنه، في حالة وقوع مثل هذا العدوان المسلح، فإن على كل طرف منهم، تنفيذاً لما جاء في المادة "51" من ميثاق الأمم المتحدة، عن حق الدفاع الذاتي عن أنفسهم، بشكل فردي أو جماعي، تقديم المساندة والعون للطرف، أو الأطراف، التي تتعرض للهجوم، باتخاذ الإجراءات الذاتية، بالتعاون مع الأطراف الأخرى، دون تأخير. بما في ذلك استخدام قوة السلاح، التي يرى أنها لازمة لإعادة الأمن، إلى منطقة شمال الأطلسي، وتأكيده.

ويتم إبلاغ مجلس الأمن، دون تأخير، بكل هجوم وعدوان مسلح، وكل الإجراءات المضادة المتخذة تجاهه. ويتم وقف الإجراءات، بمجرد اتخاذ مجلس الأمن للخطوات الضرورية، لإعادة، واستقرار السلام والأمن الدوليين .

المادة 6 :

طبقاً لمفهوم المادة "5"، فإنه يعتبر أي عدوان، أو هجوم مسلح، على طرف أو أكثر :

أ. كل عدوان أو هجوم مسلح، على أي منطقة، لأحد الأطراف، في أوروبا وأمريكا الشمالية، أو القسم الجزائري من فرنسا، ومنطقة تركيا، أو إحدى الجزر الخاضعة لمنطقة سيادة أحد الأطراف، في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان .

ب. العدوان أو الهجوم، على قوات مقاتلة أو سفن أو طائرات أحد الأطراف، في هذه المناطق، أو عبر مجاله الجوى، أو مياهه الإقليمية، أو إحدى المناطق بأوروبا، أو في منطقة شمال الأطلسي، شمال مدار السرطان، حيث كانت قوات احتلال أحد الأطراف، تتمركز لفترة، كانت اتفاقية شمال الأطلسي فيها نافذة، أو سارية المفعول .

المادة 7 :

هذه الاتفاقية لا تمس ولا يمكن أن تفسر، بأنها تؤثر على حقوق وواجبات الأطراف، الأعضاء في الأمم المتحدة، المترتبة على ميثاقها، كما لا تمس في المقام الأول، مسؤولية مجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، ولا يمكن أن تفسر على مثل هذا المنوال .

المادة 8 :

يعلن كل طرف، أنه لا توجد التزامات دولية حاليا بينه وبين أطراف أخرى، أو دولة ثالثة، تتعارض مع لوائح وبنود هذه الاتفاقية. ويلتزم بعدم التعهد أو التورط، في أي التزامات دولية، تتناقض مع هذه الاتفاقية .

المادة 9 :

يقوم الأطراف، بتشكيل وتكوين مجلس، يتم فيه تمثيل كل منهم، لبحث ودراسة قضايا تنفيذ هذه الاتفاقية، ويتم تشكيل وبناء هذا المجلس، بحيث يمكن أن يجتمع في أي وقت، وعلى وجه السرعة. ويقوم المجلس، بتكوين هيئات وأجهزة تابعة، طالما كان ذلك ضرورياً، وبصفة خاصة، يقوم دون تأخير، بتشكيل لجنة دفاعية، تتولى مهمة التوصية بالإجراءات الخاصة، بتنفيذ المادتين (3، 5) .

المادة 10 :

يمكن للأطراف، من خلال قرار جماعي، أن يطلبوا من كل دولة أوروبية أخرى، يكون بإمكانها مساندة مبادئ هذه الاتفاقية، والمساهمة في تحقيق أمن منطقة شمال الأطلسي، الانضمام إلى الحلف. وكل دولة يتم دعوتها، على هذا النحو السابق، يمكنها من خلال إيداع مستندات انضمامها لدى حكومة الولايات المتحدة، أن تصبح عضوا في هذه الاتفاقية. وتقوم حكومة الولايات المتحدة بدورها بإحاطة كل طرف علماً، بتقديم مثل هذا المستند لها، وإيداعه لديها، (وثيقة ومستند الانضمام).

المادة 11 :

يقوم الأطراف، بالتصديق على الاتفاقية وإقرارها، بالأسلوب الذي يتمشى مع دستورهم، ثم يقومون بتنفيذ بنودها ولوائحها. ويتم إيداع وثائق ومستندات التصديق، بأسرع ما يمكن، لدى الولايات المتحدة، والتي بدورها تقوم بإحاطة كل الدول الأخرى، الموقعة على الاتفاقية، بكل عملية إيداع تتم، لديها. وتدخل الاتفاقية حيز التنفيذ، وتصبح سارية المفعول، بين الدول المصدقة عليها، بمجرد إيداع غالبية الدول الموقعة على الاتفاقية، وثائق التصديق. بما في ذلك، وثائق تصديق كل من : بلجيكا – المملكة المتحدة – فرنسا – كندا – لوكسمبرج – هولندا – الولايات المتحدة. أما بالنسبة لدول أخرى فتصبح سارية المفعول بالنسبة لهم، في يوم إيداع وثائق تصديقهم، على الاتفاقية لدى الولايات المتحدة.

المادة 12 :

بعد عشر سنوات من سريان المعاهدة، أو في أي وقت آخر، سوف يقبل الأطراف، بناء على طلب أحدهم، إجراء مشاورات، بشأن إعادة مراجعة المعاهدة، ودراساتها، في ظل الظروف التي تؤثر فيما بعد، على سلام وأمن منطقة شمال الأطلسي. أو بناء على أي تطوير قد يطرأ على الاتفاقيات الدولية، والإقليمية، وذلك من أجل الحفاظ على، السلام والأمن الدوليين، في إطار ميثاق الأمم المتحدة .

المادة 13 :

بعد فترة سريان وتطبيق للمعاهدة، لمدة عشرين عاماً، يحق لأي طرف الانسحاب من الاتفاقية. وذلك بعد عام من تقديم إنذار، أو إخطار بذلك لحكومة الولايات المتحدة، التي تقوم بإحاطة حكومات الأطراف الأخرى، علماً، بإيداع كل ما يبلغها من إخطارات، وإنذارات .

المادة 14 :

تودع الاتفاقية، في سجلات ومحفوظات، حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، وهى تعتبر نصيها الإنجليزي والفرنسي، صحيحين، وبنفس الدرجة، وسوف يتم إيداعها، في أرشيف حكومة الولايات المتحدة، حيث تقوم بإرسال نسخ معتمدة، من الاتفاقيات لحكومات الدول الأخرى الموقعة، على الاتفاقية .

بدأ سريان المعاهدة في 24 أغسطس 1949 بعد إيداع تصديقات كل الدول الموقعة.

ملحق رقم 4

نص المادة 2 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969

المادة 2: استعمال المصطلحات

1- لأغراض هذه الاتفاقية:

(أ) يقصد بـ "المعاهدة" الاتفاق الدولي المعقود بين الدول في صيغة مكتوبة والذي ينظمه القانون الدولي، سواء تضمنته وثيقة واحدة أو وثيقتان متصلتان أو أكثر ومهما كانت تسميته الخاصة؛

(ب) يقصد بـ "التصديق" و"القبول" و "الموافقة" و "الانضمام" الإجراء الدولي المسمى كذلك،والذي تقر الدولة بمقتضاه على المستوى الدولي رضاها الالتزام بالمعاهدة؛

(ج) يقصد بـ "وثيقة التفويض الكامل" الوثيقة الصادرة عن السلطة المختصة في الدولة التي تعين شخصاً أو أشخاص لتمثيل الدولة في المفاوضة، أو في اعتماد نص المعاهدة أو توثيقه، أو في التعبير عن رضا الدولة الالتزام به أو في القيام بأي تصرف آخر يتعلق بالمعاهدة؛

(د) يقصد بـ "تحفظ" إعلان من جانب واحد، أيا كانت صيغته أو تسميته، تصدره دولة ما عند توقيعها أو تصديقها أو قبولها أو إقرارها أو إنضمامها إلى معاهدة، مستهدفة به استبعاد أو تغيير الأثر القانوني لبعض أحكام المعاهدة من حيث سريانها على تلك الدولة؛

(هـ) يقصد بـ "الدولة المتفاوضة" الدولة التي أسهمت في صياغة نص المعاهدة واعتماده؛

(و) يقصد بـ "الدولة المتعاقدة" الدولة التي رضيت الالتزام بالمعاهدة سواء دخلت حيز التنفيذ أم لم تدخل؛

(ز) يقصد بـ "الطرف" الدولة التي رضيت الالتزام بالمعاهدة وكانت المعاهدة نافذة بالنسبة إليها؛

(ح) يقصد بـ "الدولة الغير" الدولة التي ليست طرفاً في المعاهدة؛

(ط) يقصد بـ "المنظمة الدولية" المنظمة بين الحكومات.

2- لا تخل الفقرة الأولى المتعلقة باستعمال المصطلحات في هذه الاتفاقية بأي استعمال لهذه المصطلحات أو التي يمكن أن تعطى لها في القانون الداخلي لأية دولة.

ملحق رقم 5

المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة

ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس – بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمرة من أحكام هذا الميثاق – من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه.

ملحق رقم 6

المواد 33-34-35 من ميثاق الأمم المتحدة

الفصل السادس: في حل المنازعات حلاً سلمياً

المادة 33

---

1. يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها.
2. ويدعو مجلس الأمن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة ذلك.

المادة 34

لمجلس الأمن أن يفحص أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولي.

المادة 35

1. لكل عضو من "الأمم المتحدة" أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع أو موقف من النوع المشار إليه في المادة الرابعة والثلاثين.
2. لكل دولة ليست عضواً في "الأمم المتحدة" أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أي نزاع تكون طرفا فيه إذا كانت تقبل مقدماً في خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها في هذا الميثاق.
3. تجرى أحكام المادتين 11 و12 على الطريقة التي تعالج بها الجمعية العامة المسائل التي تنبه إليها وفقا لهذه المادة.

ملحق رقم 7

إعلان واشنطن لعام 1999

(1) تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية، والتأكيد على الهوية الأوروبية الأمنية والدفاعية داخل المنطقة .

(2) الموافقة على انضمام ثلاثة أعضاء جدد (المجر وبولندا وجمهورية التشيك)، والنظر بإيجابية إلى تطلعات البلدان التسعة التي ترغب في الانضمام وهي : رومانيا واستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبلغاريا وسلوفاكيا وسلوفينيا ومقدونيا وألبانيا.

(3) تعزيز السياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع، والتأكيد على قيام أوروبا بدور أقوى يسهم في تنشيط حيوية الحلف في القرن الحادي والعشرين.

(4) التمسك بشراكة قوية ومستقرة بين الحلف وروسيا من أجل تحقيق الاستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية.

(5) توسيع نطاق عمل الحلف ليشمل المنطقة الأوروبية الأطلسية، وليتضمن مهمتين جديدتين هما : إدارة الأزمات والشراكة.

(6) عدم اقتصار دور الحلف على الدفاع عن أعضائه فحسب، بل الإسهام أيضاً في إقرار السلام والاستقرار في المنطقة.

(7) تشجيع إقامة علاقات واسعة من الشراكة والتعاون والحوار مع دول المنطقة الأورأطلسية الأخرى، لتعزيز المكاشفة والثقة المتبادلة والقدرة على العمل المشترك مع الحلف.

(8) احترام الحلف للمصالح الأمنية المشروعة للآخرين، والعمل على تسوية الخلافات سلمياً وفقاً لشرعية الأمم المتحدة.

(9) تحسين القدرات الدفاعية للحلف، وضمان فعالية أية عمليات متعددة الجنسيات في المستقبل.

(10) العزم على مواجهة التحديات، والمخاطر الأمنية الجديدة، وأهمها التقلبات وعم الاستقرار داخل المنطقة الأوروأطلسية وحولها، أو الأزمات الإقليمية في المناطق المحيطة بها.

(11) وضع الإطار الكوني في اعتبارات الحلف، فقد تتأثر المصالح الأمنية للحلف ودوله بسبب مخاطر ذات طبيعة أوسع من مجرد العدوان المسلح على أراضي احدى دوله.

(12) الإسهام في صنع السلام ودعم الاستقرار.

(13) تعزيز الجهود السياسية للحلف، لخفض المخاطر الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع هذا الانتشار .